

للشيخ الدكتور

عبد الملك بن عبد الرحمن السعدي

لمتن السلم المنورق في المنطق

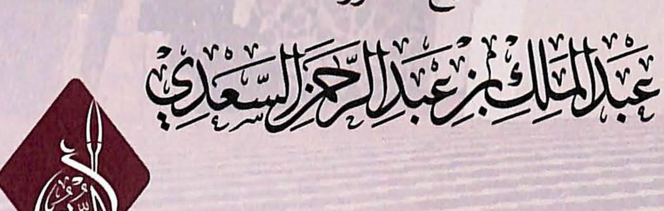
للعلامة عبد الرحمن بن محمد الصغير الأخضري

رحمه الله تعالى رحمة واسعة

ويليه: حسن المحاورة في

آداب البحث والمناظرة

للشيخ الدكتور





الشَّرحُ الوَاضِحُ المُنَسَّقُ



الشرح الواضح المنسق

عبد الملك بن عبد الرحمن السعدي

الطبعة الأولى : ١٩٩٦ م

الطبعة الثانية : ٢٠١٤ م

الطبعة الثالثة : ٢٠١٦ م

الطبعة الرابعة: ٢٠١٨ م

دار النور المبين للنشر والتوزيع

عمان، الأردن، تلفاكس: 0096264615859

Email: darannor@gmail.com

www.darannor.com

٢٠١٨

الشرح الواضح المنسق

للشيخ الدكتور

عبد الملك بن عبد الرحمن السعدي

لمتن السلم المنورق في المنطق

للعلامة عبد الرحمن بن محمد الصغير الأخضري

رحمه الله تعالى رحمة واسعة

ويليه حسن المحاورة في

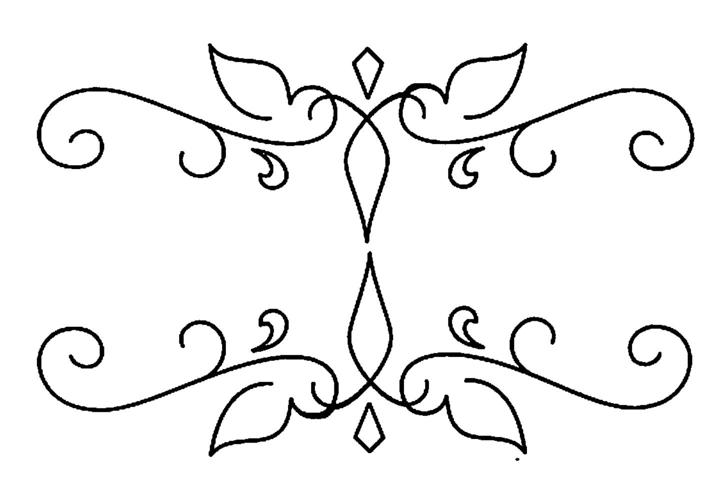
آداب البحث والمناظرة



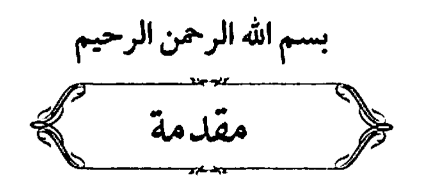





بسم الله الرحمن الرحیم



بسم الله الرحمن الرحيم



مقدمة

الحمد لله الذي علَّم بالقلم، علَّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيِّد العرب والعجم، وعلى آله وصحابته هداة الأمم.

وبعد: فإنَّ متن السلم المنورق في علم المنطق من خير المتون نظماً وأحسنها علماً؛ إذ قد اشتمل على معظم مسائل هذا العلم.

وقد شرحه العلماء من قبل بعدة شروح موجزة ومطولة: ومنهم من وضع له حاشية، ومنهم من علق على شروحه، كل ذلك لحل معضلاته وتوضيح مفرداته.

فقد شرحه ناظمه العلامة عبد الرحمن بن محمد الأخضري من قرى بكرة بالجزائر المتوفى ٩٨٣هـ.

وشرحه العلامة الملوي، وشرحه العلامة حسن درويش القويسني، ووضع على نظمه حاشية العلامة إبراهيم الباجوري.

ونظراً لقدم أسلوبها وضعف همم طلاب هذا العصر لإدراك معظم معانيها، رأيت أن أضع له شرحاً حديثاً ينسجم مع مستويات طلاب هذا العصر بعبارة سهلة مألوفة لديهم، مستعملاً في بعض المواضع الجداول الإيضاحية؛ ليكون هش المأخذ، سهل المنال، فتوكلت على الله الفتاح العليم وشرعت فيه منتهزاً مناسبة تدريسي لمادة المنطق وعلم البحث والمناظرة لطلاب المعهد الإسلامي العالي لإعداد الأئمة والخطباء في بغداد للصف الثاني عام ١٤١٣-١٤١٤هـ، ١٩٩٢-١٩٩٣م، ولم أكن أنا في هذا العلم مبتكراً شيئاً جديداً سوى طريقة العرض والتنظيم، بل كنت عالة على ما تركه لنا أولئك الأفذاذ، ولعلك تلمس ذلك من ترك الإشارة في الهامش إلى مصادر البحث لأني أمليت ذلك مما كنتُ أحفظُه من تلك المجموعة المنطقية، مع المراجعة اليسيرة لما

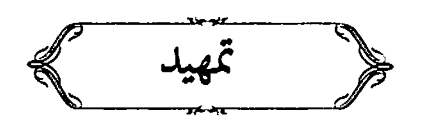
يستعصي لبعض شروح هذا النظم وحواشيه، متابعاً بعض المسائل في شرح الخبيصي على التهذيب وحاشيته للعطار، وقد سميته الشرح الواضح المنسق لنظم السلم المنورق.

راجياً بذلك من الله التوفيق والمثوبة متضرعاً إليه أن ينفعني وينفع قارئه في الدارين إنه سميع مجيب وهو يهدي السبيل.

الأستاذ الدكتورعبدالملك عبد الرحمن السعدي

١٦- جمادى الأول- ١٤١٣هـ

١٠- أيار- ١٩٩٢م



تمهيد

١ . تعريف المنطق:

لغة: مصدر ميمي من نطق ينطق، وهو كلام -أي صوت وحروف- يدلُّ على المعنى.

واصطلاحاً: علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية من حيث إنَّها توصل إلى مجهولٍ تصوريٍّ أو تصديقيٍّ.

٢ . موضوعه: التصورات والتصديقات من حيث إنَّها توصل إلى مجهول تصوري أو تصديقي.

٣. واضعه: أوَّل من أسَّسَ قواعده الفيلسوف اليوناني سقراط المولود عام ٤٧٠ ق.م ثم أكملها أرسطو بكتابه المسمى النص.

وأول من نقله من اليونانية إلى العربية في أوائل الدولة العباسية هو ابن المقفع، ثمَّ تداوله علماء المسلمين بالشرح والتلخيص، كالفارابي، وابن سينا، وابن رشد.

وأول من غيَّر في قواعد أرسطو من المسلمين هو فخر الدين الرازي من علماء القرن السادس الهجري.

٤ . حكم تعلمه:

- المنطق الإسلامي تعلُّمه فرض كفاية، وإذا انحصر بواحدٍ صارَ فرض عَينٍ عليه.
- أما اليوناني فقد حصل خلافٌ بين العلماء في تعلُّمه، وسيذكره الناظم بعد المقدمة.

٥ . فائدته: صونُ الفكر عن الخطأ في التعريف والقياس.

٦ . مكانته بين العلوم: تفوُّقُه على العلوم من حيث احتياجها إليه.

٧. استمداده: من العقل والمحسوس.

٨. مسائله: القضايا النَّظرية الباحثة عن هيئة المُعَرِّفات والأقيسة وما يتعلق بها.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الناظم

قال:

الـحَمْـدُ لله الَّـذِيْ قَـدْ أَخْرَجَـا	نَتَـائِجَ الفِكْـرِ لأَرْبَــابِ الحِجَا

أقول:

الحمد: الثناء على المحمود بأفضل خصاله.

أما الشكر: فأنه يكون في مقابلة نعمة.

وموضع الحمد اللسان.

أما الشُّكر:

- فيكونُ باللسان –وهو أدناها– كأنْ يقولَ: أشكرُ الله على هذه النِّعمة.
- ويكونُ بالقلب– وهو الوسط– كأنْ يعتقدَ أنَّ ما به من نِعَمٍ فمصدرها الله لا غيره.
- ويكون بالجوارح– وهو أعلاها– بأنْ يستعملَ النِّعمة في طاعة الله تعالى وهو الشكر العملي، قال تعالى: ﴿ٱعۡمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكۡرٗاۚ﴾ [سبأ:١٣].

أما أقسام الحمد فأربعةٌ:

١- حَمْدٌ قديمٌ لحادث: كأن يثنيَ اللهُ على عبدٍ من عباده، مثل قوله تعالى: ﴿نِّعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٣٠].

٢- حَمْدٌ قديمٌ لقديم: كأنْ يثني الله تعالى على نفسه.

٣- حَمْدُ حادثٍ لقديم: كأنْ يثنيَ العبدُ على ربه.

٤- حمدُ حادثٍ لحادثٍ: كأنْ يثني عبدٌ على عبد آخر.

وإذا قصد بـ«ال» في قوله «الحمد» الإستغراقية فالمرادُ أنَّ جميعَ المحامد لله تعالى لا لغيره.

وهو في الثلاثة الأُوَل واضحٌ، أما الرابع فإنَّهُ يتَّضحُ أنَّه لله أيضاً من قوله ﷺ: من لم يشكر الناس لم يشكر الله [1] أي أنَّ شكرَ الناسِ هو من شُكرِ الله تعالى؛ لَأنَّهُ امتثالٌ لأمر الله تعالى بالشُّكر؛ أو لأنَّ الله هو الخالق للشُّكر في الحادث للحادث. وإذا قصد بها الجنسية -وهو الأصحُّ- فالمراد جِنسُ الحمد لله، أي ملكاً له، بغض النَّظر عن موضع صدوره.

وقد تبيَّن مما تقدم أنَّ الشَّكر أعمُّ موضعاً وأخصُّ سبباً، والحمد أعمُّ سبباً وأخصُّ مَوضعاً.

أخرج:أي أظهر وأوجد.

نتائج: جمعٌ مفردُه نتيجة، وهي ما تحصل بعد المقدمات.

والفكر: وهو ترتيب أمور معلومة؛ للتوصُّل به إلى أمر مجهول.

مثال هذا:

مقدمة صغرى معلومة	مقدمة كبرى معلومة	نتيجة مجهولة
العالم حادث	**وكل حادث له محدث**	**فالعالم له محدث**

وقد أضاف النتائج إلى الفكر؛ لأنَّهُ هو الذي ينقل من المقدمتين إليها.

أرباب: أصحاب.

الحجا: العقل، وهو نور رباني به تدرك النفسُ المعلومات الضرورية والنظرية.

وفي البيت براعةُ استهلالٍ، وهو التَّكلم بكلامٍ في أول البحث أو الخطاب به يُشعرُ السَّامع بموضوع الخطاب والبحث، وهنا أشار البيت إلى أنَّ مضمون هذا العلم هو التحدث عن المقدمات، والنتيجة التي ستحصل منها.

---

(١) أخرجه الترمذي: (١٩٥٥)، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والإمام أحمد عن أبي هريرة في المسند: (٧٥٠٤).

وقال:

وَحَطَّ عَنهُمْ مِنْ سماءِ العَقْلِ   كُلَّ حجابٍ مِنْ سَحَابِ الجَهْلِ

أقول:

حطَّ: بمعنى أزال.

الحجاب: هو المانع.

وهنا شبَّهَ العقلَ بالسماء التي تطلع فيها الشمس المحسوسة؛ لأَنَّهُ محلُّ شمس المعارف.

وحجاب شمس السماء المحسوسة: الغيم.

وحجاب شمس سماء المعارف: الجهل.

قال:

حَتَّى بَدَتْ لهم شُمُوسُ المَعْرِفَةْ   رَأَوْا مُخَدَّرَاتِهَا مُنْكَشِفَةْ

أقول:

إذا أزيلَ غيمُ السماء ظهرت الشمس المحسوسة، وإذا أزيلَ الجهلُ الذي هو حجاب سماء العلم تبرزُ شمسُ المعرفة، وعندئذٍ تنكشف بواسطة نور العقل كلُّ المعارف الدقيقة الخفية المخدرة، ويُدركُ المراد منها.

وهنا شبَّه المعاني الخفيَّة بالعروس المخدرة -المستورة في الخدر- فإذا أُميطَ عنها الجهل ظهرت، كما إذا أميط خدر العروس ظهر حُسنها وجمالها.

قال:

نَحْمَدُهُ جَلَّ على الإنْعَامِ   بِنِعْمَةِ الإيمَانِ والإسْلامِ

أقول:

بدأ بالحمد العام؛ لأَنَّ الله أهلٌ للحمد، ثم ثنّى به مرة أخرى ليكون هنا في مقابل نعمة الإيمان والإسلام.

والإنعام: -بكسر الهمزة- مصدر أنعم، أي أحسن وأكرم.

والإيمان: هو التصديق القلبي بأركانه الستة.

والإسلام: هو الانقياد الظاهري بأعماله الخمسة، وبما أن العطف يقتضي المغايرة فالإسلام ليس مرادفاً للإيمان في أصح الرأيين، بل بينهما عموم وخصوص من وجه، وهو مذهب جمهور الأشاعرة[1].

أي يجتمعان في فرد وينفرد كل واحد منهما في أفراد آخرين، فإنهما يجتمعان في أبي بكر -مثلاً-، وينفرد الإيمان في أبي طالب، وينفرد الإسلام في عبد الله بن أُبي بن سلول.

قال:

مَـنْ خَصَّنا بِخَـيرِ مَنْ قَدْ أُرْسِـلا	وخيرِ مَـنْ حَـازَ المقامـاتِ العُلا

أقول:

وهذه نعمة أخرى يستحق الباري جل شأنه الثناء عليها، وهي إرساله لحبيبه ﷺ إلى البشرية جمعاء، وضمير الجمع في «**خصنا**» يعود إلى الأمة؛ لأنَّها هي المنتفعة بشرعه ﷺ وإن كان قد بعث لجميع العالمِينَ.

والمقامات العلا: هي المراتب العالية في الدنيا برفع اسمه وشأنه بين الأمم إلى يوم القيامة، وفي الآخرة بالمنازل العالية والشفاعة العظمى.

(١) هذا إذا لم يرد بالإسلام والإيمان الكاملين المعتد بهما عند الله، وإن أريد بهما ذلك، فهما متلازمان لا يقال: إسلام إلا مع إيمان وبالعكس.

قال:

مُحَـمَّـدٍ سَـيِّـدِ كُـلِّ مُقتفَى	العَـرَبِيِّ الهَـاشِـمِيِّ المُصْطَفَـى
صَـلَّى عَلَيْـه اللهُ مـا دَامَ الحِجـا	يَخُوضُ مِـنْ بَحْرِ المَعَـانِي لُـجَجَا
وآلِـهِ وصَحْبِهِ ذَوِي الهُـدَى	مَـنْ شُـبِّهوا بأنْجُـمٍ في الاهْتِـدا

أقول:

في هذا البيت صرح بالمراد من قوله «خير من قد أرسل» بقوله «محمد»؛ لذا يُعرب بدلَ كلٍّ من كلٍّ.

والمقتفَى: المتَّبَع في آثاره وأعماله وأقواله.

والعربي: المنسوب إلى أمة العرب.

والهاشمي: المنسوب إلى هاشم، وهو جد والده.

وهنا ذكر الخاص بعد العام وهو الأصل في الترتيب؛ لأَنَّ ذكر الخاص بعد العام يفيد زيادة الفصل والتمييز عن مشاركاته في العموم.

والمصطفى: المختار؛ وذلك إشارة إلى قوله ﷺ **إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشاً من كنانة، واصطفى من قريش بني هاشم،واصطفاني من بني هاشم وأنا خيار من خيار من خيار**[1].

والحِجا: العقل.

واللُّجَج: جمع لجُـة، وهي الماء العظيم المضطرب، والمراد بها هنا المعاني الخفية الصعبة.

وهنا شبَّه المعاني الصعبة بالبحر العظيم المضطرب ماؤه.

(١) أخرجه مسلم، باب فضل نسب النبي وتسليم الحجر عليه برقم(٦٠٧٧) أما زيادة: «فأنا خيار من خيار من خيار» فقد أخرجه السيوطي في جامع الأحاديث برقم(٦٦١٩).

أي ندعو من الله أن يبقى مصلياً عليه ﷺ ما دام العقل يخوض ويغوص في بحار معاني العلوم الصعبة والشاقة.

ثم بعد أن صلى على النبي ﷺ أعقب ذلك بالصلاة على الآل، وهم هنا كل مؤمن ومؤمنة؛ لأَنَّهُ من باب الدعاء.

وإذا أطلق «الآل» في باب تحريم دفع الزكاة، فالمراد أقاربه من بني هاشم والمطلب.

وأصحابه: جمع صحابي، وهو كل من اجتمع بالنبي ﷺ مسلماً ومات على الإسلام.

ذوي الهدى: أي هم أصحاب الاهتداء برسول الله ﷺ .

من شُبِّهوا بأنجم في الاهتداء: فيه إشارة إلى الحديث -الضعيف الإسناد وإن كان معناه صحيحاً- وهو قوله ﷺ: «**أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم**»[1].

قال:

«وَبَعـــدُ»: فالـمَنْطِقُ للجَنَـانِ ... نِســـبَتُهُ كالنَّحْـو للِّسَـــانِ
فَيَعْصِمُ الأَفْكَارَ عَنْ غَيِّ الخَطَا ... وعن دَقِيقِ الفَهْمِ يَكْشِفُ الغِطَا

أقول: «وبعد» أصلها «أما بعد»، وهي السنة؛ لأَنَّ النبي ﷺ عبر بها في خطاباته ومراسلاته، حذفت «أما» وعوض عنها «الواو».

يؤتى بها للانتقال من كلام إلى كلام آخر مغاير له؛ لذا تسمى فصل الخطاب.

أول من تكلم بها قُسْ بن ساعدة الأَيادي، وقيل غيره.

والجنان: هو القلب والفكر الذي ينتقل به من المعلوم إلى المجهول، فلا نعرف صحيح الانتقال من سقيمه إلا بمعرفة قواعد هذا العلم، كما أن مسائل النحو تحفظ اللسان عن اللحن في النطق.

---

(١) حديث ضعيف، ينظر: التلخيص الحبير باب أدب القضاء، برقم (٢٠٩٨)، قال عنه ابن الملقن في كتاب «البدر المنير في تخريج الأحاديث الواقع في الشرح الكبير»: (هذا الحديث غريب لم يروه أحد من أصحاب الكتب المعتمدة وله طرق).

وبالمنطق ترفع الأغطية عن دقائق المعاني في التعاريف والأقيسة.

قال:

فَهَاكَ مِنْ أُصُولِهِ قَواَعِدَا   تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ فَوائِدَا

أقول:

هاك: اسم فعل أمر بمعنى «خذ» أي خذمن هذا النظم قواعدَ وأصولاً متشعبة جامعة من فن هذا العلم، ومسائلَ مفيدةً لمن يتعلمها.

قال:

سَمَّيْتُهُ «بالسُّلَّمِ المُنَوْرَقِ»   يُرْقَى بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ المَنطِقِ

أقول:

السُّلَّم: الآلة التي يتوصل بها للصعود إلى المكان المرتفع، وهو موضوع للآلة المتدرجة حقيقة؛ ويستعمل مجازاً في كل أمر معنوي يتوصل به إلى ما هو أعلى.

والمنورق: أي المزين والمزخرف.

شَبَّهَ علم المنطق بالسطح العالي،واعتبر هذا النظم وسيلة يتوصل بها للصعود إليه، فكأنه مقدمة بين يدي العلم لما فيه من إيجاز وسلاسة لفظ ووضوح معنى.

قال:

واللهَ أرجوُ أنْ يكُونَ خَالصا   لِوَجهِهِ الكَريم ليْسَ قَالِصَا
وأنْ يكونَ نَافِعاً للمُبْتَدِي   بِهِ إلى المُطَوَّلاتِ يَهْتَدِي

أقول:

لفظ الجلالة نُصِبَ على أنه مفعول مقدم لقوله أرجو أي أرجو الله أن يجعل نظمه خالصاً لوجهه وليس ناقصاً في النفع أو ليس ناقص الثواب.

كما دعا الله أن يجعله نافعاً لمن أراد أن يبدأ في تعلم هذا العلم ليصل به إلى كتب المنطق المُطَوَّلة والمُوسَّعة.

الحكم الشرعي في المنطق في جواز الاشتغال به

المنطق اليوناني بعد أن حُوِّلَت صيغته إلى أسلوب وأمثلة إسلامية تثبت به المغيبات والمعقولات قَدَّمَ ذكر حكم تعلمه، وهو الوجوب الكفائي أو العيني.

والناظم عقد هذا الفصل لبيان حكم الشرع في تعلم المنطق المنقول من الفلاسفة الذي يحمل أمثلة مشتملة على عقائد زائغة؛ إذ القواعد لا تؤثر، بل المؤثر هو المثال، فقال:

والخُلْفُ في جَوازِ الاشْتِغَالِ	بِـهِ عـلى ثَـلَاثَـةٍ أَقْـوالِ
فـابنُ الصَّلاحِ والنَّوَاوِي حَرَّمَـا	وقـالَ قـومٌ يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَما
والقَوْلَـةُ المشـهورةُ الصحيحةْ	جـوازُهُ لكـامـلِ القريـحَةْ
مُمـارِسِ السُّـنَّـةِ والـكِـتَـابِ	لِيَهتَدِي بِـهِ إلى الـصَّـوَابِ

أقول:

تضمنت هذه الأبيات الآراء الثلاثة في حكمه الشرعي وهو:

١-**تحريم تعلمه وتعليمه مطلقاً**: وهو قول تقي الدين أبي عمرو عثمان بن الصلاح عبد الرحمن المتوفى سنة ٥٧٩هـ، والإمام أبي زكريا يحي شرف الدين النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ، نسبته إلى نوى قرية من قرى الشام، والنسبة القياسية نووي أمَّا ما جاء بالنظم بزيادة الألف فغير قياسية.

٢-**الوجوب أو الاستحباب**: وهو قول الإمام محمد بن محمد الغزالي المتوفى ٥٠٥هـ ومن تبعه؛ حيث كان يقول «**من لا معرفة له بعلم المنطق لا يوثق بعلمه**»، وقد سماه معيار العلوم ويسميه المناطقة علم الميزان.

٣- **التفصيل**: أي جوازه للذكي الذي يميز بين المثال الصحيح السليم وبين ما يحمل الإلحاد والانحراف، وله ممارسات في كتاب الله وسنة رسوله، راسخ العقيدة

وثابت الإيمان، ومنعه لغير الذكي الذي لم يكن متصفاً بالأوصاف آنفة الذكر؛ لأَنَّهُ يُخْشى عليه الانحراف والضلال.

أنواع العلم الحادث

المراد بالعلم هنا –الإدراك– وهو وصول النفس إلى المعنى المراد من اللفظ، وإلا فالعلم نوع من أنواع الإدراك كما ستعلم، وقيد العلم بالحادث ليخرج العلم القديم وهو علم الله تعالى فإنه لا يتنوع ولا يسمى إدراكاً؛ لأَنَّ الإدراك يسبقه الجهل بالمدرك تنزه الله تعالى عن ذلك.

وللإدراك درجات أربع:

١- إدراك النسبة الخبرية على وجه اليقين والجزم بنسبة مائة بالمائة يسمى «علماً».

٢- إدراك النسبة الخبرية على الوجه الأرجح وبنسبة ٥١-٩٩٪ يسمى «ظناً».

٣- إدراك النسبة الخبرية على وجه التساوي ٥٠٪ يسمى «شكاً».

٤- إدراك النسبة الخبرية على الوجه المرجوح ١-٤٩٪ يسمى «وَهَماً».

مثال ذلك:

أن يخبر أربعون رجلاً بموت خالد، فإنَّه يحصل يقين بذلك، وهذا هو «العلم».

فإذا أخبر عشرون بموته، وعشرون بحياته: فإنَّ الخبر سيحصل فيه «شكٌّ»؛ لتساوي الطرفين.

فإن أخبر ثلاثون بموته وعشرة بحياته: فإنَّ خبر الثلاثين يسمى «ظناً» لأَنَّهُ راجح، وخبر العشرة يسمى «وهماً» لأَنَّهُ مرجوح.

وبعد هذا فإنَّ علم المنطق ينقسم إلى قسمين:

التصورات والتصديقات

ومن خلال الأبيات الآتية سنقف على الإدراك الذي يسمى تصوراً، وعلى الإدراك المسمى تصديقاً، فقال:

إدْرَاكُ مُـفْـرَدٍ تَـصَـوُّراً عُلِمْ   وَدَرْكُ نِسْبَةٍ بتصـديـقٍ وُسِـمْ
وقَــدِّمِ الأولَ عِـنْـدَ الـوَضْـعِ   لأَنَّـــهُ مُـــقَـــدَّمٌ بالطَّـبعِ
والنَّظَرِي ما احتاجَ للتأمُّلِ   وعَكْسُهُ هو الـضَّروريُّ الجلي
ومـا بِـهِ إلى تَـصَـوُّرٍ وُصِـلْ   يُدعى بِقَولٍ شَـارِحٍ فَلْتَبْتَهِلْ
ومـا لِتَصديقٍ بِـهِ تُـوُصِّـلا   بِحُجَّةٍ يُـعـرَفُ عِندَ العُقَلا

أقول:

عرفنا درجات الإدراك، والآن نريد أن نعرف التصور والتصديق.

فالتصور: هو حصول صورة الشيء في الذهن[1] فقط دون الحكم عليه أو به، ويكون في الإدراكات الآتية:

١. إدراك المسند إليه فقط: أي إدراك «خالد» فقط من قولنا «خالد مجتهد» أو «اجتهد خالد».
٢. إدراك المسند فقط: أي إدراك «مجتهد» أو «اجتهد» من المثال السابق.
٣. إدراك النسبة الإنشائية، مثل: «أكتب» و«لا تلعب»؛ لأَنَّ التصديق في الخبرية فقط.
٤. إدراك النسبة الوصفية، مثل: العالم التقي خير من الفاسق.
٥. إدراك النسبة الإضافية، مثل: علم الله لا ينفدُ.

(١) ويكون ذلك بإدراك مكوناته وماهيته التي تركب منها.

٦. إدراك النسبة الخبرية على وجه الشك أو الوهم؛ للتردد في الأول ولتجويز حصول الظن في الثاني.

أما التصديق: فهو إدراك النسبة الخبرية على وجه الإذعان والتسليم، وتكون في إدراكها على وجه اليقين أو الظن أو التقليد مثل اللهُ واحد، ومثل قول الشافعي: لمسُ المرأة ناقض للوضوء، ومثل قول مقلِّدِه ذلك.

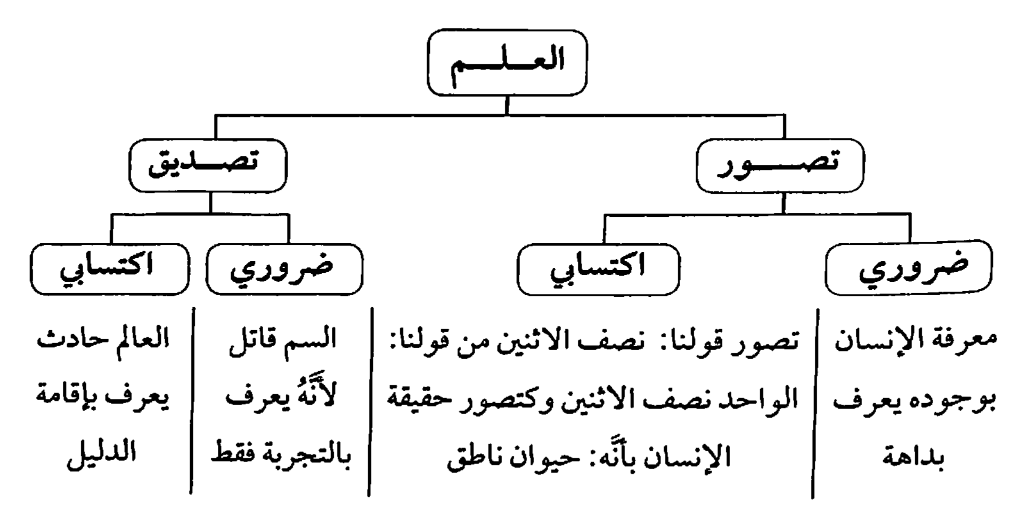
وصورة التصديق: إن أردت أن تحكم على خالد بالصلاح قلت خالد صالح أو تنفي الصلاح عنه قلت خالد ليس صالحاً فلا بد لحصول ذلك من الادراكات الآتية:

١. إدراك معنى خالد.
٢. إدراك معنى صالح.
٣. إدراك النسبة بينهما، وهو وجه الترابط بين خالد ولفظ صالح، وهي أمر معنوي يعبر عنه بالنسبة أو بالرابط ويستعار له لفظ هو.
٤. الحكم عليه بإثبات الصلاح أو نفيه هو التصديق عند الحكماء، والثلاثة قبله شروط له، وعلى رأيهم يكون التصديق بسيطاً وليس مركباً.

أما على مذهب الإمام الرازي: فإنَّ التصديق مركب من الأربعة، فهو مركب عنده، والأربعة شُطُورٌ وليست شروطاً.

ينقسم كل من التصور والتصديق إلى:

١. ضروري: وهو ما لا يحتاج إلى نظر وفكر، بل يحصل لديك فِطرةً، كعلم الإنسان بوجوده.
٢. اكتسابي: وهو ما يحتاج إلى نظر وتأمل واستدلال، كحدوث العالم.



إذن فلا بدَّ من التحدُّث عن التصوُّر -ويتمثَّلُ بالقول الشَّارح أو المُعَرِّف- ثمَّ التحدث عن التصديق-ويتمثَّل بالقياس والحجة- وبناءً على هذا فلا بدَّ أن نقدِّم الحديث عن التصور؛ لأنَّ التصديق مُحتاجٌ إليه، ومن ثَمَّ نتحدَّث عن التصديق، وبما أنَّ التصور؛ والتصديق يتكونان من مقدمات، فلا بدَّ من معرفتهما والوقوف على ماهيتهما، فإنَّ علم المنطق يتكون منهما ومن مقدماتهما على التوضيح الآتي:-

١- مبادئ ومقدمات التصور: وهي الكليات الخمس.

٢-مقاصد التصور: هو القول الشارح.

٣- مبادئ ومقدمات التصديق: وهي القضايا وأحكامها.

٤- مقاصد التصديق: القياس.

وبما أنَّ الكليات الخمس من مدلولات الألفاظ فقد بات من الضروري معرفة الدلالة وأقسامها.

أنواع الدلالة الوضعية

فقال:

دلالـةُ اللَّفظِ على ما وَافَقَـهْ ... يَـدْعُـونَهـا دلَالَــةَ المُطَابَقةْ
وَجُزئِـهِ تَضَمُّنــاً ومــا لَـزِمْ ... فهـو التِــزامُ إنْ بِعَقْــلٍ التُـزِمْ

أقول:

بَيَّنَ في هذين البيتين أقسام الدلالة الوضعية، ولفظ «وضعيَّة» قد يُشيرُ إلى وجود دلالات أخرى؛ لذا نذكرها وأقسامها بما يأتي:

الدلالة: هي كون الشيء بحال يفهم منه شيء آخر، وأقسامها ثلاثة «عقلية وطبيعية ووضعية» وكل منها تكون لفظية وغير لفظية وعلى التوضيح الآتي:-

العقلية	لفظية	مثل: معرفة حياة من يتكلم من وراء الجدار.
	غير لفظية	مثل: معرفة صانع البساط من رؤيته.
الطبيعية	لفظية	مثل دلالة الأنين على المرض.
	غير لفظية	مثل دلالة اصفرار الوجه على الخوف.
الوضعية	لفظية	مثل دلالة خالد على جسمه وجامع عل مبناه.
	غير لفظية	مثل إشارات المرور واللافتات الخطية ونحو ذلك.

والمقصود من هذه القسمة هي:

الدلالة الوضعية اللفظية، وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- مطابقة: هي دلالة اللفظ على تمام المعنى، أي اللفظ مطابق للمعنى تماماً، مثل: وضع لفظ «زيد» على جميع أجزاء جسمه، ومثل: لفظ «بيت» على جميع جدرانه وسقفه، ومثل: «إنسان» على الحيوان الناطق.

٢- **تضمُّن**: هو أن تطلق لفظ الكل وتريد به بعضه، مثل أن تقول: سقط الجامع فهنا لفظ الجامع لا نريد جميع مبناه ، بل سقفه فقط؛ لأَنَّهُ هو الساقط، ومثل: انكسر خالد، أي يده.

٣- **التزام**: هو دلالة اللفظ على لازم المعنى لا على المعنى، مثل: أن تشير إلى شراب رمان ونحوه وتقول هذا عسل، وتريد: أي حلو؛ لأَنَّ الحلاوة ملازمة له، أو تقول: هذا إنسان، وتريد مستقيم القامة؛ لأَنَّهَا من لوازمه.

والتلازم بين اللفظ والمعنى المراد يشترط أن يكون تلازماً ذهنياً أو ذهنياً وخارجياً، ولا يكفي التلازم الخارجي فقط .

مثال التلازم الذهني فقط:أن ترى أعمى فينتقِلُ ذهنُك إلى وجود بصرٍ له قد ذَهَبَ في ذهنك فقط؛ لأَنَّهُ لا يجتمعُ في الخارج العمى والبصر.

ومثال التلازم الذهني الخارجي: أن تشير إلى كأس عصير وتقول: عسل، والتلازم بينهما في الذهن وفي الخارج -أي خارج الذهن- وهو الواقع.

أما التلازم الخارجي فقط: فكالتلازم بين العالم والعمامة، فإنَّ الذهن لا يحكم بتلازمهما؛ إذ قد يوجد عالم وهو غير مُعمَّم.

وهذا الأخيرُ لا فائدة فيه في علم المنطق؛ لأَنَّ الذهن لا ينتقلُ منه إلى الملزوم؛ لذلك قال: **إن بعقل التزم** أي وحده أو مع الخارج.

ثم اللازم ينقسم أيضاً إلى ثلاثة أقسام:

١- **لازمٌ غيرُ بَيِّنٍ**: هو كالتلازم الخارجي، بحيثُ لا يلزم من تصوُّر الملزوم واللازم تصور التلازم بينهما إلا بعد إقامة الدليل، مثل: العالم حادث، فالحدوث لا يُتصور لزومه للعالم بمجرد تصورهما، بل لا بدَّ من إقامة الدليل على ذلك.

٢- **لازمٌ بَينٌ بالمعنى الأعمِّ**: هو ما لا يحصل التلازم بينهما إلا بعد تصور اللازم وتصور الملزوم، مثل : لزوم قابلية تعلُّم العلم للإنسان؛ فإِنَّهُ لا ينتقلُ الذِّهنُ من الإنسان

إلى التعلم إلا بعد معرفة الإنسان على انفراد، ثم معرفة التعلم على الانفراد، ثم بعد ذلك يحصل فَهمُ التلازم.

٣- **لازمٌ بَيِّنٌ بالمعنى الأخصّ:** هو ما يحصل التلازم بمجرد تصور الملزوم كالعمى، فإنه يحصل من تصوره أنه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيراً، لذا لا يُقالُ للحَجَر والشجر: أعمى؛ لأَنَّهُ لم يكن لديه بصرٌ ثم فقده، وكلزوم الأربعة للزوجيَّة، وهذا النوع هو الذي يرومه محققوا المناطقة ويقصدونه.

ولما كانت الكُليات الخمس هي مقدمة، ومادة القول الشارح، أصبح من اللازم أن نتوصل إلى معرفتها بذكر مقدمة نعرف فيها اللفظ وأقسامه؛ لنصل إلى ما ينفعنا في الكليات الخمس التي هي مبادئ التعريف.

في مباحث الألفاظ

قال:

مُسْتَعمَلُ الألفاظِ حيثُ يُوجَدُ … إمَّا مُرَكَّبٌ وإمَّا مُفْرَدُ
فأوَّلٌ ما دَلَّ جُزْؤُهُ على … جُزءِ معناهُ بعكسِ ماتَلا
وهو على قِسمَيْنِ أعنِي المُفرَدَا … كلِّيٌّ أوْ جُزئيٌّ حَيثُ وُجِدَا
فَمُفْهِمُ اشْتِرَاكِ الكلِّيُّ … كأسَدٍ وعكسُهُ الجزئيُّ
وأوَّلاً للذاتِإن فيها اندَرَجْ … فانسُبْهُ أو لِعارِضٍ إذا خَرَجْ
والكُلِّيَّاتُ خَمْسةٌ دُونَ انتقاصْ … جنسٌ وفَصْلٌ عَرَضٌ نَوْعٌ وخاصْ
وأوَّلٌ ثلاثةٌ بلا شَطَطْ … جِنْسٌ قريبٌ أو بعيدٌ أو وَسَطْ

أقول:

مُسمَّيات المُفْرَد

١. العَلَمُ: أن يتَّحدَ المعنى مع تشخيصه وصفاً، مثل: خالد.
٢. المُتواطئ: أن يتَّحد معناهُ، مع عدم تشخيصه، ومع استواء أفراده، مثل: إنسان.
٣. المشكك[1]: إن تتفاوت أفرادُه: بأوَّليةٍ، كالوجود لله ولزيد. أو أولوية، كالبياض في اللبن والثلج.
٤. المشترك: أن يَكْثُرَ معناهُ، وقد وُضِعَ لكلِّ معنى وضعاً، مثل: عَينٌ في الباصرة والجارية.

(١) سُمِّيَ بذلك؛ لَأنَّ السامع يبقى متشككاً هل هو متواطئ؛ لَأنَّ الأفراد متفقة، أم مشتركة من حيث اختلافها بالأولية أو الأولوية.

٥. المنقول: أن يَكْثُرَ معناهُ ويشتهر في الثاني، كالصلاة نُقِلَت شرعاً من الدعاء إلى الأفعال المعروفة.

٦. الحقيقة: إذا لم يشتهر في الثاني، مثل: أسد للحيوان المفترس.

٧. المجاز: إن استعمل في الثاني مع القرينة، كأسدٍ لرجلٍ شُجاعٍ.

ينقسم المفرد أيضاً إلى:

جزئي: ما يمنعُ نفسَ تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه، مثل: خالد، وأنا، وهذا، والذي ذهب.

كلي: ما لا يمنعُ نفسَ تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه، وهو ستة أقسام:

١. مثلُ: إنسانٍ، يتصورُ العقلُ وجود الشركة فيه، وأفراده موجودةٌ مع عدم التناهي.

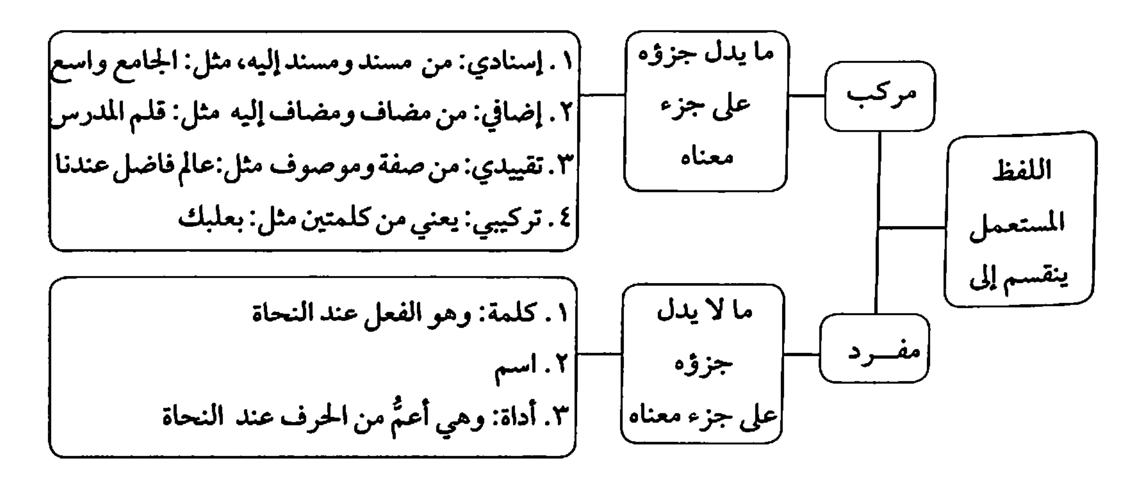
٢. مثلُ: نَجم، يتصورُ العقلُ وجود الشركة فيه، وأفراده موجودةٌ مع التناهي.

٣. مثلُ: الإله، يتصورُ وجود الشَّركة في أفراده، مع استحالة وجودها ما عدا فرداً واحداً.

٤. مثلُ: شَمسٍ، يتصور وجود الشركة في أفراده، ويوجد فردٌ واحدٌ مع جواز وجود أكثر.

٥. مثلُ: عنقاء، يتصور وجود الشركة فيه، ولا يوجد منه فردٌ مع جواز وجوده.

٦. مثلُ: شريك الباري، يتصور عقلاً وجود الشركة فيه، مع مَنْعِ وجود فردٍ منه.



أقسام المفرد

ما يتجزأ فيه اللفظ والمعنى ولا يدل جزء اللفظ على جزء المعنى، مثل خالد[١]	ما يتجزأ المعنى ولا يتجزأ اللفظ مثل همزة الاستفهام[٢]	ما يتجزأ اللفظ ولا يتجزأ المعنى، مثل النقطة[٣] ومثل لفظ الجلالة (الله)	ما يتجزأ اللفظ والمعنى ولكن اللفظ صار علماً فلا يدل اللفظ على جزء المعنى[٤] لكونه علماً مثل عبد الله لرجل	ما يتجزأ اللفظ والمعنى وبعد وضعه علماً لا يدل؛ لأنَّهُ لا يراد مثل حيوان ناطق[٥] علماً على رجل

النسبة بين كلِّ كُلِّين تكون كالآتي:

١. **التباين**: إن اختلفت أفرادهما، مثل: إنسان وفرس.

٢. **الترادف**: إن اتفقت أفرادهما، مثل: إنسان وبشر.

---

(١) فخاء خالد لا تدلُّ على يده، وأَلِفُه لا يدلُّ على رجْله وهكذا.

(٢) فإنَّهُ يتجزأ إلى همزة وإلى استفهم، ولكن اللفظ لا يتجزء وهو (أ).

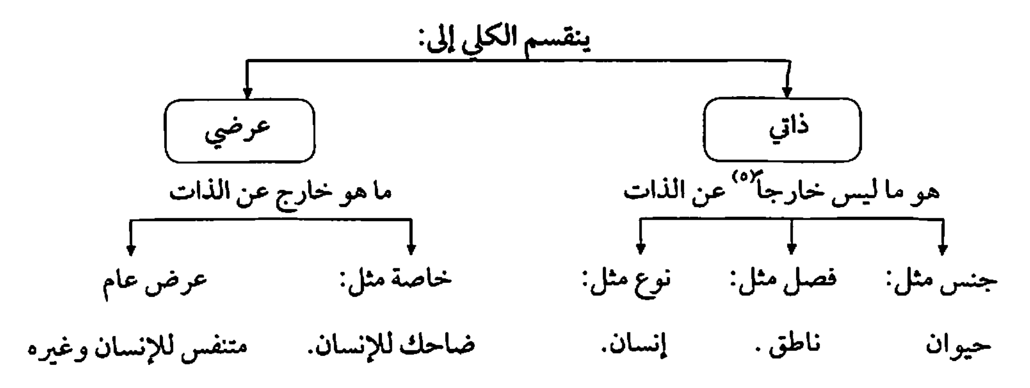
(٣) فإن لفظها يتجزأ إلى (ن و ق وط وة) ولكن لا يتجزأ معناها؛ لأنَّهُ الجزء الذي لا يتجزأ.

(٤) فإنَّ كلمة العبد تدلُّ على معنى، ولفظ الجلالة يدلُّ على معنى آخر، ولكن قبل كونهما عَلَماً فإذا صارتا علماً، لا يدلُّ جزء اللفظ على جزء المعنى.

(٥) فإنَّ معنى الرجل الحيوانية والنطق معا على ذات واحدة ولكن يُطلقان على الرجل لا على أساس هذا المعنى

٣. **العموم والخصوص المطلق**[١]: أنْ يصدق أحدُهما على جميع أفراد الآخر دون العكس، مثل: حيوان وإنسان[٢].

٤. **العموم والخصوص**[٣] **من وجه**[٤]: أن يلتقيا في بعض الأفراد، وينفردَ كلٌّ منهما في أفراد أخرى، مثل: الخشب والباب، يجتمعان في بابٍ معيَّنٍ، وينفرد الخشبُ في الكرسيِّ والمكتبةِ ونحوهما، وينفرد البابُ في الحديد والمعادن الأخرى.



وغرضنا من هذا التقسيم هو المفرد الكلي، وهو ينقسم كما رأيت إلى:

١- ذاتي: وهو ما ليس بخارج عن الذات، كقولنا: الإنسان حيوان ناطق، فالحيوان والناطق ذاتيان؛ لأَنَّ الحيوان داخل في ذات الإنسان «وهو الجنس»، وناطق أيضاً داخل في ذاته «وهو الفصل»، أما الإنسان نفسه الذي هو النوع فإِنَّهُ ليس داخلاً في النوع ولا خارجاً عنه فهو أيضاً ذاتي نظراً لعدم اعتباره خارجاً عن الذات، إذن أقسام الذاتي ثلاثة: **الجنس والفصل والنوع**.

---

(١) أي عموم مطلق وخصوص مطلق

(٢) فإنَّ الحيوان يصدقُ على جميع أفراد الإنسان، ولا يصدقُ الإنسان على جميع أفراد الحيوان، فالحيوان عامٌّ مطلقاً، والإنسان خاصٌّ مطلقاً.

(٣) فهو خصوص من وجه التلاقي وعموم من وجهِ انفرادِ كلٌّ منهما بأفراد أخرى.

(٤) أي عموم من وجه وخصوص من وجه.

(٥) يشملُ ما هو داخلٌ فعلًا كالحيوان والناطق بالنسبة للإنسان؛ لأنهَّا داخلان في تركيبه، وما ليس داخلاً ولا خارجاً، كالإنسان فإنَّه مجموع الجزأين.

٢- **العرضي**: هو ما كان خارجاً عن ذات النوع، مثل: الضاحك بالنسبة للإنسان؛ فإنَّ الضحك ليس جزءاً من ذاته، بل هو خارج عن الذات، وهذه الخاصة؛ لأَنَّ الضحك خاص بالإنسان.

ومثل: متنفس فإنَّهُ أيضاً خارج عن الذات وليس جزءاً منها إلا أنه عام في الإنسان وغيره؛ لذا سمي عرضاً عاماً، وبهذا يتبين أن أقسام الكلي خمسة تسمى: «**الكليات الخمس**» وإليك تفصيلها وتعريفها:-

١- **الجنس**: كلي مقول[1] على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو «كالحيوان» بالنسبة للإنسان والفرس والحمار فإنَّهُ يقال ما هو الإنسان؟ وما هو الفرس؟ وما هو الحمار؟ فيقال: حيوان.

٢- **الفصل**: كلي يقال به على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته، كلفظ «ناطق» بالنسبة للإنسان، فإنَّهُ يُقال: الإنسان أي شيء هو في ذاته؟ فيقال: «ناطق».

وسمي فصلاً؛ لأَنَّهُ به يُفصل الإنسان عن بقية مشاركيه في الحيوانية.

٣- **النوع**: هو كلي يقال على كثيرين متفقين في الحقيقة في جواب ما هو؟ فإذا قيل: ما زيد وخالد وعلي؟ يقال: «إنسان».

٤- **الخاصة**: كلي يقال على الشيء في جواب أي شيء هو في عرضه الخاص، فإذا قيل أي شيء الإنسان في عرضه الخاص؟ يقال: «ضاحك».

٥- **العرض العام**: كلي يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولاً عرضياً، مثل أن يقال: ما الإنسان والفرس والحمار في عرضه العام؟ يقال: «متنفس» أو «متحرك».

والعرض ينقسم إلى قسمين: لازم، ومفارق.

مثال **اللازم**: ملازمة الحلاوة للتمر، والضحك والتعجب للإنسان.

---

(١) معنى مقول محمول ومخبر به على الكثيرين، كأن يقال: الإنسان والبقر والغنم حيوان، فلفظ حيوان حمل على كثيرين مختلفة حقائقهم.

مثال المفارق: الفقر والمرض للإنسان؛ فإنَّهُ غير ملازم له.

فإذا قلنا للإنسان «حيوان ناطق»:

فـ«الحيوان» الجنس، وهو الجزء الأعم.

و«ناطق» الفصل؛ لأنَّهُ الجزء الأخص.

ومجموع الجزئين – وهو الإنسان– النوع.

وإذا قلنا: «الإنسان حيوان ضاحك» أو «متنفس» فإن ضاحكاً ومتنفساً من الأعراض الخارجة عن تركيب ذات الإنسان.

مراتب الجنس والفصل

١ . جنس بعيد، مثل: جوهر[١]،ويسمى جنس الأجناس إذ لا جنس فوقه.

٢ . جنس وسط، مثل: جسم[٢]،وهو الذي يكون جنساً لما تحته ونوعاً لما فوقه.

٣. جنس قريب، مثل: حيوان[٣]، وهو الذي لا جنس تحته ، بل تحته أنواع.

٤ . النوع، مثل: الإنسان[٤]، يسمى نوع الأنواع؛ إذ لا نوع تحته ، بل تحته أفراد، وهي خالد ومحمد وعلي.

والفصل الذي يميز الجنس البعيد يسمى «فصلاً بعيداً»، مثل: الإنسان جوهر متحيز.

والذي يميز الجنس الوسط يسمى «فصلاً وسطاً»، مثل: الإنسان جسم متحرك بالإرادة.

والذي يميز الجنس القريب يسمى «فصلاً قريباً»، مثل: الإنسان حيوان ناطق.

---

(١) فإنه جنس تحته أنواع هي النفوس المجردة والهيولى والجسم والصورة.

(٢) هو نوع من أنواع الجوهر وجنس بالنسبة للجماد والنبات والحيوان.

(٣) هو نوع من أنواع الجسم وجنس بالنسبة للإنسان والفرس والحمار.

(٤) هو نوع من أنواع الحيوان وليس جنساً؛ لأنَّ تحته المراد مثل زيد وخالد ومحمد.

نسبة الألفاظ للمعاني

قال:

ونِسْبَةُ الأَلْفَاظِ لِلمَعَاني	خَمْسَةُ أقسَام بلا نُقْصَانِ
تَواطُؤٌ تَشَاكُكٌ تَخَالُفُ	والاشْتِراكُ عكسُهُ التَّرادُفُ
واللَّفظُ إمَّا طَلَبٌ أو خَبَرُ	وأوَّلٌ ثلاثةٌ سَتُذْكَرُ
أمرٌ مَعَ استِعْلا وعَكْسُهُ دُعَا	وفي التَّساوِي فالتِماسٌ وَقَعَا

أقول:

سبق أنْ بينا النسبة بين كل كليين ومعناه، وذكرنا له سبعة أسماء، والمصنف قد ذكر في هذه الأبيات منها خمسة: التواطؤ والتشكك والتخالف والاشتراك والترادف.

ثم قسم اللفظ إلى خبر وطلب -أي إنشاء-،ليبين أن المقصود في هذا الفن هو الخبر لا الطلب، ولمزيد الفائدة بين أنواع الطلب وأسمائه من حيث من تصدر منه وإليه.

الأمر: هو الطلب من الأعلى إلى الأدنى مثل :﴿أَقِيمُواْ الصَّلاَةَ﴾ [الأنعام:٧٢].

الدعاء: هو الطلب من الأدنى إلى الأعلى مثل:﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾ [الأعراف:١٥١].

الالتماس: هو الطلب من الشخص المساويه مرتبة.

كأن تقول لزميلك: احفظ ولا تلعب.



بيان الكل والكلية والجزء والجزئية

قال:

الـكُلُّ حُكْمُنَا عـلى المجْمُوعِ ... كَكـلِّ ذاكَ ليسَ ذا وُقُـوعِ[1]

وحَيثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكِما ... فإنَّهُ كُلِّيَّةٌ قَدْ عُلِما

والحُكْمُ لِلبعَضِ هو الجُزئِيَّةْ ... والجُزءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّةْ

أقول:

ترد في هذا العلم ألفاظ متجانسة الاشتقاق إلا أنها في الواقع مختلفة المعنى والمراد، وإليك تعريفها ومن ثم يمكنك التمييز بينها:

١- الكل: هو المتركب من الأجزاء، والحكم فيه يكون على الأجزاء مجتمعة لا على كل فرد منها، مثل: كل المصلين يسجدون، أي بمجموعهم ساجدون ولا يقصد بذلك أن كل فرد منهم ساجد، ومثل: الإنسان، فإنَّهُ مجموع الحيوان والناطق، ومثل: الطلاب يحملون السيارة، أي مجموعهم وليس المراد يحملها كل واحد على الانفراد، بل قد يكون قد حملها جميعهم أو مجموعة منهم.

٢- الكلية: هي القضية التي فيها سور يدل على استغراق الأفراد، مثل: كل إنسان حيوان، أي كل فرد من أفراد الإنسان يحكم عليه بالحيوانية.

(١) المثال في النظم هو اقتباس من جزء حديث ذي اليدين واسمه الخرباق، والقصة هي أنه: - عليه الصلاة والسلام - جلس على رأس ركعتين، فقال له ذو اليدين: (أَقُصِرَت الصلاة أم نسيتَ يا رسول الله)؟! فأجابه- عليه الصلاة والسلام- بقول: (كل ذلك لم يكن). ولا يخفى أن هذا باب الكلية لا من باب الكل؛ لأنَّه لم ينفِ النسيان والقصر مجتمعين، بل أراد تسليط النفي على كل فرد منها، فهي سالبة كلية. وقد فهم ذو اليدين المراد بالنفي، فيروى أنه قال: (بل بعض ذلك قد كان) فأراد أن ينقض القضية؛ لأنَّ نقيض السالبة الكلية الموجبة الجزئية.

٣- **الكلي**: هو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه كما سبق أن مثلنا.

٤- **الجزء**: هو الذي يتركب منه الكل، مثل: الحيوان والناطق بالنسبة للإنسان.

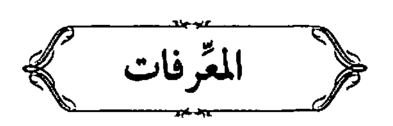
٥- **الجزئية**: هي القضية التي فيها سور البعض، مثل: بعض الحيوان إنسان.

٦- **الجزئي**: هو الذي يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه، مثل: محمد وخالد، كما سبق أن ذكرنا.

فائدة: سبب تسميته بكلي كالإنسان؛ لأَنَّهُ منسوب إلى الكل وهو مجموع الحيوان مع الناطق، وسبب تسميته بجزئي كخالد؛ لأَنَّهُ منسوب إلى الأجزاء التي في الإنسان؛ لأَنَّهُ فرد من أفراده.

وبهذا نكون قد انتهينا من بيان مبادئ ومقدمات التصورات، وسنبدأ بمقاصدها[1] وهو القول الشارح.

(١) وهو القسم الأول من علم المنطق.



قال:

مُـعَـرِّفٌ إلى ثـلاثـةٍ قُـسِـمْ ... حَـدٌّ ورسـمـيٌّ ولفظيٌّ عُلِمْ

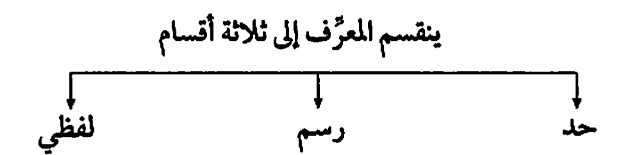
فالحدُّ بالجِنسِ وفصْلٍ وَقَعَا ... والرَّسْمُ بالجِنسِ وخاصَّةٍ مَعَا

وَنَاقِصُ الحدِّ بِفَصْلٍ أوْ مَعَا ... جِنسٍ بعيدٍ لا قَريبٍ وَقَعَا

وناقِصُ الرَّسمِ بِخاصَّةٍ فَقَطْ ... أو مَعَ جِنْسٍ أبعَدٍ قَدِ ارْتَبَطْ

أقول:

هذا الفصل هو المقصود من قسم التصورات، وسمي المعرِّف -بكسر الراء-، والقول الشارح: أي المفسر والشارح لذات وصفات المعرَّف- بفتح الراء-.



فإذا كان التعريف بالذاتيات فقط سمي[1]:

حداً:
- حد تام: التعريف بالجنس القريب والفصل القريب، مثل: الإنسان حيوان ناطق.
- حد ناقص: ١- التعريف بالجنس البعيد والفصل القريب، مثل: الإنسان جسم ناطق.
  ٢- أو بالفصل فقط، مثل: الانسان ناطق.

---

(١) عرفت من قبل معنى الذاتي، وهو الذي ليس خارجاً عن الذات، بل هو المركبة منه الذات، أو هو مجموع الذاتيات، كالحيوان كالناطق كالإنسان.

وإذا كان التعريف بالعَرَضيَّات[1] وحدها أو بها وبالذاتيات سمي:

رسماً:
- رسم تام التعريف بالجنس القريب والخاصة، مثل: الإنسان حيوان ضاحك
- رسم ناقص ١- التعريف بالعرضيات فقط، مثل: الإنسان ضاحك
  ٢- التعريف بالجنس البعيد مع العرضيات، مثل: الإنسان جسم ضاحك

وهذان -أي التعريف بالحد والرسم- يسميان تعريفاً معنوياً.

التعريف اللفظي

قال:

وما بلفظِيٍّ لديهِمْ شُهِرَا ... تَبدِيلُ لفظٍ بَرِديفٍ أشْهَرَا

أقول:

عرفنا التعريف المعنوي وفي هذا البيت ذكر التعريف اللفظي وهو تفسير الكلمة بكلمة مرادفة[2] أشهر منها عند السامع، كأن تعرِّف لفظ «الحنطة» للرجل المصري بقولك: الحنطة القمح؛ لأَنَّ لفظ القمح أشهر من الحنطة عند أهل مصر. وكأن تعرِّفَ لفظ «القمح» للعراقي بقولك: القمح الحنطة.

فإذا عكستَ -بأن عرَّفتَ بالأخفى- فالتعريف غير صحيح؛ لبقاء المعرَّف في غموض، كما لو عكست في المثالين السابقين.

---

(١) عرفت أن العرضي هو الخارج عن الذات مثل الضاحك والمتنفس.

(٢) الترادف هو أن تردف كلمتين أو أكثر على معنى واحد مثل الإنسان والبشر كلاهما يطلقان على معنى واحد وهو الحيوان الناطق.

شروط المعرِّف المعنوي

قال:

وَشَرْطُ كُلٍّ[1] أن يُـرَى مُطَّـرِدَا ... مُنْعَكِسَاً وظـاهـراً لا أبْـعَـدَا
ولا مُـسَـــاوياً ولا تَجَــوُّزَا ... بـلا قَـرِيـنَـةٍ بِهَـا تُــحِـرِّزَا
ولا بما يُـدْرَى بِمَحْدُودٍ ولا ... مُـشْـتَرَكٍ مِـنَ القرينةِ خَلا
وعِندَهُمْ مِـنْ جُمْلَةِ الـمـرْدُودِ ... أنْ تَدْخُلَ الأحكامُ في الحُدُودِ
ولا يَجُـوزُ في الحُـدُودِ ذِكـرُ أوْ ... وجائِزٌ في الرَّسمِ فَادْرِ مارَوَوْا

أقول:

عرفت أن شرط التعريف اللفظي هو شرط واحد: وهو كونه أشهر لدى السامع من المعرَّف –بفتح الراء–.

وذكر في هذه الأبيات شروط التعريف بالحد والرسم، فلا يعتبر التعريف صحيحاً إلا أن يكون جامعاً لها، وهي:–

١ – أن يكون جامعاً، ويسمى «مطرداً»، أي كلما وجد التعريف وجد المعرَّف –بفتح الراء–، مثل: الإنسان حيوان ناطق، ومعنى ذلك: كلما وجدت شيئاً فيه الحيوانية والنطق أطلقت عليه كونه إنساناً، فكأنَّ الإنسان يَطْرُدُ، أي يتبع الحيوان الناطق أينما وجد لا يتخلف عن ذلك فرد من أفراد الإنسان.

بخلاف: الإنسان كاتب بالفعل، فإنَّهُ لا يشمل جميع أفراد الإنسان، ويخرج الذين لا يكتبون فعلاً.

(١) ظاهر اللفظ يدل على أن الشرط لأنواع التعريف الثلاثة، والواقع أنه يريد كلاً من الحد والرسم بقوله: (كل).

٢- أن يكون مانعاً، ويسمى «منعكساً» أي كلما وجد المعرَّف -بفتح الراء- وجد التعريف، مثل: الإنسان حيوان ناطق، أي كلما وجدت فرداً متصفاً بالإنسانية فهو حيوان ناطق، ويمنع من دخول فرد آخر من غير أفراده إليه.

بخلاف:الإنسان حيوان متنفِّس؛ فإِنَّهُ لا يمنع دخول حيوان آخر إلى أفراد الإنسان.

٣- أن يكون ظاهر المعنى وليس أخفى من المعرَّف، نحو: النار جسم محرق.

بخلاف: النار جسم يشبه النَفْسَ فإنَّ النَفْسَ أمر خفي علينا، وهو أخفى من كلمة نار.

٤- أن لا يكون مساوياً للمعرَّف، فيقال: الحركة هي كونان في آنين في مكانين، ولا يقال: الحركة عدم السكون.

٥- أن لا يكون بلفظ المجاز الخالي من القرينة التي تصرفه عن المعنى الحقيقي، فيقال: البليد حيوان يدخل السوق ليبيع فيه، ولا يقال: البليد حيوان يدخل السوق فقط؛ لأَنَّهُ قد يراد به الحمار لأَنَّهُ يدخل السوق. فكلمة «يبيع فيه» تصرفه عن الحمار إلى الإنسان البليد.

٦- أن لا يكون مشترَكاً خالياً من القرينة المميزة للمعنى المراد، فيقال: الشمس عين مشرقة، ولا يقال: الشمس عين مرتفعة؛ لأَنَّهُ قد يراد بالمرتفعة الجارية والباصرة.

٧- أن لا يتوقف التعريف على المعرَّف؛ لأَنَّهُ يلزم من ذلك الدور الممنوع، وهو توقف الشيء على نفسه وتقدم الشيء على نفسه.

فيقال:الاثنان عدد مركب من واحد وواحد.

ولا يقال: الاثنان أول زوج في الأعداد؛ لأَنَّ الزوج يتوقف على معرفة الشيئين المتساويين غير المتفاضلين، والشيئان يعرفان بالاثنين.

فأصبح التعريف - وهو أول زوج - متوقفاً على الاثنين من حيث المعنى، والاثنان متوقفان على الزوج.

ومثل: تعريف العلم بأنه: معرفة المعلوم، فكلمة «معلوم» اسم مفعول متوقفة على لفظ العلم؛ لأَنَّهُ مصدر اشتق منه اسم المفعول فكل متوقف على الآخر، العلم على التعريف لبيانه، وجزء التعريف وهو «معلوم» متوقف على «العلم» للاشتقاق منه.

٨- أن لا يدخل الحكم في التعريف؛ لأَنَّ الحكم على الشيء يكون بعد معرفته؛ لأَنَّهُ متوقف على تصوره.

فيعرف الفاعل: بأنه الاسم الذي يقع منه أو به الفعل. ولا يعرف الفاعل: بأنه الاسم المرفوع؛ لأَنَّ الرفع هو حكم متوقف على معرفة الفاعل أولاً ثم الحكم عليه بالرفع، فلا يتوقف الفاعل عليه لمعرفته؛ لحصول الدور الممنوع، وهو توقف الشيء على نفسه، وتقدم الشيء على نفسه.

٩- إذا كان التعريف حدّاً لا يجوز دخول أو الترديدية فيه؛ لأَنَّهُ تعريف بالحقائق والذاتيات وهي حقيقة واحدة ولا تردد في ماهية الشيء، فلا يقال: الكلمة قول مفرد أو غيره.

وإن كانت للتقسيم فلا مانع، كأن تقول: البدل هو كل ما أبدل منه أو بعضه، فهنا قسمتْ «أو» البدل إلى بدل الشيء من الشيء، وإلى بدل البعض من الكل.

أما في الرسم: فلا مانع من دخولها؛ لأَنَّ الرسم بالعرضيات ولا مانع من تعددها فيقال: الإنسان حيوان ضاحك أو متعجب.

وبهذا نكون قد انتهينا من أحد شطري هذا العلم وهو التصورات ومبادؤها.

وبعد ذلك شرع الناظم بالشطر الثاني وهو التصديقات ومبادؤها، وبدأ بمبادئها وهي القضايا وأحكامها من تناقض وعكس.

القضايا وأحكامها

فقال:

ما احْتَمَلَ الصدقَ لذاتِهِ جَرَى   بَيْنَهُمْ قَضِيَّةً وخَبَرا
ثُمَّ القضَايَا عِندَهُمْ قِسمانِ   شَرطيَّةٌ حمليَّةٌ والثاني
كُليَّةٌ شَخْصِيَّةٌ والأَوَّلُ   إما مُسَوَّرٌ وإما مُهْمَلُ
والسورُ كلياً وجزئياً يُرَى   وأربعٌ أقسامُهُ حيثُ جَرَى
إما بكلٍ أو ببعضٍ أو بِلا   شيءٍ وليس بعضُ أو شبْهٍ جَلا
وكُلُّهَا موجَبَةٌ أو سالِبَةْ   فهيَ إِذنْ إلى الثَّمانِ آيِبَةْ
والأَوَّلُ الموضوعُ في الحَمْليَّةْ   والآخِرُ المحْمولُ بالسَوِيَّةْ

أقول:

شرع في القسم الثاني من قسمي علم المنطق وهي التصديقات، وبدأ في مقدماتها وهي القضايا والأحكام التي تتعلق بها، فبدأ بتعريف القضية ثم ذكر أقسامها، وإليك بيان ما قاله:

فالقضايا: جمع مفرده قضية.

والقضية -عند المناطقة-: قول يحتمل الصدق والكذب لذاته، وهي ما يسمِّيه النُّحاة «الخبر» ويقابله «الإنشاء»، والفارق بينهما: أنَّ الأول معناه موجود في الواقع نفياً أو إثباتاً نطقنا به أو لم ننطق.

فإذا قلنا: «السماء فوقنا» فإنَّ واقعها كذلك، نطقنا به أو لم ننطق، وإذا قلنا: «السماء تحتنا» فإنَّه كذب واقعها كذلك نطقنا به أو لم ننطق.

ويصح أن يقال لقائله: «صدقتَ» أو «كذبتَ».

أما الإنشاء: فإنَّ معناه لا يحصل في الواقع إلا بعد النطق به، فإذا قلت: «قُمْ» فإنَّ المطلوب به «القيام» ولا يحصل إلا بعد النطق، وكذا إذا قلت: «لا تضربْ» فإنَّ الكف عن الضرب لا يحصل إلا بعد النطق به، ولا يصح أن يقال لقائله: «صدقت» أو «كذبت».

وكل خبر يحتمل الصدق والكذب بحد ذاته بغض النظر عن المخبر، فإذا قال قائل: «الأرض تحتنا» احتمل ذات الكلام الصدق والكذب.

وإذا قال: «الأرض فوقنا» احتمل ذات الكلام الصدق أو الكذب، وإذا قال الرسول ﷺ: ((الجنة حق)) احتمل ذات كلامه الصدق والكذب، وإذا قال مسيلمة: «أنا رسول الله» احتمل ذات كلامه الصدق والكذب.

فإن جزمنا بالصدق فقط أو الكذب فقط فهو لأمرٍ آخر، أو لشيء آخر مقارنٍ للخبر فَرَضَ علينا أن نجزم بالصدق فقط أو بالكذب فقط، كأَنْ يكون المخبِر لا يتصف بالكذب، كخبر الله ورسوله.

أو لأَنَّ المخبِر مقطوع بكذبه، كقول مسيلمة: «أنا رسولُ الله» أو لمشاهدة أن الواقع فرض ذلك، كصدق «السماء فوقنا» وكذب «الأرض فوقنا».

أقسام القضية: تنقسم إلى حملية وشرطية.

أولاً-الحملية: هي إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه، مثل: «الغرفةُ واسعةٌ»- «الغرفةُ ليستْ واسعةً».

فالأول أثبت أمر السعة للغرفة، والثاني نفاه، وعلامتها: أن جزأيها ينحلان إلى مفردين، ويسمى الجزء الأول: «موضوعاً»[1] والثاني: «محمولًا»[2].

---

(١) هو المسند إليه عند البلغاء، والمبتدأ أو الفاعل عند النحاة.

(٢) هو المسند عند البلغاء، والفعل والخبر عند النحاة.

أقسامها ثمانية وعلى التفصيل الآتي:-

الشخصية أو المخصوصة	ما كان الموضوع فيها معيَّناً وهذا لا فائدة بها في القياس	موجبة: [1]	خالد مقاتل
		سالبة:	خالد ليس جباناً
كلية	ما فيها سور يدل على الإحاطة بجميع الأفراد[2]	موجبة:	كل مجتهد يفوز
		سالبة:	لا شيء من الكسولين بفائز
جزئية	ما فيها سور يدل على بعض الأفراد [3]	موجبة:	بعض الطلاب حاضر
		سالبة:	بعض الطلاب ليس موجوداً
مهملة	التي خلت من السورين السابقين	موجبة:	الجيش مستعد للمعركة
		سالبة:	الجيش ليس جباناً

(١) الموجبة (المثبتة)، والسالبة (المنفية).

(٢) مثل: كل، ولا شيء، و(الـ) الاستغراقية، وكل نكرة قبلها نفي.

(٣) مثل: بعض، وليس كل، ولفظ: قسم، وجزء، ونحو ذلك.

قال:

وإنْ على التَّعلِيقِ فيها قَدْ حُكِمْ	فـإنَّهـا شرطـيَّـةٌ وَتَـنـقَـسِـمْ
أيـضـاً إلى شرطـيَّـةٍ مُتَّصِلةْ	ومِثلُها شرطـيَّـةٌ منفَصِلةْ
جُـــزْآهُمـا مُـــقـدَّمٌ وتـالي	أَمّـا بـيـانُ ذاتِ الاتِّـصَـالِ
ما أوْجَـبَـتْ تـلازُمَ الجزأيْنِ	وذاتُ الانفصـالِ دُوْنَ مَـيْنِ
مـا أوجَـبَـتْ تـنـافُـراً بينَهُما	أقـسـامُـهـا ثـلاثـةٌ فلتُعْلَما
مـانـعُ جمـعٍ أو خُـلُـوٍّ أو هُما	وهو الحقيقيُّ الأخصُّ فاعْلَما

أقول:

ثانياً: الشرطية:

بَيَّنَ في هذه الأبيات القضية الشرطية[1] وهي:-

١- ثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم، وهي المتصلة[2]، مثل: إن كان المطر نازلًا فالسماء مغيمة.

فثبوت الغيم للسماء يكون عند ثبوت نزول المطر.

٢- أو ثبوت مباينة مفهوم عند ثبوت مفهوم آخر، وهي المنفصلة[3]، مثل: العدد إما زوج وإما فرد، فتثبت مباينة الزوجية عند ثبوتِ الفردية وبالعكس.

وعلامتها: أنَّ جزأيها ينحلان إلى جملتين، ويسمى الجزء الأول منها «مقدماً» والجزء الثاني «تالياً».

وتنقسم إلى القسمين المذكورَين: متصلة، ومنفصلة.

١- المتصلة تنقسم إلى قسمين:

- اتفاقية: أن لا يكون بين الجزأين ترابط وعلاقة والتزام ، بل اتفاق، مثل: إنْ كان الطلاب حاضرين فالمدرس موجود، وهذه لا فائدة بها في القياس.

---

(١) سميت شرطية؛ لوجود حرف الشرط، فيها، مثل: إنْ وإذا وكلما وإما، ونحو ذلك.

(٢) سميت متصلة؛ لاتصال جزأيها وترابطهما.

(٣) سميت منفصلة؛ لفصل جزأيْها بأداة (إما) أو (أو).

- لزومية: أن يكون بين جزأيها علاقة والتزام، مثل: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود؛ فإنَّ وجود النهار مُسَبَّبٌ عن طلوع الشمس.

٢- المنفصلة تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ- حقيقية[١]: وهي ما يحصل العناد[٢] والتنافي بين المقدم والتالي في الإثبات والنفي أو في الوضع أو الرفع، وبعبارة أخرى: ما يحصل التنافي بين جزأيها صدقاً وكذباً[٣] فهي إذاً مانعة الجمع ومانعة الخلو معاً[٤].

مثل: الكلمة: «إما اسم وإما فعل وإما حرف».

فهنا لا يمكن صدق الثلاثة على الكلمة، فلا يقال: الكلمة: اسم وفعل وحرف.

ولا يمكن رفع الثلاثة جميعاً، فلا يقال: الكلمة: لا اسم ولا فعل ولا حرف.

ب- مانعة الجمع: وهي ما يحصل العناد في الصدق والوضع فقط، ولا يحصل في الكذب والرفع، مثل: هذا السواد لواحد: إما خالد، وإما علي، فلا يمكن الصدق والحمل، فلا يقال: هذا السواد خالدٌ وعليٌّ.

ويمكن الرفع فيقال: هذا السواد لا خالد ولا علي؛ إذ يجوز أن يكون محمداً، فالوضع ممنوع والرفع ممكن.

ج. مانعة الخلو: وهي ما يحصل العناد في الرفع ولا يحصل في الوضع، مثل: هذا إما أسود وإما لون، فهنا الجمع جائز.

فيقال: هذا أسود ولون. والرفع ممنوع، فلا يقال: هذا ليس أسود ولا لوناً، وقد

---

(١) سميت حقيقية؛ لأنَّ العناد متحقق فيها نفياً وإثباتاً، بخلاف مانعة الجمع، فإنه متحقق في الإثبات فقط، وبخلاف مانعة الخلو، فإنَّه متحقق في النفي فقط.

(٢) المراد بالعناد عدم الاجتماع.

(٣) المراد بالصدق: الحمل والإخبار، والمراد بالكذب: النفي وعدم الحمل والإخبار.

(٤) أي طرفاها لا يجتمعان ولا يرتفعان- أي لا يُنفيان معاً.

مثَّل له المناطقة بقولهم: زيد إما في البحر وإما لا يغرق. فيقال: زيد في البحر ولا يغرق، ولا يقال: زيد ليس في البحر وليس لا يغرق،أي يغرق.

فالأولى «الحقيقية» أخص من الاثنتيَنِ، والاثنتان أعم منها؛ لأَنَّ كلا منها يشارك الأولى وزيادة(١).

(١) فيقال كل حقيقة هي مانعة جمع مانعة خلو، مثل كل إنسان حيوان، ولا يقال: كل مانعة جمع أو مانعة خلو حقيقة؛ إذ لا يقال كل حيوان إنسان.



التناقض

قال:

تناقـضٌ خُلْـفُ القضِيّتَـينِ في ... كَيْفٍ وصِـدْقُ واحدٍ أمرٌ قُفِي
فإنْ تكنْ شخصيَّةً أو مهمَلَةْ ... فنقضُهـا بالكَيْـفِ أن تُبَدِّلَـهْ
وإنْ تكنْ محصُـورةً بالسُّوْرِ ... فَانْقُضْ بضدِّ سُوْرِها المذكُورِ
فـإنْ تَـكُـنْ مـوجبـةً كُليَّةْ ... نقيضُها سـالـبـةٌ جـزئِـيَّـةْ
وإنْ تَـكُـنْ سـالِـبـةً كُليَّةْ ... نقيضُها مـوجـبـةٌ جُـزئِـيَّـةْ

أقول:

التناقض: اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي هذا الاختلاف كون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة، وإذا كانت القضية مقيدة بسور الكل أو سور البعض فلا بدَّ من اختلافهما فيه كما ستعرف من الأمثلة الآتية.

إضافة إلى الاختلاف في الإيجاب والسلب.

وإذا أطلق لفظ «الكيف» عند المناطقة أريد به الإيجاب والسلب، وإذا أطلق لفظ «الكم» عندهم أريد به الكل والبعض.

وإليك جدولاً بنقض القضايا الحملية التي مر ذكرها:

اسم القضية	المثال قبل النقض	المثال بعد النقض
المشخصة	عليٌّ مجتهد	عليٌّ ليس مجتهداً
الموجبة الكلية	كل إنسان حيوان	سالبة جزئية/ بعض الإنسان ليس حيواناً
السالبة الكلية	لا شيء من الإنسان بحجر	موجبة جزئية/ بعض الإنسان حجر
الموجبة الجزئية	بعض الحيوان إنسان	سالبة كلية/ لا شيء من الحيوان بإنسان
السالبة الجزئية	بعض الحيوان ليس إنساناً	موجبة كلية/ كل حيوان إنسان
مهملة	الحيوان متحرك	لا شيء من الحيوان بمتحرك

تنبيه:

إن هذا التناقض لا يتحقق -أي لا يحصل صدق قضية وكذب نقيضها- إلا أن يتحد النقيضان بما يأتي.

ويطلق المناطقة على ذلك عبارة وحدة النسبة الحكمية أي لا بد أن تبقى القضية المنقوضة هي نفسها دون اختلاف في قيد من قيودها وإلا فإنَّه قد تصدق القضية ونقيضها معاً وقد يكذبان معاً.

١- **اتحاد الموضوع**: فلا يحصل التناقض في خالد مدرس وعلي ليس مدرساً.

٢- **اتحاد المحمول**: فلا يحصل التناقض في خالد مدرس وخالد ليس تاجراً.

٣- **اتحاد الزمان**: فلا يحصل التناقض في خالد تلميذ في الماضي وليس تلميذاً الآن.

٤- **اتحاد المكان**: فلا يحصل التناقض في خالد واقف هنا وليس واقفاً هناك.

٥- **اتحاد الآلة**: فلا يحصل التناقض في خالد ضارب بالعصى وليس ضارباً بالفأس.

٦- **الإضافة**[1]: فلا يحصل التناقض في خالد أب لمحمد وليس أباً لعلي.

(١) لا يراد بها هنا الإضافة النحوية ، بل النسبة، فخالد أب بالإضافة إلى ابنه، وابن بالإضافة إلى أبيه، وأخ بالنسبة لأخيه، وزوج بالنسبة لزوجته.

٧- **اتحاد الكل والبعض:** فلا يحصل التناقض في العين سوداء بعضها وليست سوداء كلها.

٨- **اتحاد في القوة والفعل:** فلا يحصل التناقض في هذا القلم كاتب بالقوة وليس كاتباً بالفعل.

العكس المستوي[1]

قال:

والعَكْسُ قَلْبُ جُزْأَيِ القَضِيَّةْ	مع بقاءِ الصِّدْقِ والكَيفِيَّةْ
والكمُّ إلا الموجبة الكُلِّيَّةْ	فعكسُها الموجَبَةُ الجزئِيَّةْ
والعَكْسُ لازِمٌ لغيرِ ما وُجِدْ	به اجتماعُ الخِسَّتَينِ فاقْتَصِدْ
ومِثلُها المُهْمَلَةُ السلبِيَّةْ	لأَنَّهَا في قُوَّةِ الجُزْئِيَّةْ
والعَكْسُ في مُرَتَّبٍ بالطَّبْعِ	ولَيْسَ في مُرَتَّبٍ بالوَضْعِ

أقول:

العكس: هو قلب جزأي القضية الحملية، بأن تجعل الموضوع سابقاً محمولاً، والمحمول سابقاً موضوعاً، مع بقاء الإيجاب والسلب بحاله، والتصديق والتكذيب بحاله، ومع بقاء الكم على حاله.

إلا الموجبة الكلية فإنها تنعكس موجبة جزئية[2].

(١) خرج بالمستوي (عكس النقيض) وعكس النقيض: هو نقض جزأي القضية أولًا وبعد نقضها تعكس، مثال ذلك: كل إنسان حيوان، تُنقض إنسان إلى (لا إنسان) وتُنقض حيوان إلى (لا حيوان) ثم نعكس النقيض فنقول: كل ما لا حيوانٌ لا إنسان.

(٢) لَأنَّ الغالب أن يكون المحمول أعم من الموضوع، فإذا قلنا: كل إنسان حيوان لا ينعكس كل حيوان إنسان؛ لأنه يُحمل العام على الخاص ولا يحمل الخاص على العام، بل يقال: بعض الحيوان إنسان، وإن كانا متساويين انعكست كلية، مثل: كل إنسان بشر، ينعكس كل بشر إنسان، ولكن لخصوص هذه المادة لا للقاعدة.

وإليك جدولاً بعكس القضايا المسورة:

أصول القضية	المثال	العكس	المثال
الموجبة الكلية	مثل كل إنسان حيوان	الموجبة جزئية	بعض الحيوان إنسان
الموجبة الجزئية	مثل بعض الإنسان حيوان	الموجبة جزئية	بعض الحيوان إنسان
السالبة الكلية	لا شيء من الإنسان بحجر	سالبة كلية	لا شيء من الحجر بإنسان
السالبة الجزئية	بعض الحيوان ليس إنساناً	لا عكس لها لزوماً	فلا يقال: بعض الإنسان ليس حيواناً

يقال في السالبة الجزئية: لا عكس لها لزوماً، أي لا يوجد لها عكس ملازم للأصل؛ إذ قد يكون المحمول أخص فلا يحمل على الأعم السلبي؛ لأَنَّهُ يؤدي إلى الكذب، وأنت عرفت أن العكس لا بدَّ فيه من بقاء الصدق بحاله.

وإن وجدت عكساً في بعض أمثلة السالبة الجزئية فقل هذا لخصوص هذه المادة لا للقاعدة، مثل: بعض الإنسان ليس حجراً، ينعكس: بعض الحجر ليس إنساناً.

ملاحظة:

يقول علماء المنطق: «المهملة في قوة الجزئية».

توضيح ذلك: إذا قلنا: كل إنسان حيوان. يشترط لصحة ذلك أنِ تكون أفراد الإنسان كلها حيواناً لا يتخلف فرد منه عن الاتصاف بالحيوانية؛ لأَنَّ المناطقة لا تُسَلِّمُ لهم القاعدة الكلية ما لم تكن جميع أفراد الموضوع متصفة بالمحمول، فإن تخلف فرد بطلت القاعدة.

عكس ما عليه النحاة والصرفيون، حيث يقبلون التخلُّف وتبقى القاعدة سليمة، ويقولون للمتخلف عن القاعدة: شاذ.

وإذا قلنا: بعض الإنسان حيوان، يكفي لحمل الحيوانية على بعض الإنسان حصول فرد من أفراد الإنسان يوصف بالحيوانية، فيصح هذا الإطلاق.

بقيت المهملة مثل: الإنسان كاتب، هل تلحق بالجزئية أو بالكلية؟ إذا ألحقناها بالكلية يجب اتصاف جميع أفراد الإنسان بالكتابة وهذا غير متحقق، ويمكن إطلاق هذا التعبير إذا حصل أن بعض الإنسان اتصف بالكتابة، فيصح أن يقال: بعض الإنسان كاتب، والمناطقة يبنون على اليقينيات لا على الظنيات.

فقد تبين لنا أن الكلية غير محققة وأن الجزئية محققة فإلحاقها بها أولى.

لذلك إذا قلنا: الإنسان حيوان. صح أن نعكسه إلى: بعض الحيوان إنسان.

وإذا قلنا: الإنسان ليس متعجباً. لا ينعكس لزوماً، فلا يقال: بعض المتعجب ليس إنْسَاناً.

وقد ينعكس إختياراً لخصوص مادة بعينها، كأن نقول: الإنسان ليس حجراً، فإنَّهُ ينعكس إلى: بعض الحجر[1] ليس إنساناً.

وأشار بقوله:**والعكسُ في مُرَتَّبٍ بالطَّبع** ... البيتَ. إلى أن العكس يجري في القضية الحملية كما مثَّلنا سابقاً، وفي الشرطية المتصلة، مثل: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود،فإنها تنعكس إلى موجبة جزئية وهي: قد يكون إذا كان النهار موجوداً فالشمس طالعة.

وعلامة كون ذلك يعرَف بالطبع: أن معنى القضية بعد العكس يختلف فيها عن الأصل[2].

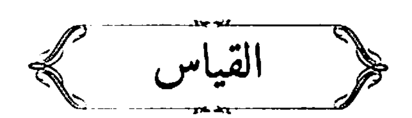
---

(١) هنا سؤال يطرح وهو: أننا إذا قلنا: بعض الإنسان حيوان أو بعض الحجر ليس إنساناً، فهل يفهم من الأول أن بعض الإنسان ليس حيواناً وأن بعض الحجر إنسان بحكم مفهوم المخالفة؟ فالجواب: أن المناطقة ينظرون إلى صحة القضية المنطوقة، أما ما يفهم منها فإنه مسكوت عنه لا يحكم لهبحكم المنطوق أو بخلاف حكمه.

(٢) فإذا قلت: كل إنسان حيوان، فإنك تثبت الحيوانية لكل فرد من أفراد الإنسان، فإذا عكست وقلت: بعض الحيوان إنسان، فإن المعنى تغير، أي أثبتَّ الإنسانية لبعض أفراد الحيوان. وإذا قلت: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، معناه ثبوت النهار عند طلوع الشمس، وإذا عكست بقولك: قد يكون إذا كان النهار موجوداً فالشمس طالعة، يكون المعنى ثبوت طلوع الشمس عند وجود النهار.

أما الشرطية المنفصلة: فإنك أنت تضع ترتيبها، فباستطاعتك أن تقول: العدد إما زوج أو فرد. وباستطاعتك أن تقول: العدد إما فرد وإما زوج، ولا يختلف المعنى؛ لأنك أنت الذي يمكنك أن تجعل المقدم تالياً والتالي مقدماً فلا يجري العكس فيها لعدم ظهور أثره عليها.

وبهذا نكون قد انتهينا من مبادئ التصديقات وهي القضايا وما تعلق بها من أحكام: التناقض والعكس لنستفيد منها في القياس إن شاء الله تعالى.



القياس

قال:

إنَّ القياسَ من قَضايا صُوِّرا	مُستَلزِماً بالذَّاتِ قولاً آخَرَا
ثُمَّ القياسُ عِندَهُمْ قسمانِ	فمنْهُ ما يُدْعَى بالاقتراني
وهو الذي دَلَّ على النَّتيجةِ	بقوَّةٍ واخْتَصَّ بالحَمْلِيَّةِ
فإنْ تُرِدْ تركِيبَهُ فَرَكِّبَا	مُقدِّماتِهِ على ما وَجَبَا
ورتِّبِ المُقَدِّماتِ وانظُرَا	صَحيحَها من فاسِدٍ مُختَبِرَا
فإنَّ لَازِمَ المُقدِّمَاتِ	بِحَسَبِ المُقَدِّماتِ آتِ
وما مِنَ المقدِّماتِ صُغرَى	فيجبُ اندرَاجُهَا في الكُبْرَى
وذاتُ حدٍّ أصغَرٍ صُغرَاهُمَا	وذاتُ حدٍّ أكبرٍ كُبْرَاهُمَا
وأصغَرٌ فذاكَ ذُو اندِرَاجِ	وَوسَطٌ يُلغَى لدى الإنْتاجِ

أقول:

القياس: قول مؤلف من قولين أو أقوال متى سُلِّمَتْ لزم عنها لذاتها قول آخر.

لا بدَّ للقياس من أن يؤلف من قول مركب لا من قول مفرد، فإذا أُلِّفَ من قولين أو أقوال وسَلَّمَها الخصم دون منع لها يلزم منها قول آخر وهي النتيجة.

ومن شروط هذا اللُّزوم: أن يكون لذات الأقوال، خرج بذلك ما يؤلف من أقوال ولا تنتج لعدم التلازم، كأن لا يوجد الحد المكرر بين القضيتين، مثل: كل إنسان حيوان، وكل فرس صاهل.

أو يستلزم لا لذاتها، كقياس المساواة، مثل: هذه النخلة مساوية لهذه الشجرة، وهذه لتلك النبتة، ينتج أن النبتة مساوية للنخلة، هنا الإنتاج لا لذات القضية ، بل لأنَّ مساويالشيء مساوٍ لذلك الشيء، أو لكونه مظروف المظروف، مثل:

الكتاب مظروف للصندوق، والصندوق مظروف للغرفة، فالكتاب مظروف للغرفة.

وينقسم القياس إلى قسمين:-

١ - اقتراني.

٢ - استثنائي.

١ -**القياس الاقتراني**: هو أن لا تكون النتيجة أو نقيضها مذكورة فيه بالفعل ، بل بالقوة، فأنت ترى المثال أدناه أن النتيجة العالم حادث ليست مذكورة في المقدمتين فعلاً، بل قوة؛ لأَنَّ العالم أخذ من الصغرى، و حادث أخذ من الكبرى.

والاقتراني لا يكون في القضايا الحملية غالباً وقد يؤلف من الشرطيات، كما في المطولات.

الشكل

الصغرى		الكبرى		النتيجة	
العالم	متغير	كل متغير	حادث	العالم	حادث
	الحد الأوسط			الحد الأصغر	الحد الأكبر

وسمي اقترانيا: لأَنَّهُ يقرن فيه محمول الكبرى بموضوع الصغرى لتحصل النتيجة.

١ . المقدمة الصغرى: التي فيها الحد الأصغر.

٢ . المقدمة الكبرى: التي فيها الحد الأكبر.

٣ . الحد الأوسط: هو المكرر بين مقدمتي القياس؛ وسمي بذلك لتوسطه بين موضوع الصغرى ومحمول الكبرى.

٤ . الحد الأصغر: موضوع النتيجة.

٥ . الحد الأكبر: محمول النتيجة.

٦ . النتيجة: هي ما يبقى من المقدمتين بعد حذف الحد الأوسط، فالنتيجة لازمة للمقدمتين، فإن كانت صحيحة فالنتيجة صحيحة، وإن كانت فاسدة فالنتيجة فاسدة.

مثال الصحيحة ما قدمنا من المثال.

ومثال الكاذبة: كل إنسان فرس، وكل فرس صاهل – فالأولى كاذبة.

ويشترط أن تكون الكبرى أعم من الصغرى لتندرج الصغرى فيها، فإن اندرجت فإنَّ ما حكم به من محمول الكبرى على موضوعها يحكم به على موضوع الصغرى لدخوله تحت عموم حكمها.

والمقدمة الشريفة هي الموجبة والكلية.

والمقدمة الخسيسة هي السالبة والجزئية.



الأشكال

قال:

الشَّكْلُ عندَ هؤلاءِ النَّاسِ	يُطْلَقُ عنْ قَضِيَّتَيْ قياسِ
من غيرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأسوارُ	إذْ ذاكَ بالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ
وللمُقَدِّمات أشكالٌ فَقَطْ	أربعةٌ بحَسبِ الحدِّ الوَسَطْ
حمْلٌ بِصُغْرَى وَضْعُهُ بكُبرَى	يُدْعَى بشَكْلٍ أوَّلٍ ويُدْرَى
وحمْلُهُ في الكُلِّ ثانياً عُرِفْ	وَوَضْعُهُ في الكُلِّ ثالِثاً أُلِفْ
ورَابِعُ الأشكالِ عَكْسُ الأَوَّلِ	وهِيَ عَلَى التَّرتيبِ في التَّكَمُّلِ

أقول:

إذا اجتمعت قضيتان واتحد الحد الأوسط فيهما ولزمت منها نتيجة، فإنَّ هذا يسمى عند المناطقة «شكلاً» وقد رأيت ذلك في الجدول السابق، والأشكال تنحصر في أربعة، وهي على التفصيل الآتي:

١. **الشكل الأول**: أن يكون الحد الأوسط فيه محمولاً في الصغرى وموضوعاً في الكبرى.
٢. **الشكل الثاني**: أن يكون الحد الأوسط فيه محمولاً فيهما.
٣. **الشكل الثالث**: أن يكون الحد الأوسط فيه موضوعاً فيهما.
٤. **الشكل الرابع**: أن يكون الحد الأوسط فيه موضوعاً في الصغرى ومحمولاً في الكبرى، عكس الأول.

وأكملها في الاستدلال الأول؛ لانسجامه مع الطبع؛ لأَنَّ الوسط كان في نهاية الصغرى وبداية الكبرى، وذلك مظهر من مظاهر الترابط الحسي، فكونه في الوسط ينسجم مع ربط محمول الكبرى بموضوع الصغرى الذي هو النتيجة.

ثم يليه الثاني؛ لأَنَّهُ شارك الأول في أفضل المقدمتين وهي الصغرى فأنها أفضل من الكبرى.

ثم الثالث؛ لمشاركته الأول بالكبرى، وهي مفضولة.

ثم الرابع وهو أبعدها عن الأول؛ لأَنَّهُ عكسه تماماً.

وكل واحد منها يقتضي أن يكون من ستة عشر ضرباً،والضرب ينتج عن اختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب وبالكل والبعض مثلاً.

وإليك تفصيل الأشكال فيما يأتي:-

قال:

فَحَيْثُ عَنْ هذا النِّظامِ يُعْدَلُ ... فَفَاسِدُ النِّظامِ أَمَّا الأَوَّلُ
فَشَرْطُهُ الإيجَابُ في صُغرَاهُ ... وأنْ تُرَى كُلِّيَّةً كُبْرَاهُ

أقول:

- **الشكل الأول:** ما يكون الحد الأوسط فيه محمولاً في الصغرى وموضوعاً في الكبرى.

شرط إنتاجه: إيجاب الصغرى وكلية الكبرى.

المنتج منه أربعة أضرب، والعقيم اثنا عشر ضرباً.

	الصغرى	الكبرى		النتيجة
موجبة كلية	كل إنسان حيوان	موجبة كلية	كل حيوان متحرك	موجبة كلية: كل إنسان متحرك
	كل إنسان حيوان	موجبة جزئية	بعض الحيوان ناطق	عقيمة لعدم كلية الكبرى
	كل إنسان حيوان	سالبة كلية	لا شيء من الحيوان بحجر	سالبة كلية لا شيء من الإنسان بحجر
	كل إنسان حيوان	سالبة جزئية	بعض الحيوان ليس حجراً	عقيمة لعدم كلية الكبرى
موجبة جزئية	بعض الحيوان إنسان	موجبة كلية	كل إنسان ناطق	موجبة جزئية: بعض الحيوان ناطق
	بعض الحيوان إنسان	موجبة جزئية	عقيمة لعدم كلية الكبرى	
	بعض الحيوان إنسان	سالبة كلية	لا شيء من الإنسان بحجر	سالبة جزئية: بعض الحيوان ليس بحجر
	بعض الحيوان إنسان	سالبة جزئية	عقيمة لعدم كلية الكبرى	
سالبة كلية	لا شيء من الحيوان بحجر	موجبة كلية	كل حجر صلب	كلها عقيمة لعدم إيجاب الصغرى
سالبة جزئية	بعض الحيوان ليس إنساناً	موجبة كلية	كل إنسان ناطق	كلها عقيمة لعدم إيجاب الصغرى

قال:

وَالثَّانِ أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الكَيْفِ مَعْ ... كُلِّيَّةِ الكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعْ

أقول:

- **الشكل الثاني**: هو ما كان الحد الأوسط فيه محمولاً في الصغرى والكبرى.

شرط إنتاجه: اختلاف المقدمتين بالإيجاب والسلب مع كلية الكبرى.

المنتج منه أربعة ضروب، والعقيم اثنا عشر ضرباً.

إنتاجه بعد إعادته إلى الشكل الأول ويكون بعكس الكبرى.

	الصغرى	الكبرى		النتيجة
موجبة كلية	كل إنسان حيوان	موجبة كلية	كل متنفس حيوان	عقيمة لعدم الاختلاف
	كل إنسان حيوان	موجبة جزئية	بعض المتنفسين حيوان	عقيمة لعدم الاختلاف مع عدم كلية الكبرى
	كل إنسان حيوان	سالبة كلية	لا شيء[1] من الحجر بحيوان	سالبة كلية: لا شيء من الإنسان بحجر
	كل إنسان حيوان	سالبة جزئية	بعض الحجر ليس حيواناً	عقيمة لعدم كلية الكبرى
موجبة جزئية	بعض الحيوان إنسان	موجبة كلية	وكل ناطق إنسان	عقيمة لعدم الاختلاف
	بعض الحيوان إنسان	موجبة جزئية	بعض المتحرك إنسان	عقيمة لعدم الاختلاف ولعدم كلية الكبرى
	بعض الحيوان إنسان	سالبة كلية	لا شيء من الجماد[2] بإنسان	سالبة جزئية: بعض الحيوان ليس بجماد
	بعض الحيوان إنسان	سالبة جزئية	بعض الجماد ليس إنساناً	لعدم كلية الكبرى
سالبة كلية	لا شيء من الحجر بإنسان	موجبة كلية	كل ناطق إنسان [3]	سالبة جزئية: بعض الحجر ليس بناطق
	لا شيء من الحجر بإنسان	موجبة جزئية	بعض المتحرك انسا	عقيمة لعدم كلية الكبرى
	لا شيء من الحجر بإنسان	سالبة كلية	لا شيء من النبات انساناً	عقيمة لعدم الاختلاف
	لا شيء من الحجر بإنسان	سالبة جزئية	بعض الحيوان ليس إنساناً	عقيمة لعدم الاختلاف وعدم كلية الكبرى
سالبة جزئية	بعض الحجر ليس بشجر	موجبة كلية	كل مثمر شجر [4]	سالبة جزئية: بعض الحجر ليس مثمراً
	بعض الحجر ليس بشجر	موجبة جزئية	بعض المثمر شجر.	عقيمة لعدم كلية الكبرى
	بعض الحجر ليس بشجر	سالبة كلية	لا شيء من الانسان بشجر	عقيمة لعدم الاختلاف
	بعض الحجر ليس بشجر	سالبة جزئية	بعض الانسان ليس بحجر	عقيمة لعدم الاختلاف وعدم كلية الكبرى

(١) عكسها: سالبة كلية – لا شيء من الحيوان بحجر .

(٢) عكسها: سالبة كلية – لا شيء من الإنسان بجماد

(٣) عكسها: موجبة جزئية – بعض الإنسان ناطق.

(٤) عكسها: موجبة جزئية – بعض الشجر مثمر

قال:

> **والثَّالثُ الإيجــابُ في صُغْــراهُما　　　وأنْ تُــرى كُلِّيَّـــةً إحـدَاهُمـا**

أقول:

الشكل الثالث: هو ما كان الحد الأوسط موضوعاً فيهما.

شرط إنتاجه: إيجاب الصغرى مع كلية إحدى المقدمتين.ضروبه المنتجة ستة، والعقيمة عشرة.

طريقة إنتاجه: إعادته إلى الأول بعكس الصغرى.

	الصغرى	الكبرى		النتيجة
موجبة كلية	كل إنسان حيوان [1]	موجبة كلية	وكل إنسان ناطق	موجبة جزئية: بعض الحيوان ناطق
	كل إنسان حيوان [2]	موجبة جزئية	بعض الإنسان كاتب	موجبة جزئية: بعض الحيوانكاتب
	كل إنسان حيوان [3]	سالبة كلية	لا شيء من الإنسان بحجر	سالبةجزئية:بعضالحيوانليسبحجر
	كل إنسان حيوان [4]	سالبة جزئية	بعض الإنسان ليس بحجر	سالبة جزئية: بعض الحيوان ليس بحجر
موجبة جزئية	بعض الإنسان حيوان[5]	موجبة كلية	كل إنسان ناطق	موجبة جزئية: بعض الحيوان ناطق
	بعض الإنسان حيوان	موجبة جزئية	بعض الإنسان كاتب	عقيمة لعدم كلية أحداهما
	بعض الإنسان حيوان[6]	سالبة كلية	لا شيء من الإنسان بحجر	سالبة جزئية: بعض الحيوان ليس بحجر
	بعض الإنسان حيوان	سالبة جزئية	بعض الإنسان ليس بكاتب	عقيمة لعدم كلية أحداهما
سالبة كلية	عقيمة لعدم إيجاب الصغرى	امثلتها واضحة.		
سالبة جزئية	عقيمة لعدم إيجاب الصغرى	امثلتها واضحة.		

(١) عكسها: موجبة جزئية- بعض الحيوان إنسان .

(٢) عكسها: موجبة جزئية- بعض الحيوان إنسان.

(٣) عكسها: موجبة جزئية- بعض الحيوان إنسان

(٤) عكسها: موجبة جزئية- بعض الحيوان إنسان.

(٥) عكسها: موجبة جزئية- بعض الحيوان إنسان.

(٦) عكسها: موجبة جزئية- بعض الحيوان إنسان

قال:

وَرَابِـعٌ عَـدَمُ جَمْـعِ الْـخِسَّتينْ ... إلّا بِـصُـورَةٍ فَفيهَا تَسْتَبِيْنْ

صُغْـرَاهُمـا مُـوجَبَـةٌ جُـزئِـيَّـةْ ... كُـبْرَاهُمـا سَـالِبَـةٌ كُـلِّـيَّـةْ

أقول:

الشكل الرابع: هو الذي يكون فيه الحد الأوسط موضوعاً في الصغرى ومحمولاً في الكبرى.

شرط إنتاجه: عدم اجتماع خستين فيه إلا في صورة واحدة وهي: إذا كانت الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية.

ضروبه المنتجة: ستة ضروب.

طريقة إعادته إلى الأول بعكس كلتا المقدمتين.



	الصغرى	الكبرى		النتيجة
موجبة كلية	كل إنسان حيوان[1]	موجبة كلية	كل ناطق[2] إنسان	موجبة جزئية: بعض الحيوان ناطق
	كل إنسان حيوان	موجبة جزئية	بعض المتحرك إنسان	موجبة جزئية: بعض الحيوان متحرك
	كل إنسان حيوان	سالبة كلية	لا شيء[3] من الجماد بإنسان	سالبة جزئية: بعض الحيوان ليس بجماد
	كل إنسان حيوان	سالبة جزئية	بعض المتحرك ليس إنساناً	عقيمة لاجتماع خستين
موجبة جزئية	بعض الإنسان كاتب	موجبة كلية	وكل ناطق إنسان[4]	موجبة جزئية: بعض الكاتب ناطق
	بعض الإنسان كاتب	موجبة جزئية	بعض الحيوان إنسان	عقيمة لخسة المقدمين
	بعض الإنسان كاتب	سالبة كلية	لا شيء من الحجر بإنسان[5]	سالبة جزئية: بعض الكاتب ليس بحجر
	بعض الإنسان كاتب	سالبة جزئية	بعض الحيوان ليس إنساناً	عقيمة لوجود السلبية والجزئية
سالبة كلية	لا شيء من الإنسان بحجر	موجبة كلية	كل ناطق إنسان[6]	سالبة جزئية: بعض الحجر ليس بناطق
	لا شيء من الإنسان بحجر	موجبة جزئية		عقيمة لوجود السلب والجزئية
	لا شيء من الإنسان بحجر	سالبة كلية		عقيمة لوجود السلب فيهما
	لا شيء من الإنسان بحجر	سالبة جزئية		عقيمة لوجود السلب والجزئية
سالبة جزئية	عقيمات لوجود السلب والجزئية	أي اجتمع في الصغرى الخستان السلب والجزئية		

(١) عكسها: موجبة جزئية- بعض الحيوان إنسان وبعض الإنسان ناطق.

(٢) عكسها: موجبة جزئية- بعض الحيوان إنسان وبعض الإنسان ناطق.

(٣) عكسها: سالبة كلية- لا شيء من الإنسان بجماد..

(٤) عكسها: موجبة جزئية- بعض الكاتب إنسان وبعض الإنسان ناطق.

(٥) هذه الصورة التي استثناها في النظم.

(٦) عكسها: لا شيء من الحجر بإنسان وبعض الإنسان ناطق.

قال:

فَـمُـنْـتِـجٌ لِأَوَّلٍ أَرْبـعَـةٌ	كـالـثـانِ ثـمَّ ثَـالـثٌ فَستةٌ
ورابــعٌ بخمسةٍ قـد أنتَجَا	وَغَـيْرُ ما ذَكَـرتُـهُ لَـنْ يَنْتِجا
وَتَتبعُ النَّتِيْجَةُ الأَخَسَّ مِنْ	تِـلْـكَ الْمُـقـدِّمـاتِ هكذا زُكِـنْ
وهــذه الأشــكــالُ بـالحَـمِـلِيِّ	مُخْـتـصَّـةٌ ولـيـسَ بـالـشرطـيِّ

أقول:

اتضح لك من الجداول السابقة عدد المنتج من الشكل الأول والثاني والثالث والرابع.

والإنتاج يحصل إذا وجدت شروط الإنتاج، وإلا فأي ضرب فقد شرطاً فإنَّهُ عقيم لا ينتج كما عرفت قبل، ثم نبه على أن النتيجة تتبع أخس المقدمات؛ فإذا كانت إحداهما موجبة والأخرى سالبة فإنها تتبع في الإنتاج السالبة، وإن كانت جزئية وكلية فإنها تتبع في الإنتاج الجزئية.

ثم بين أن الأشكال لا تكون في القضية الشرطية ، بل هي غالباً بالحملية كما سبق أن بينا ذلك. وقد تكون في الشرطية كما في المطولات.

قال:

والحَـذْفُ في بعضِ المُقدِّمــاتِ	أو الـنَّـتـيْـجـةِ لـعِـلْـمٍ آتِ

أقول:

إذا كانت هناك قرينة تدل على الصغرى أو الكبرى أو على النتيجة جاز حذفها لدلالة القرينة عليها، وسواء قرينة الحال أم المقال.

١- مثال حذف الصغرى إذا رأيت شارباً للخمر تقول:

كل شارب يحد (كبرى) فهذا يحد «نتيجة»

٢- مثال حذف الكبرى:

هذا شارب صغرى   فهذا يحد «نتيجة»

٣- ومثال حذف النتيجة:

هذا شارب (صغرى)   وكل شارب يُحد (كبرى)

٤- ومثال حذف الصغرى مع النتيجة:

كل شارب يحد (كبرى)

٥- ومثال حذف الكبرى مع النتيجة:

هذا شارب (صغرى).

قال:

وتَنْتَهي إلى ضَـــرُوْرةٍ لِمَـــا   من دَوْرٍ أو تَسَلْسُلٍ قَدْ لَزِمَا

أقول:

أي لا بدَّ للمقدمات من أن تنتهي إلى الأمر الضروري أو المُسَلَّم فيه من قبل الجميع ليقطع به الاستدلال،وإن لم تنته إلى ذلك فإنك ستبقى تستدل إلى ما لا نهاية؛ وهذا هو التسلسل الممنوع عند الحكماء.

أو تعود بالاستدلال إلى نفس المقدمات أو ما في معناها وهذا الدور الممنوع عندهم؛ لأَنَّهُ يؤدي إلى توقف الشيء على نفسه وتقدم الشيء على نفسه.

فمثلاً إذا أردت الاستدلال على وجود الخالق تقول:

العالم حادث، وكل حادث له محدث، فالعالم له محدث، ثم يطلب منك إقامة الدليل على العالم حادث، فتقول: العالم متغير،وكل متغير حادث، فالعالم حادث.

فإذا طلب منك الدليل على تغير العالم تقول: نرى ذلك بأبصارنا، وما يرى بالبصر ضروري لا يحتاج إلى الدليل، فينقطع الكلام ولربما يطلب منك الدليل على المقدمة الكبرى وهي وكل حادث له محدث فتقول:

ندرك أن كل مصنوع لا بد له من صانع والعالم مصنوع فلا بد له من صانع.

قال:

ومنْهُ ما يُـدْعَـى بالاستِثْنائِي	يُـعْـرَفُ بالشَّرْطِيِّ بلا امـتِرَاءِ
وهـو الـذي دلَّ على النَّتِيجَةِ	أو ضِدِّهَـا بالفِعْـلِ لا بالقُـوَّةِ
فـإنْ يَـكُ الـشرطـيُّ ذا اتِّصالِ	أَنْتَجَ وَضْـعُ ذاكَ وَضْـعَ التَّالي
ورفـــعُ تــالٍ رَفْــعَ أوَّلٍ ولا	يَـلْـزَمُ في عَكْسِهِمَا لِمَـا انْجَلى

أقول:

٢- القياس الاستثنائي: هو أن تكون النتيجة أو نقيضها مذكورة فيه بالفعل .

سمي استثنائياً؛ لأَنَّ فيه أداة الاستثناء مثل كلمة «لكن». والاستثنائي لا يكون الاَّ في القضايا الشرطية.

١- الشرطية المتصلة اللزومية

الناتج فيها:

وضع المقدم	ينتج	وضع التالي
وضع التالي	لا ينتج	وضع المقدم
أما رفع المقدم	فلا ينتج	رفع التالي
رفع التالي	ينتج	رفع المقدم

لأَنَّ الغالب فيها كون التالي أعم من المقدم.

الكبرى		الصغرى	النتيجة
المقدم	التالي		
لو كان إنساناً	لكان حيواناً	لكنه إنسان	ينتج: فهو حيوان
لو كان إنساناً	لكان حيواناً	لكنه حيوان	لا ينتج: فهو إنسان
لو كان إنساناً	لكان حيواناً	لكنه ليس حيواناً	ينتج: فهو ليس انساناً
لو كان إنساناً	لكان حيواناً	لكنه ليس إنساناً	لا ينتج: فهو ليس بحيوان
وقد تنتج الأربعة إذا كانا متساويين			وذلك بخصوص المادة
إن كانت الشمس طالعة	فالنهار موجود	لكن الشمس طالعة	فالنهار موجود
إن كانت الشمس طالعة	فالنهار موجود	لكن الشمس ليست طالعة	فالنهار ليس موجوداً
إن كانت الشمس طالعة	فالنهار موجود	لكن النهار موجود	فالشمس طالعة
إن كانت الشمس طالعة	فالنهار موجود	لكن النهار ليس موجوداً	فالشمس ليست طالعة

قال:

وإنْ يَكُنْ مُنْفصِلاً فَوَضْعُ ذَا ... يُنْتِجُ رفعَ ذاكَ والعكسُ كَذا
وذَاكَ في الأخصِّ ثُمَّ إنْ يكُنْ ... مَانِعَ جمعٍ فبوضْعِ ذَا زُكِنْ
رفْعٌ لِذَاكَ دون عكْسٍ وإذا ... مانِعَ رفعٍ كان فهو عكسُ ذا

أقول:

٢- الشرطية المنفصلة الحقيقة.

ينتج رفعُ كلِّ وضعَ الآخر ووضع كلِّ رفعَ الآخر؛ لأَنَّ النقيضين[1] لا يجتمعان ولا يرتفعان.

(١) المفرد ليس نقيضاً للزوج ، بل هو مساوٍ للنقيض، والنقيض: قولنا: ليس زوجاً، وهو يساوي كلمة فرد.

الكبرى		الصغرى	النتيجة
العدد إما زوجٌ	وإما فردٌ	لكنه زوجٌ	فهو ليس فرداً
العدد إما زوجٌ	وإما فردٌ	لكنه فردٌ	فهو ليس زوجاً
العدد إما زوجٌ	وإما فردٌ	لكنه ليس زوجاً	فهو فردٌ
العدد إما زوجٌ	وإما فردٌ	لكنه ليس فرداً	فهو زوجٌ

٣- الشرطية المنفصلة مانعة الجمع

ينتج وضعُ كلٍّ رفع الآخر ولا ينتج رفعُ كلٍّ وضعَ الآخر ؛ لأَنَّ الضدين لا يجتمعان وقد يرتفعان.

الكبرى		الصغرى	النتيجة
هذا إما شجرٌ	وإما حجرٌ	لكنه حجرٌ	فهو ليس بشجرٍ
هذا إما شجرٌ	وإما حجرٌ	لكنه شجر	فهو ليس بحجرٍ
هذا إما شجرٌ	وإما حجرٌ	لكنه ليس حجراً	لا ينتج: فهو شجرٌ
هذا إما شجرٌ	وإما حجرٌ	لكنه ليس شجراً	لا ينتج: فهو حجر[1]

٤-الشرطية المنفصلة مانعة الخلو

ينتج رفع كلٍّ وضع الثاني، ولا ينتج وضعُ كلٍّ رفعَ الثاني؛ إذا لا مانع من اجتماعها.

الكبرى		الصغرى	النتيجة
زيد إما في البحرِ	وإما لا يغرقُ	لكنه ليس في البحرِ	فهو لا يغرق
زيد إما في البحرِ	وإما لا يغرقُ	لكنه ليس لا يغرقُ	فهو في البحرِ
زيد إما في البحرِ	وإما لا يغرقُ	لكنه في البحرِ	لا ينتج: فهو ليس لا يغرقُ
زيد إما في البحرِ	وإما لا يغرقُ	لكنه لا يغرقُ	لا ينتج: فهو ليس في البحر[2]

(١) إذا قد يكون إنساناً.

(٢) إذ قد يكون في البحر ولا يغرق كأنْ كانَ في سفينة أو يسبح أو خائضاً.

لَواحِق القِياس

قال:

وِمِـنْـهُ مـا يـدعُـوْنَـهُ مُـركَّـبَـا لكونِهِ من حُـجَـجٍ قَـدْ رُكِّبَا
فَـرَكِّـبَـنْـهُ إنْ تُـرِدْ أنْ تَعْلَمَهُ واقْـلِـبْ نَتيجةً بِـهِ مُـقَـدَّمَـه
يـلـزمُ مـن تركِيْبِها بـأُخْـرَى نـتـيـجـةٌ إلى هَـلُـمَّ جَـرًّا
مُتَّصِلُ النَّتائجِ الـذي حَوى يكونُ أو مفصُولَها كـلٌّ سَوا
وإن بِجُزئيٍّ على كُـليٍّ استُدِلْ فذا بالاستقراءِ عِندَهُم عُقِلْ
وَعَكْسُهُ يُدْعَى القياسَ المنطِقِي وهــو الــذي قَـدَّمـتُـهُ فحقّقِ
وَحَـيْـثُ جُزئيٌّ على جـزءٍ حُمِلْ لجـامـعٍ فَــذَاكَ تمـثـيْـلٌ جُـعِـلْ
ولا يُـفـيـدُ الـقَـطْـعَ بالدليلِ قـيـاسُ الاسـتـقـراءِ والتَّمثيلِ

أقول:

ذكر في هذه الأبيات ثلاثة أمور يوجد ترابط بينها وبين القياس، لذلك سميت لواحقه.

الأمر الأول: القياس المركب:

ما تقدم من أمثلة يسمى قياساً بسيطاً، أي هو مركب من مقدمتين ونتيجة.

أما المركب فيتحقق في حالتين:-

الحالة الأولى: أن تأتي بمقدمة صغرى ثم أخرى كبرى ثم نتيجة، ثم تأخذ النتيجة فتضعها صغرى وتضع لها كبرى ثم تنتج وهكذا.

وهذا يسمى متصل النتائج [1] مثال ذلك:-

العالم متغير،وكل متغير حادث؛ فالعالم حادث. ثم نقول: العالم حادث، وكل حادث له محدث؛ فالعالم له محدث. ثم تقول: العالم له محدث ، والمحدث له قديم ، فالعالم محدثه قديم. وهكذا.

الحالة الثانية: أن تأتي بأكثر من مقدمتين، ثم تحذف المكرر فيها «وهو الحد الأوسط» فيبقى الباقي نتيجة. ويسمى «مفصول النتائج» [2].

مثال ذلك في المثال السابق:

العالم متغير،وكل متغير حادث،وكل حادث له محدث، والمحدث له قديم ، ينتج العالم محدثه قديم.. وهكذا.

الأمر الثاني: الاستقراء:

وهو تتبع الجزئيات «الأفراد» لنتوصل من معرفتها إلى إصدار قاعدة كلية لها.

١- مثال ذلك: أن النحاة تتبعوا كلام العرب، وكلما نطقوا بالفاعل رفعوه فقالوا: كل فاعل مرفوع.

وإذا نطقوا بالمفعول نطقوه بالنصب فقالوا: كل مفعول به منصوب.

٢- وتتبع الناس مضغ الحيوانات فوجدوها تحرك فكها الأسفل عند المضغ فقالوا: كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ.

٣- وتتبعوا أفراد الإنسان من زيد وعمر وخالد فوجدوهم مشتملين على الحياة فقالوا: كل إنسان حيوان.

وهكذا فإنَّ كل قاعدة كلية استُمِدَّت من مفرداتها وجزئياتها.

وينقسم إلى تام وناقص:-

---

(١) سمي بذلك لتوالي النتائج فيه واتصالها بمقدماتها.

(٢) سمي بذلك لانفصال النتيجة وتأخرها عن المقدمات؛ لأنها واحدة.

فالاستقراء التام: هو الذي توبعت فيه جميع الأفراد كالمثال الأخير.

والاستقراء الناقص: هو الذي توبعت فيه معظم الأفراد كالمثالين السابقين، والاستدلال بالاستقراء الناقص[1] يفيد الظن ولا يفيد العلم واليقين، لَأَنَّهُ قد يكون بعض الأفراد لم تكن موصوفة بذلك الحكم كما حصل في قاعدة: كل فاعل مرفوع؛ حيث قالت العرب: خرق المسمارَ الثوبُ بنصب المسمار ورفع الثوب، وكما حصل في قاعدة المثال الثاني أن شاهدوا التمساح يحرك فكّه الأعلى عند المضغ.

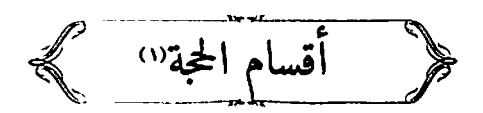
والاستقراء هذا عكس القياس، إذ السابق يعطي الحكم للجزئي؛ لأَنَّهُ دخل تحت الكلي، فالحدوث للعالم عرف من قولنا: كل متغير حادث؛ لأَنَّهُ فرد من الأفراد المتغيرة.

الأمر الثالث: التمثيل:

وهو أن تحكم على جزئي بحكم جزئي آخر مشابه له لعلة جمعت بينهما، وهو ما يسمى عند أهل البلاغة بالتشبيه مثل: زيد كالأسد في القوة لشجاعته، وعند الفقهاء بالقياس، مثل: قياس البيرة على الخمر في التحريم لإسكارها. وهو أيضاً لا يفيد القطع واليقين، ، بل الظن؛ لأَنَّ المشبه لا يشابه المشبه به من كل وجه ، بل في بعض الوجوه.

---

(١) لَأنَّ التام يفيد القطع كما في المثال الثالث.



أقسام الحجة[1]

قال:

وحُـجَّـةٌ نَـقْـلِـيَّـةٌ عَـقْـلِـيَّـةْ　　أقـسـامُ هــذِي خَمْـسَــةٌ جَلِيَّةْ
خَطَابَةٌ شِعْرٌ وبُـرْهـانٌ جَـدَلْ　　وخامِسٌ سَفْسَطَةٌ نِلْتَ الأَمَـلْ

أقول:

تنقسم الحجة أو الدليل الى قسمين:

١- نقلية: وهي ما وردت إلينا بواسطة النقل، كالآية والحديث والأثر والإجماع.

٢- عقلية: ما تقدم من القياس الاقتراني بأشكاله الأربعة والاستثنائي، فهو الهيكل التنظيمي للدليل بغض النظر عن المادة المؤلف هو منها؛ ولذلك سماه المناطقة «صورة القياس» أي شكله وقالبه.

أما المادة التي توضع في هذا القالب: فقد قسمها الناظم إلى خمسة أقسام:

١- **القسم الأول: الخَطابة**: بفتح الخاء، وهي ما يقصد فيها ترغيب المخاطب فيما ينفعه كما يفعل الخطباء والوُعَّاظ.

وهو ما أُلِّفَ من مقدمات مقبولة أو من مقدمات مظنونة.

الأمثلة:

	الصغرى	الكبرى	النتيجة	قوتها
مثال المقبولة	عز العرب بالإسلام قول عمر	وما يقوله عمر فهو حق	فعز العرب بالإسلام حق	تفيد الظن
مثال المظنونة	هذا جدار ينهال منه التراب	وكل حائط ينهال منه التراب يسقط	فهذا الجدار يسقط	تفيد الظن

(١) سمي الدليل حجة؛ لأنَّ من يأتي به يحج خصمه - أي يغلبه.

٢- **القسم الثاني: الشِعْر**: بكسر الشين، هو ما رُكِّبَ من مقدمات تنبسط منها النفس أو تنقبض.

الأمثلة:

	الصغرى	الكبرى	النتيجة	قوتها
مثال ما تنقبض منها النفس	هذا عسل	وكل عسل مرة مهوعة	فهذا مرة مهوعة	تفيد الظن
مثال ما تنبسط منها النفس	هذا خمر يشربه العظماء	وكل ما يشربه العظماء حسن	فهذا الخمر حسن	تفيد الظن

٣. **القسم الثالث: الجدل**: ما رُكِّبَ من مقدمتين مشهورة أو مُسَلَّمَة.

الأمثلة:

	الصغرى	الكبرى	النتيجة	قوتها
المشهورة	الظلم قبيح	وكل قبيح يترك	فالظلم يترك	تفيد الظن
المُسَلَّمَة	أبو بكر انتخب للخلافة	وكل منتخب خليفة	فأبو بكر خليفة	تفيد الظن

٤. **القسم الرابع: السَفْسَطَة**: هو ما رُكِّبَ من مقدمات وهمية كاذبة أو شبيهة بالحق وليست حقاً، أو شبيهة بالمشهورة وليست مشهورة.

الأمثلة:

	الصغرى	الكبرى	النتيجة	قوتها
مثال الوهمية الكاذبة[1]	الميت جماد	وكل جماد لا تخاف منه	فالميت لا تخاف منه	تفيد الظن
مثال الشبيهة بالحق	هذا فرس مشيراً إلى صورته	وكل فرس صاهل	فهذا صاهل	تفيد الظن
مثال الشبيهة بالمشهورة	هذا يتكلم بألفاظ العِلم	وكل من يتكلم بألفاظ العلم عالم	فهذا عالم	تفيد الظن

(١) معنى وهمية كاذبة: أنّ العقل يساعد الوهم في المقدمات ويخالفه في النتيجة، فإن العقل يكذب إنّ الميت لا يخاف منه ،يصدق إنّ الميت جماد.

عرفت أن القياس المركب من هذه المقدمات يفيد الظن؛ لأَنَّهَا ظنيات، ولكن بعضها أقوى من بعض، فأقواها:-

١- الجدل: لأَنَّهُ يتركب من مقدمات قريبة من اليقين؛ لأَنَّهَا إما مشهورة أو مُسَلَّمَة.

٢- الخطابة: لأَنَّهَا تتركب من مقدمات مظنونة.

٣- الشعر: لانفعال النفس به.

٤- السَفْسَطَة: لأَنَّهَا بعيدة عن الحقائق.

قال:

أجَلُّهَا البُرْهانُ ما أُلِّفَ مِنْ	مُقَدِّماتٍ باليَقيْنِ تَقْتَرِنْ
من أَوَّلِيَّاتٍ مُشَاهَدَاتِ	مُجَرَّبَاتٍ مُتَواتِرَاتِ
وَحَدَسِيَّاتٍ ومَحْسُوساتِ	فَتِلْكَ جُمْلَةُ اليَقِيْنِيَّاتِ

أقول:

القسم الخامس: البرهان:

من المادة التي تتركب منها مقدمات القياس: البرهان؛ لأَنَّهُ يتركب من اليقينيات الآتي ذكرها، وهي ستة:-

١- الأوليات «الضروريات»:

وهي التي يحكم فيها العقل بمجرد تصور الطرفين ولا يحتاجإلى الاستعانة بالحس ولا بغيره.

مثل: هذا واحد ، وكل واحد نصف الاثنين ؛ فهذا نصف الاثنين.

ومثل: اليد بعض الإنسان،وكل بعض إنسان هو أقل من الكل ؛ فاليد أقل من كل الإنسان.

٢- مشاهدات:

وهي ما يدركها العقل بسبب الحس الباطني وهي الوجدانيات مثل: تارك الطعام جائع، وكل جائع متألم،فتارك الطعام متألم.

٣- مجرَّبَات:

وهي ما يدركها العقل بواسطة التكرار، مثل: هذا خِرْوَع، وكل خِرْوَع مُسَهِّلٌ؛ فهذا مُسهِّلٌ.

٤- متواترات:

هي التي أدركها العقل؛ لأَنَّهَا نقلها قوم يمنع العقل تواطأهم على الكذب، مثل: هارون الرشيد ملك ، وكل ملك يجب عليه العدل ؛ فهارون الرشيد يجب عليه العدل.

ومثل: احترام المسلم أمر به الرسول ﷺ، وكل ما أمر به الرسول مقبول، فاحترام المسلم مقبول.

٥- محسوسات:

وهي التي يدركها العقل بواسطة الحواس الخمس الظاهرة، مثل: هذا ليمون ،وكل ليمون حامض، فهذا حامض.

ومثل هذا عسل،وكل عسل حلو،فهذا حلو.

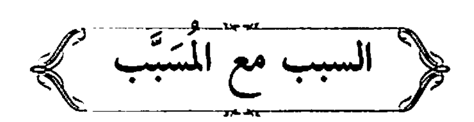
٦- حدسيات:

وهي التي يدركها العقل بواسطة الحدس، مثل: نور القمر مستمد من نور الشمس؛ لأننا نراه يكمل كلما ابتعد وينقص كلما اقترب.

ومَن نوره مِن نور الشمس لا يحرق ضوءه، ينتج: فنور القمر لا يحرق ضوءه.

والتحقيق أن الحدسيات من الظنيات لا من اليقينيات؛ لأَنَّ الحدس المجرد نظرية قد تخطيء وقد تصيب.

وإن حصل اليقين في بعضها فإنما حصل بالتجربة والتكرار فهي من المجربات.



السبب مع المُسَبَّب

قال:

وفي دِلالــــةِ المُــقَــدِّمَــاتِ	عــلى الــنَّـتِـيْـجَـةِ خِــلافٌ آتِ
عَــقْــلِيٌّ أو عَـــادِيٌّ أو تَــوَلُّــدُ	أو وَاجِـــبٌ والأوَّلُ المــؤَيَّــدُ

أقول:

هذه مسألة حصل فيها خلاف بين المسلمين وبين غيرهم من الفرق غير الإسلامية، وهي مسألة التلازم بين السبب والمُسَبَّب، هل التلازم عقلي أو عادي أو واجب أو المسبب متولد من السبب؟

مثال ذلك: النار سبب للاحتراق، وتناول السم سبب للموت، والسكين سبب للذبح وهكذا.

١. قالت الفلاسفة:إن التلازم بين السبب والمُسَبَّب واجب، أي لا يجوز تخلف السبب عن المسبب عقلاً، فالسبب يؤثر في المسبب بطبعه ما لم يحصل لذلك مانع وفيه نسبة التأثير لغير الله تعالى.
وهذا غير صحيح؛ لأَنَّ الواقع يشهد بتخلف المسبب عن السبب كما حصل لسيدنا إبراهيم أنه لم يحصل له الاحتراق عندما رمي في النار، ونحو ذلك من الخوارق.

٢. قالت الأشعرية: إن التلازم بين السبب والمسبب عادي، أي يمكن أن يتخلف المسبب عن السبب؛ لذلك نجد أن الموت تخلف عن شرب السم، وتخلف الشفاء بعد تناول العلاج.

٣. وقالت المعتزلة: إن الإنسان يخلق السبب ويتولد من ذلك خلق المسبب، فالإنسان يخلق حركة اليد ويتولد عن ذلك حركة المفتاح، والإنسان يخلق حركة

السكين ويتولد عنها القطع، وهذا مبني على اعتقادهم أن العبد خالق لأفعاله.

٤. قال إمام الحرمين:إن التلازم عقلي؛ أي أن الله تعالى يخلق المسبب عند وجود السبب بقدرته تعالى لا بالسبب نفسه، أي لا يجوز وجود السبب بدون المسبب وبالعكس. والفرق بين هذا والأول:أن الأول جعل التأثير للعلة وهذا جعل التأثير لله تعالى.

وهذا هو الذي أيده المصنف، وقد اختاره أيضاً الإمام الرازي، والإمام الغزالي، وغيرهما.[1]

وهنا المقدمتان سبب للنتيجة فدلالتهما على النتيجة يجري فيه الخلاف أعلاه.

(١) يلاحظ شرح السلم للقويسني ص٤٥، وحاشية الباجوري على السلم ص٧٥، وحاشيته على السنوسية ص٤٩، وحاشية على شرح النسفية للعلامة الخيالي ص١٠٠.
وانا أرى رجحان رأي الأشاعرة حتى لا يُنْسَب أيٌّ تأثير للسبب مع الله.



خاتمة

قال:

وَخطأُ الـبُرهَـانِ حيثُ وُجِـدَا ... في مَـادَّةٍ أو صُـورَةٍ فالـمُبْتدَا
في اللَّفظ كاشتراكٍ أو كجَعْلِ ذا ... تبايُنٍ مِثلَ الـرَّديـفِ مَـأخَـذَا
وفي المعانِي لالتباسِ الكاذِبَةْ ... بـذاتِ صِـدْقٍ فافهَم المخاطَبَةْ
كمِثْلِ جَعْلِ العَرَضِي كالذَّاتي ... أو نَـاتـجٍ إحْـدَى المُـقـدِّمـاتِ
والحكمُ للجنْسِ بحُكمِ النَّوْعِ ... وجَعْلُ كالقطعيِّ غيرَ القَطْعِي
والثاني كـالخُـرُوجِ عن أشكالِهِ ... وَتـرْكُ شَرْطِ النَّتَجِ من إكمالِهِ

أقول:

إذا ركب القياس من مادة من مواد البرهان فإنَّ النتيجة ستحصل وتكون يقينية.

وقد تحصل المادة البرهانية فيه إلا أن النتيجة تتخلف أو يتخلف اليقين عنها لخللين:

أحدهما: يحصل في نفس المادة المركب منها القياس وهذا يكون في نوعين:

خطأ البرهان

في المعنى:

١. التباس الصادقة بالكاذبة، كجعل العرضي كالذاتي، مثل: الجالس في السفينة متحرك، وكل متحرك غير ثابت في مكان واحد؛ فالأول متحرك عرضا والثاني بالذات، فإن أريد الأول بالذات أيضا فسد الإنتاج.
٢. الحكم للجنس بحكم النوع، نحو: كل فرس حيوان، وكل حيوان ناطق، فالناطق يحكم به للنوع لا للجنس.
٣. جعل غير القطعي كالقطعي، نحو: هذا ميت، وكل ميت جماد.
٤. كون النتيجة إحدى المقدمتين، مثل: هذه نقلة، وكل نقلة حركة، فهذه حركة

في اللفظ:

١. إذا ورد لفظ مشترك في القياس، ويراد بكل لفظ معنى غير معنى الآخر.
مثل: هذا قرؤ أي حيض، وكل قرء يجوز فيه الوطء أي الطهر.
٢. أو جعل المباين كالمساوي، مثل: هذا صارم مشيراً إلى سيف غير قاطع؛ وكل صارم سيف. فهنا السيف يخالف الصارم؛ لأَنَّ الصارم هو السيف مع القطع فقط، والسيف قد يراد به القاطع وغيره.

الثاني: حصول الخطأ في صورة وهيكل القياس الشكلي؛ وذلك بفقد الشكل هيئته المؤلف منها، أو فقد إنتاجه كما عرفت من الضروب العقيمة السابقة.

مثال الأول: كل إنسان حيوان -وكل فرس جسم؛ لفقدان الحد الأوسط.

ومثال الثاني: لا شيء من الإنسان بفرس - وكل فرس جسم؛ لأَنَّهُ من الشكل الأول والصغرى سالبة.

قال:

هـذا تمـامُ الـغَـرَضِ المقْصُودِ   من أُمَّـهـاتِ المَنْطِقِ المحمُودِ
قَـد انتهَى بحمدِ ربِّ الفَلَقِ   ما رُمْتُهُ مِنْ فَنِّ عِلْمِ المنـطِقِ
نَظَمَهُ العبدُ الذليلُ المُفتَقِرْ   لـرحْـمَـةِ المـولَى العظيمِ المقتدِرْ
الأخـضريُّ «عـابـدُ الـرَّحمـنِ»   المُـرْتَجِـي مـنْ ربِّـهِ المَـنَّـانِ
مـغـفـرةً تُحـيـطُ بـالـذُّنُـوبِ   وَتَكْشِفُ الغِطا عن القُلُوب
وأن يُـثِـيْـبَـنـا بِـجَـنَّـةِ الـعُـلاَ   فـإنَّـه أَكْـرَمُ مَـنْ تَـفَـضَّـلا

أقول:

كما بدأ المصنف بمقدمة فيها براعة استهلال ختم نظمه بما يشعر بتمامه؛ حيث بين في هذه الأبيات أن ما كنت أقصده من أصول المنطق التي يحتاجها طالبه قد انتهت وحمد الله رب الفلق- أي الليل - على ذلك.

ثم عرف بهوية الناظم - ويقصد نفسه- بأنه العبد الفقير إلى الله العظيم: عبد الرحمن الأخضري الراجي رحمة الله ومغفرته، مغفرةً تمحو جميع ذنوبه.

وبعد محي الذنوب طلب كشف الغطاء، وهو الران اللاصق بالقلب والغطاء العائق عن الخوض في دقائق المسائل لينكشف ذلك الغطاء وليصبح القلب مدركاً لتلك المعارف.

كما دعى الله أن يثيبه على ما صنع الجنةَ والرضوان فضلاً منه ورحمة؛ لأَنَّهُ أكرم المتفضلين.

قال:

وكُـنْ أخِـي للمُبْتَدِي مُسَامِحاً ... وَكُـنْ لإصـلاحِ الفَسَادِ نَاصِحاً
وأصْلِـحِ الـفـسـادَ بالتأمُّلِ ... وإنْ بَـدِيْهَـةً فَـلا تُـبَـدِّلِ
إذ قِيْلَ كَمْ مُزيِّفٍ صَحِيحا ... لِأَجْـلِ كَـوْنِ فَـهْـمِـهِ قَبِيْحا
وقُلْ لمن لم يَنْتَصِفْ لِـمقصِدِي ... العُذرُ حقٌّ وَاجِـبٌ للمُبتَدِي
ولبني إحْـدَى وعشريـنَ سَنةْ ... مـعـذِرةٌ مقبولَةٌ مُسْتَحْسَنَةْ
لا سِيَّما في عـاشِرِ الـقُـرُونِ ... ذي الجَهلِ والفسادِ والفُتُوْنِ
وكـان في أوائِـلِ المُـحَـرَّمِ ... تأليفُ هـذا الـرَّجَـزِ الـمُنَظَّمِ
مـن سنـةٍ إحـدى وأربـعـين ... مـن بـعـدِ تِـسْـعَـةٍ مـن المِـئِيْنَ

أقول:

التمس في هذه الأبيات من قارئ الكتاب إذا ما عثر على زلة أو هفوة أن يعذر ناظمها؛ لأَنَّهُ في المرحلة البدائية للنظم والتأليف، وخوَّله بإصلاح ما يقدر عليه من القول الفاسد، ولكنه طلب منه عدم الاستعجال بالحكم على المسألة بالخطأ إلا بعد التفكير والتأمل الدقيق فلربما يكون تغيير الصحيح لقلة فهم مُغَيِّرِهِ لا لأَنَّهُ خطأ في الواقع، ولا يخفى أن ما قاله هو من باب التواضع ونكران الذات، وعلى فرض وجود خطأ فيه فإِنَّهُ قد عزى ذلك إلى أمرين:-

- **أحدهما:** حداثة سنه البالغ إحدى وعشرين سنة.
- **ثانيهما:** حصول هذا النظم في عصر كثر فيه أهل الفساد والجهل والفتنة، ومثل هذه الأمور تشغل بال المصلحين وتنصرف أذهانهم عن أمثال هذه العلوم إلى التوجه بإصلاح المجتمع. وقد حدد وقت تأليفه في أول شهر محرم الحرام سنة «٩٤١هـ».

قال:

ثُـمَّ الصلاةُ والـسَّـلامُ سَرْمَـدَا	على رَسُـولِ الله خَـيْرِ من هَدى
وآلـــهِ وصَــحْـبِـهِ الـثِّـقَـاتِ	الـسَّـالِـكِـينَ سُـبُـلَ الـنَّـجـاةِ
ما قَطَعَتْ شمسُ النَّهار أبْرُجَا	وطَلَعَ البَدْرُ المُنيرُ في الدُّجَى

أقول:

بعد الانتهاء عاد الناظم كما بدأ ليحمد الله، ويصلي على رسول الله محمد ﷺ الموصوف بأنه خير من هدى إلى طريق الله، وعلى آله وأصحابه الثقات الذين سلكوا طريق النجاة، وطلب أن تكون هذه الصلاة مستمرة غير منقطعة ما دامت الشمس تقطع في كل شهر برجاً من بروجها الإثني عشر وفي كلِّ برج ثلاثون درجة بحسب الميل الشمالي والجنوبي وما دام البدر يطلع في الليل.

أراد أن تستمر الصلاة ما دامت الدنيا؛ لأَنَّهَا مزرعة الآخرة؛ ولأَنَّهَا دار عمل لا ثواب والآخرة دار جزاء لا عمل.

حُسْن المحاوَرة

في آداب البحث والمناظرة

الأستاذ الدكتور

عبد الملك عبد الرحمن السعدي



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أمر بإحقاق الحق وإبطال الباطل والضَلال، والصلاة والسلام عى حبيبه وصفيه محمد الذي أمره أن يجادل بالتي هي أحسن ليدل الناس إلى أحسن المقال والمآل، وعلى آله وأصحابه خير الأصحاب وخير الآل.

وبعد فإنَّ مادة علم البحث والمناظرة من المواد المقررة على طلاب الصف الثاني من المعهد الإسلامي العالي في بغداد، وقد أختير الكتاب المنهجي للمادة رسالة آداب في علم البحث والمناظرة للعلامة الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد – رحمه الله – والكتاب هذا من أروع الكتب في هذا الفن اختصاراً وأتمها جمعاً وأكملها لأمهات هذا الفن استيفاء.

إلا أن لي عليه بعض الملاحظات الفنية فيما أراه أنا وبحسب المنهج الذي أميل إليه، ومن ذلك أنه يؤخر الأمثلة إلى الانتهاء من سرد الأقسام أو الأنواع أو التعاريف أو القواعد.

وأنا أرغب أن تجمع مع القواعد والأقسام والتعاريف؛ لتتضح القاعدة بالمثال.

وقد خطر ببالي أن أكتب هذه الرسالة بالأسلوب الذي أراه مناسباً لأفهام طلاب هذا العصر، فشرعت بكتابتها بالمنهج الذي أميل إليه والأسلوب المنسجم مع مستويات الطلاب اليوم، وقد سميتها: «حسن المحاورة في آداب البحث والمناظرة».

وجعلتها من مقدمة وثلاثة مباحث.

ذكرت في المقدمة: تعريف العلم، وغايته، وفائدته، وواضعه، وحكمه الشرعي، وبعض المصطلحات في هذا العلم.

وذكرت في المبحث الأول: التقسيم.

وفي المبحث الثاني: التعريف.

وفي المبحث الثالث: التصديق.

والحق يقال: إني في مادتها عالة على كتاب الشيخ المذكور إلا أني اختلفت عنه في عرضها وتنظيمها.

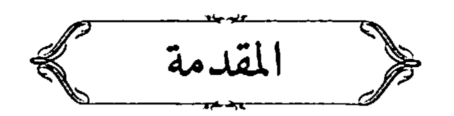
والله أرجو أن يكتب لي وله الرحمة والرضوان وأن ينفعني وإياه ومن قرأها أو نقلها في الدارين إنه سميع مجيب.

٢٢- جمادى الأول - ١٤١٣هـ

١٦- تشرين الثاني- ١٩٩٢ م

الأستاذ الدكتور عبد الملك عبد الرحمن السعدي

لعراق - الرمادي



المقدمة

الآداب: جمعٌ، مفرده: أدب، والآداب: اسم يطلق على كل رياضة محمودة يتخرج بها الإنسان في فضيلة من الفضائل.

البحث: مصدر بحث وهو استقصاء الشيء والتفتيش عنه.

وإضافة الأدب إلى البحث والمناظرة؛ لأَنَّ الخصمين إذا التزما بقواعد هذا العلم سارت مناقشتهما بوجهها الصحيح مقترنة بأدب الخطاب والمجادلة، وإن لم تتصف مناقشتها بهذه القواعد خرجت عن نطاق الأدب وحسن السلوك في البحث العلمي.

تعريف المناظرة

لغة: المقابلة والمكافأة.

واصطلاحاً: تردد الكلام بين شخصين يقصد كل منهما تصحيح قوله وإبطال قول صاحبه مع رغبة كل منهما في ظهور الحق.

موضوعها: الأبحاث الكلية، كالمنع والمعارضة والنقض، التي تندرج تحتها أبحاث جزئية من حيث قبولها أو ردها، كمنع مقدمة معينة، أو معارضة دليل بعينه، أو نقض دليل خاص.

فائدته: معرفة طرق المناقشة مع الخصوم وعدم الخطأ في المباحثات؛ لإثبات الحق؛ ورد شبه المبطلين.

واضعه: ركن الدين العميدي الحنفي صاحب كتاب الإرشاد المتوفى سنة ٦١٥هـ.

نسبته إلى العلوم: أنه أحد العلوم العقلية.

حكمه الشرعي: الوجوب الكفائي؛ لأَنَّ به يرد على ذوي البدع والأهواء، وإذا تعين تعلمه في احد صار فرض عين عليه.

وهي مشروعة؛ لأَنَّهَا المرادة بالمجادلة بالتي هي أحسن في قوله تعالى: ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾[النحل: ١٢٥] أما المنهي عنها فهي المجادلة بالباطل والمكابرة والمعاندة.

المجادلة بالباطل: وهي المنازعة لإلزام الخصم لا لإظهار الصواب، كأن يقول قائل: عمر كافر، فيقال له: يلزم من كفر عمر عدم عدالة علي حيث زوَّجه ابنته أم كلثوم؛ لأَنَّ الله تعالى يقول: ﴿فَلَا تَرۡجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلۡكُفَّارِۖ لَا هُنَّ حِلّٞ لَّهُمۡ وَلَا هُمۡ يَحِلُّونَ لَهُنَّۖ﴾[الممتحنة: ١٠] فالقول بعدم عدالة علي هو من باب إلزام الخصم مع اعتقاد القائل بعدالته.

المكابرة: هي المنازعة لا لإظهار الصواب ولا لإلزام الخصم ولكن لبيان أنه يحسن ذلك صنعاً، وأنه مقتدر على الدفاع والرد، وذلك مثل: من ينازع رجلاً ويعرف نفسه أنه بعيد عن الصواب وأن صاحبه هو المصيب ولكنه يروم التعالم عليه.

مثل: أنْ يقول من يخاصم عن تحريم الخمر: شرب الخمر حسن؛ لأَنَّهُ عادة أهل الوجاهة والصدارة، والخلاعة حسنة؛ لأَنَّهَا مَعْلَمٌ من مَعَالم التقدم، والتحلل من الأخلاق مظهر من مظاهر الحضارة.

المعاندة: هي تنازع شخصين لا يفهم أحدهما كلام صاحبه وهو يعرف ما في كلامه من فساد.

كأن يقول أحدهما: الصلاة لم يأمر الله بها؛ لأَنَّهَا إتعاب للنفس وإرهاق لها.

ويقول الآخر: هي مأمور بها؛ لأَنَّ الله يريد أن يعذب المسلم فيها ويتعبه، وكلاهما لا يعرف ما في كلامهما من خطر على العقيدة، ولو عرفا أن مثل هذا الكلام فاسد لا صحة له.

المعلِّل: هو من يدعي إثبات قضية أو نفيها، كأن يقول: العالم حادث؛ لأَنَّهُ متغير، وسمي معللاً؛ لأَنَّهُ يذكر مع القضية العلة مقرونة بها.

السائل: هو الذي يعارض إدعاء المدعي بالمعارضة أو بالنقض أو بالمنعِ، كأن يقول: العالم قديم؛ لأَنَّهُ أثر من آثار القديم، وكل ما هو أثر من آثار القديم فهو قديم، فالعالم قديم، معارضاً دليل من يقول العالم حادث؛ لأَنَّه متغيِّر.

المعارضة: هي إبطال السائل ما ادعاه المعلِّل، واستدل عليه بإثبات نقيض هذا المدعي، مثال ذلك: أن يقول الشافعي: مسح الرأس ركن في الوضوء يسنُ تثليثه كالغسل.

فيقول الحنفي: هو مسح في الوضوء ولا يسن تثليثه كمسح الخف.

النقض: هو ادعاء السائل بطلان دليل المعلِّل مع استدلاله على دعوى البطلان بتخلف الدليل عن المدلول بسبب جريانه على مدعى آخر غير هذا المدعى.

كأن يقول الفيلسوف: العالم قديم؛ لأَنَّهُ أثر من آثار القديم، وكل ما هو أَثر من آثار القديم، فهو قديم.

فيقول السائل: هذا دليل باطل؛ لأَنَّهُ يجري في الحوادث اليومية فإنها أثر من آثار القديم، فلو صح دليلك للزم أن تكون الحوادث اليومية قديمة لكونها أثراً من آثار القديم، والواقع أنها حادثة اتفاقاً.

المنع: هو أن يمنع السائل مقدمة من مقدمات دليل المعلِّل بقوله: أمنع هذه المقدمة، أو لا أُسَلِّم هذه المقدمة، مثل أن يشير المعلل إلى شبح فيقول: هذا إنسان؛ لأَنَّهُ ناطق، وكل ما هو ناطق فهو إنسان.

فيقول السائل: لا أُسَلِّم أن هذا الشبح ناطق؛ لأَنَّهُ قد يكون حجراً.

الغصب: هو أن يأخذ الخصم منصب غيره.

كأن يقول الشافعي: إن لمس المرأة ينقض الوضوء، ولا يقيم على دعواه دليلاً. فيقول له الحنفي: لأَنَّ الله يقول ﴿أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾[النساء: ٤٣] فذكر الدليل من قبل الحنفي غصب؛ لأَنَّ ذكر الدليل من وظيفة المدعي لا من وظيفة السائل.

النقل: هو الإتيان بقول الغير على ما هو عليه مع إظهار إسناده إلى قائله تعريفاً كان أو تقسيماً أو تصديقاً أو غير ذلك.

كأن تقول: قال الشيخ عمر النسفي «والعالم بجميع أجزائه محدث إذ هو أعيان وأعراض».

الشاهد: هو ما يذكر مع النقض، ليستدل به على صحة النقض، وذلك كقولنا في المثال السابق في النقض: لأَنَّهُ يجري في الحوادث اليومية....إلخ.

السند: هو ما يذكره المانع عند منع مقدمة من مقدمات الدليل كما تقدم في منع مقدمة هذا إنسان لأَنَّهُ ناطق حيث ذكر مع قوله: لا أُسَلِّم أن هذا ناطق قوله: لأَنَّهُ قد يكون حجراً.

القول الذي تجري فيه المناظرة أو لا تجري

اللفظ المستعمل ينقسم

- مفرد
  مثل: خالد، لا مناظرة فيه، ولا مانع من الاستفسار عن معناه فقط
- مركب
  - مركب تام
    - إنشائي
      مثل: اعمل الخير، لا مناظرة فيه
    - خبري
      هي القضية، وهي محل المناظرة، مثل: العالم حادث
  - مركب ناقص
    مضاف ومضاف إليه، مثل: قلم خالد، أو صفة وموصوف ،مثل: حيوان ناطق

المركب الناقص
- إن كان قيداً ضمن قضية جرت فيه المناظرة، كقولنا: الإنسان حيوان ناطق
- وإن لم يكن قيدا فلا مناظرة فيه

من هذا التقسيم يتبين لنا أن المعرفات والتقسيمات لا تجري فيها المناظرة؛ لأَنَّهَا لا تخلو من أن تكون مفردة أو مركبة تركيباً ناقصاً.

مثال التعريف: «الإنسان حيوان ناطق» تركيب ناقص، ولكنه يستلزم أموراً تجري فيها المناظرة كأنّ الـمُعرِّفَ به إدعى ما يأتي:

١ - إنَّ هذا التعريف حد لا رسم وهو قضية.

٢ - إنه مؤلف من الذاتيات لا من العرضيات وهو قضية.

٣- إنه تعريف جامع لأفراد المعرِّف وهو قضية.

٤ - إن مانع لا يدخل فيه شيء من أفراد غير المعرَّف.

وكذا قولنا: الخشب إما باب أو كرسي أو سرير، كلها مفردات لا مناظرة فيها إلا إنها تستلزم ما يأتي:

١ - إنه حاصر لأنواع المَقْسِم.

٢ - إن كل واحد منهم أخص من المَقْسِم.

٣- إن كل واحد منها مباين للآخر.

فالمركب التام يكون صريحاً، وهو الأصل في المناظرة، ويكون ضمناً وذلك يكون في التقسيم والتعريف.

لذا فإنَّ هذه الرسالة ستنحصر في ثلاثة مباحث: في التقسيم، والتعريف، والتصديق.



المبحث الأول

في التقسيم



المبحث الأول في التقسيم

التقسيم لغةً: التجزئة، يقال: قسمت الشيء، جعلته أجزاءً.

واصطلاحاً: تجزئة الكل إلى أجزائه، أو تجزئة الكلي إلى جزئياته أفراده.

ومن هذا التعريف يعلم أنه ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول :

تجزئة الكل إلى أجزائه، ويكون ببيان حقيقته التي تركَّب منها.

مثال ذلك: الباب، خشب ومسمار وقفل، والجدار: حجر وجص، فإنك بهذا التقسيم قد ذكرت الأجزاء التي تركَّب منها الكل، وهو الباب والجدار.

وعلامته المميزة له عن القسم الثاني الآتي هي:

١. إنه لا يدخل بين الأقسام حرف الانفصال وهي إما، بل يدخل بينهما واو العطف.

٢. لا يجوز أن يخبر بالمَقْسِم[1] عن واحد من الأقسام بإنفراده إلا أن تجمع جميع أجزائه فتخبر به عنها.

فلا يجوز أن نقول: الخشب باب، ولا الجص جدار.

بل نقول: الخشب والمسمار والقفل باب، والجس والحجر جدار.

ويشترط لهذا القسم شرطان:

الأول: أن يكون جامعاً لجميع أجزاء المَقْسِم لا يتخلف شيء منها، وأن يكون مانعاً من دخول قسم آخر ليس من أجزاء المَقْسِم.

الثاني: أن يكون كل قسم مبايناً للآخر ومبايناً للمَقْسِم، ويعرف ذلك بعدم جواز حمل بعضها على بعض.

---

(١) المقْسِم: بفتح الميم وسكون القاف وكسر السين وهو موضع القسمة، كالباب والجدار في المثالين، والأقسام: هي الأجزاء، كالخشب والمسمار القفل والجص والحجر.

القسم الثاني:

تقسيم الكلي[1] إلى جزئياته (أفراده) وهو ما يحصل القسم به بإضافة قيد يميزه عن القسم الآخر[2].

مثل الكلمة: إما اسم وإما فعل وإما حرف.

مثل الوقت: إما صيف وإما شتاء وإما خريف وإما ربيع.

وعلامته: أنه يمكن الفصل بين جزئياته بحرف الفصل مثل إما فنقول: الإنسان إما ذكر وإما أنثى.

ويجوز حمل المَقْسِم على كل جزئي منها، فنقول: الاسم كلمة، والحرف كلمة، والفعل كلمة.

ويشترط فيه ثلاثة شروط:

١- أن يكون جامعاً لكل الأقسام العقلية أو الخارجية، مانعاً من دخول غير الأقسام إلى المَقْسِم.

- مثل: الكلمة: إما اسم وإما فعل وإما حرف، بخلاف: الكلمة: إما اسم وإما فعل.
- ومثل: الإنسان: إما ذكر وإما أنثى وإما خنثى، بخلاف: الإنسان: إما أسود وإما غير أسود؛ فإِنَّهُ غير مانع.

٢- أنْ يكون كل قسم أخص من المَقْسِم، فلا يجوز أن يكون مساوياً، مثل: الإنسان: إما ذكر وإما أنثى.

---

(١) الكلي: هو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه، مثل: إنسان أو كلمة، ويقابله الجزئي: وهو الذي يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه، مثل: خالد ومحمد.

(٢) فقولك «الكلمة» إذا اضيفت إليها قيد (ما دل على معنى بنفسه واشتمل على زمان) حصل الفعل، وإن أضفت إليها قيد (ما دل على معنى بنفسه ولم يشتمل على زمان) حصل الاسم، وإن أضفت إليها قيد (ما دل على معنى في غيره) حصل الحرف.

- فلا يجوز أن يقال: الإنسان: إما ذكر وإما آدمي.
- ولا أعم مطلقاً، فلا يجوز أن يقال: الإنسان: إما ذكر وإما حيوان.
- ولا أعم وأخص من وجه، فلا يقال: الخشب: إما ساج وإما باب.

٣- أنْ يكون كل قسم مبايناً لما عداه من الأقسام.

- فلا يجوز أن يكون كل قسم مساوٍ للآخر، فلا يقال: الحيوان: إما إنسان وإما بشر.
- وأن لا يكون أعم، فلا يقال: المخلوقات الحية: إما إنسان وإما حيوان.
- وأن لا يكون أخص، فلا يقال: ذو الروح: إما حيوان وإما إنسان.
- ولا أعم ولا أخص من وجه، فلا يقال: القماش: إما ثوب وإما قطن.

فإذا جاء التقسيم مستوفياً لهذه الشروط فإنَّهُ تقسيم صحيح لا يحق الاعتراض عليه.

أما إذا اخْتل شرط منها فإنَّهُ تجري فيه المناظرة والاعتراضات عليه.

وينقسم هذا النوع من التقسيم إلى أنواع وباعتبارات مختلفة:

أولاً: ينقسم إلى حقيقي واعتباري:

١- **حقيقي**: هو ما كان التباين بين أقسامه عقلاً وخارجاً،[1] مثل: العدد إما مساو للمعدود وإما أنقص وإما زائد،[2] فإنَّ الناقص مباين للزائد والمساوي في العقل وفي الخارج.

٢- **الاعتباري**: هي أن تكون الأقسام مختلفة في العقل وحده، ويمكن اجتماعها في الخارج في شيء واحد.

---

(١) أي خارج العقل، وهو الواقع المشاهد.

(٢) كيفية معرفة أن العدد زائد أو ناقص، أو مساو: أن نأتي بالعدد، ثم نجمع ما احتوى عليه من كسور، فإما أن تنقص عنه فهو ناقص، أو تساويه فهو مساو، أو تزيد عليه فهو زائد، على النحو التالي:
فمثلاً: عدد رقم (٦) فيه سدس ١ + النصف ٣ + الثلث ٢ = ٦ فهو مساو.
فمثلاً: عدد رقم (١٢) فيه سدس ٢ + النصف ٦ + الربع ٣ + الثلث ٤ = ١٥ فهو زائد.
فمثلاً: عدد رقم (١٠) فيه خمس ٢ + النصف ٥ + العشر ١ = ٨ فهو ناقص.

فإنَّ العقل يمنع اجتماعها؛ لأنَّ لكل واحد حقيقة في العقل تميزه عن الآخر.

مثل: الكلي عند المناطقة: إما جنس وإما فصل وإما نوع وإما خاصة وإما عرض عام، فالعقل يمنع كونها متفقة.

ولكن قد نجد جنساً هو نوع باعتبار، وجنس باعتبار، مثل: لفظ الحيوان: فإنَّهُ جنس بالنسبة للإنسان ونوع بالنسبة للجسم(1).

ثانياً: وينقسم أيضاً إلى عقلي واستقرائي:

١- العقلي: ما يجزم العقل بانحصار المَقْسِم في الأقسام بمجرد النظر في القسمة، مثل العدد: إما زوج وإما لا - وهو الفرد.

وعلامته: أن الأصل به إتيان الترديد بين الإثبات والنفي في مثل: إما نهار أو لا.

٢- الاستقرائي: هو ما يُجَوِّزُ العقل -إن ترك وحاله- وجود قسم آخر غير المذكور، ولكن تم حصر الأقسام الموجودة في الواقع بحسب التحري والاستقراء.

مثل: الكلمة: إما اسم وإما فعل وإما حرف، ومثل: المبتدأ: إما ظاهر وإما مضمر، فإنَّ العقل إذا ترك وحاله جَوَّزَ أن يكون للكلمة قسم رابع.

أما في الواقع: فإنَّ النحاة تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا إلا هذه الثلاثة.

وعلامته: أن الأصل في أقسامه عدم ورود الترديد بين النفي والاثبات فيه، فلا يقال: الكلمة: إما اسم أو لا، فإذا أتى المُقْسِّم بالعقلي بدل الاستقرائي أو بالعكس فللمستدل الحق في المنع والمناظرة.

(١) لأنَّ الجسم إما حيوان وإما جماد وإما نبات.

طريقة المناظرة في التقسيم

إذا سمع محمد خالداً يقسِّم الكلمة ويقول: هي إما اسم وإما فعل وإما حرف، فإنَّ هذا التقسيم تضمن إدعاءً من قبل خالد بأنه يدعي أن هذا التقسيم جامع مانع مستوف لشروط التقسيم.

محمد ينظر، هل هذا التقسيم نقله خالد من كتاب أو عن عالم؟ أو هو من قبل نفسه؟ أو هو لغيره وتبناه فكرةً له ومذهباً يتبعه؟

فإن كان قد نقله فإنَّهُ يطالبه بصحة النقل فقط.

فيقول خالد: وجدته في الكتاب الفلاني عنه، وبهذا ينتهي الكلام.

وإن كان التقسيم لخالد أو لغيره والتزم هو صحته فهو مطالب بما يأتي:-

١- إن كان في مفردات التقسيم غموض أو ابهام أو اشتراك، فإنَّهُ يطالب ببيان المراد وتوضيح الإبهام، وإن لم يكن فيه ذلك، ينظر محمد إلى التقسيم فيرى مدى انطباق الشروط السابقة فيه، فإن وجده مستوفياً لها سَلَّم صحته، وإن وجد فيه خللاً بيَّن الخلل واستدل عليه.

٢- من حق خالد أن يدافع عن تقسيمه بتحرير المراد، ويكون **بالأنواع الأربعة**:-

١- بتحرير المراد من المقسم: بأن يفسره بغير تفسيره المشهور.

٢- بتحرير المراد من الأقسام: بأن يفسرها تفسيراً غير متبادر إلى الاذهان.

٣- بتحرير المراد من التقسيم: كأن يكون ذكره تقسيماً استقرائياً، فيعترض المستدل بتجويز العقل له قسماً آخر على توهم أنه تقسيم عقلي.

٤- بتحرير المراد من المذهب العلمي الذي بنى عليه هذا التقسيم.

وقد تبين من ذلك ما يأتي:-

١- المعترض على التقسيم يسمى مستدلاً وهو محمد في المثال السابق؛ لأَنَّهُ عندما ينقضه يقرن نقضه بالدليل لتعزيز صحة النقض.

٢- الـمُقَسِّمُ يسمى «مانعاً» وهو «خالد» في المثال السابق؛ لأَنَّهُ يمنع على المعترض اعتراضه بدليل يمنع إحدى مقدمتي الدليل، ذكر مع منعه السند أم لم يذكره.

٣- التقسيم: هو العمل الذي قام به الـمُقَسِّم.

٤- الأقسام: هي أجزاء التقسيم التي تقع بعد «إما».

٥- الـمَقْسِم: بفتح الميم وسكون القاف وكسر السين هو الشيء المقسَّم أي: موضع القسمة.

٦- القسيم: هو كل قسم بالنظر إلى القسم الآخر، على وزن (فعيل) بمعنى مفعول.

وإليك الأمثلة:

١- يقول المقَسِّم وهو «خالد»: الحيوان: إما ناطق وإما صاهل، باعتباره تقسيماً استقرائياً.

يقول المستدل وهو «محمد»: هذا التقسيم غير حاصر؛ لأَنَّهُ لا يشمل الناهق مثلاً، وكل تقسيم هذا شأنه فهو فاسد،

يجيب المانع وهو «خالد»: أمنع قولك هذا التقسيم غير حاصر؛ لأني أردت من الناطق المدرك، ومن الصاهل غير المدرك، وهو يشمل الناهق والعاوي والزائر، فهنا أجاب بتحرير المراد من الأقسام.

٢- يقول المُقَسِّم «خالد»: العنصر: إما تراب أو لا، والثاني إما هواء أو لا، والثاني إما نار أو لا، والثاني الماء.

على أساس أنه تقسيم عقلي؛ لأَنَّهُ أتى بصيغة التردد.

يقول المستدل «محمد»: هذا التقسيم غير جامع؛ لأَنَّهُ يجوز عقلاً أن يكون هناك عنصر آخر، فكل تقسيم هذا شأنه فإِنَّهُ باطل.

يقول المانع «خالد»: أمنع قولك أن كل تقسيم جاز فيه عقلاً وجود قسم آخر باطل؛ لأَنَّ هذا في التقسيم العقلي خاصة وليس هذا تقسيماً عقلياً ، بل هو استقرائي لا ينقض إلا بوجود قسم في الخارج غير مذكور فيه. فهنا أَجَابَهُ بتحرير المراد من التقسيم.

٣- يقول المُقَسِّم «خالد»: الكلمة: إما اسم وإما فعل، فهذا التقسيم استقرائي.

فيقول المستدل وهو «محمد»: هذا التقسيم غير جامع؛ لأَنَّهُ لم يشمل الحرف وهو قسم من أقسام الكلمة، وكل تقسيم هذا شأنه فهو باطل.

فيقول المانع «خالد» لا أُسَلِّمُ هذا التقسيم غير حاصر؛ لأني أردت من الكلمة التي هي المَقْسِم معنى خاصاً وهو ما يدل على معنى في نفسه. فهنا أجاب بتحرير المراد من المَقْسِم.

٤- يقول المُقَسِّم وهو «خالد»: الكلمة: إما اسم وإما فعل وإما حرف، فهذا تقسيم استقرائي.

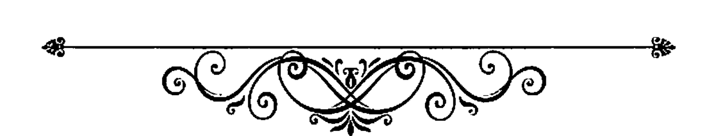
يقول المستدل وهو «محمد»: هذا التقسيم غير حاصر؛ لأَنَّهُ لم يذكر اسم الفعل وهو قسم من أقسام الكلمة، وكل تقسيم هذا شأنه فهو باطل.

يقول المانع «خالد»: لا أُسَلِّم أن هذا التقسيم غير حاصر لجميع الأقسام؛ لأني بنيته على مذهب الجمهور لا على مذهب أبي جعفر بن صابر الذي عَدَّ اسم الفعل قسماً رابعاً من أقسام الكلمة.



المبحث الثاني

في التعريف



المبحث الثاني في التعريف

التعريف: هو تفسير مدلول لفظ المعرَّف ببيان حقيقته أو لوازمه بلفظ أوضح منه في فهم المعنى.

وينقسم إلى لفظي وتنبيهي واسمي وحقيقي:

١ - **اللفظي**: هو تبديل لفظ بآخر أشهر منه عند السامع، مثل أن تقول: الهزبر الأسد، والقرقف الخمر، والقمح الحنطة.

٢ - **التنبيهي**: هو أن يسبق للمخاطب معرفته ثم تذهب صورته عن ذهنه فتنبهه لتحضر صورته المخزونة في خياله، وأمثلته تُشبهُ أمثلة اللفظي إلا أن الفرق بينهما: أنك إذا قلت الهزبر الأسد فإن كان السامع لا يعرف من قبل معنى الهزبر وعرفته بالأسد فهذا تعريف لفظي، وإن كان يعرف معنى الهزبر وقد نسيه فإذا قلت الأسد تنبه وتذكر صورة الهزبر فإنه يسمى تنبيهاً.

شروط التعريف اللفظي:

شرط واحد: هو أن يكون أجلى وأوضح من المعرَّف سواء كان أعم أم أخص أم مساوياً.

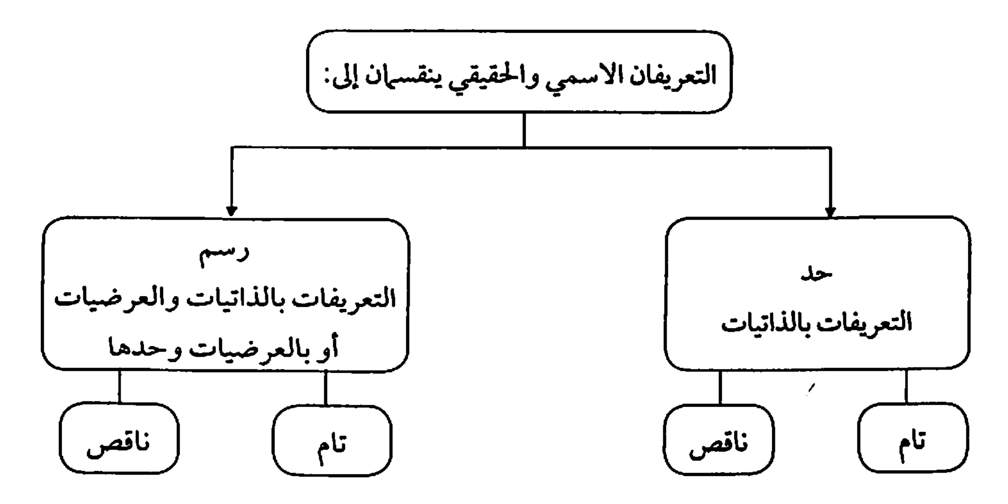
مثال التعريف اللفظي بالأعم: الورد زهر، ومثال التعريف بالأخص: الطِيْبُ مسك، ومثاله بالمساوي: الغضنفر الأسد.

٣- **الاسمي**: هو ما يلزم من تصوره تصور الـمُعرَّفِ، إلا أن الـمُعَرَّفَ لا وجود لأفراده في الواقع والخارج. مثل قولنا: العنقاء طائر عجيب الشكل، والغول دابة تؤذي من تلقاها.

٤ - **الحقيقي**: هو ما يلزم من تصوره تصور المعرَّف مع إمكان وجود أفراده في الواقع، مثل: الإنسان حيوان ناطق.

وقد يحدث أن ترى تعريفاً يمكن أن نسميه اسمياً ويمكن أن نسميه حقيقياً. مثل قولنا: المثلث شكل يحيط به ثلاثة خطوط.

فهنا إنْ عرفناه قبل وجوده في الخارج كان اسمياً، وإنْ بعد وجوده كان حقيقياً.



- **الحد التام:** التعريف بالجنس القريب مع الفصل، مثل: الإنسان حيوان ناطق.
- **الحد الناقص:** التعريف بالجنس البعيد مع الفصل، مثل: الإنسان جسم ناطق.
- **الرسم التام:** التعريف بالجنس القريب مع الخاصة، مثل: الإنسان حيوان ضاحك.
- **الرسم الناقص:** التعريف بالجنس البعيد مع الخاصة، مثل: الإنسان جسم ضاحك.

أو بالعرضيات فقط، مثل: الإنسان ضاحك.

ومنه التعريف بالمثال، مثل: المبتدأ كمحمد من قولنا: محمد رسول.

ومنه التعريف بالتقسيم، مثل: المبتدأ إما ظاهر وإما مضمر.

ويشترط لسلامة التعريف بالاسمي والحقيقي شروط صحة وشروط حسن:

أما الشروط الصحة فهي أربعة:

١- أن يكون التعريف جامعاً لا يخرج به فرد من أفراد المُعرَّف -بفتح الراء- مثل: الإنسان حيوان ناطق، بخلاف الإنسان حيوان متعلم بالفعل.

٢- أن يكون مانعاً من دخول فرد من غير أفراد المعرَّف فيه، مثل: الإنسان حيوان ناطق، بخلاف الإنسان حيوان[١] متحركٌ بالإرادة.

٣- أن لا يلزم الدور أو التسلسل، مثل: الإنسان حيوان ناطق، بخلاف العلم معرفة المعلوم[٢].

٤- أن لا يكون أخفى من الـمُعرَّف ، بل أوضح منه، مثل: الإنسان حيوان ناطق، بخلاف الهواء شيء لطيف يشبه في اللطافة النفوس[٣].

وأما شروط حُسْنِهِ فهي أربعة:

١- أن يكون خالياً من الأخطاء اللفظية.

٢- أن لا يشتمل على لفظ مجازي بدون قرينة تعين المراد، مثل: الشجاع اسد يحمل السلاح، بخلاف الشجاع أسد يعدو.

٣- أن لا يشتمل على لفظ مشترك إلا مع قرينة تعين أحد معانيه، مثاله: الدينار عين يشترى به؛ لأَنَّ لفظ العين له معانٍ كثيرة، بخلاف الدينار عين يتصرف به.

٤- أن لا يشتمل على لفظ غريب وغير ظاهر الدلالة على المعنى المراد به، مثل: الماء شيء سائل، بخلاف الماء شيء مثعنجر -أي باردٌ عَذبٌ-.

إذا اختل شرط من شروط الصحة أو من شروط الحُسْنِ فإنَّ التعريف سيكون موضع المناظرة.

(١) هذا التعريف غير جامع؛ لأنه يخرج أفراد الإنسان المشلولة؛ فإنها لا تدخل فيه، وغير مانع؛ لأنه يدخل أفراد بقية الحيوانات.

(٢) فإن لفظ المعلوم اسم مفعول متوقف على اشتقاقه من لفظ (العلم) والعلم متوقف عليه باعتباره جزءاً من التعريف.

(٣) فهنا لطافة النفوس خفية عليا لا يصح تعريف الهواء بها؛ لأنها هي بحاجة إلى التعريف.

وإليك مناصب المتناظرين:

١- موجه التعريف والمدافع عنه، يسمى «معللاً» وبعضهم يسميه «مانعاً»[١] ولنفرض أن اسمه «محمد» سواء ذكر مع منعه سنداً أم لم يذكر.

٢- ناقص، يسمى «سائلاً» وبعضهم يسميه «مستدلاً»[٢] ولنفرض أن اسمه «خالد».

٣- يكون اعتراض السائل -وهو «خالد»- بالاعتراضات الآتية:

أولاً - فقدان شرط من شروط الصحة:

أ- بأنه غير جامع.

ب- بأنه غير مانع.

جـ- بتحرير المراد من نوع التعريف.

د- بأن فيه ما يستلزم المحال كالدور والتسلسل.

هـ- إنه ليس أجلى من المعرف.

ثانياً: فقدان شرط من شروط الحُسْن:

أ - إنَّهُ مشتمل على بعض الأخطاء اللغوية.

ب- إنَّهُ مشتمل على لفظ مجازي بدون قرينة.

جـ- إنَّهُ مشتمل على لفظ مشترك بدون قرينة.

د - إنَّهُ مشتمل على لفظ غريب غير ظاهر الدلالة على المعنى المراد عند السامع.

٤- يجيب المعلل -وهو «محمد»- على اعتراض السائل بالأجوبة الآتية:

أ- بتحرير المراد من المعرَّف - بفتح الراء-.

ب- بتحرير المراد من بعض أجزاء التعريف.

---

(١) سمي معللًا؛ لأنه يذكر العلة على صحة تعريفه ويمنع المعترض من اعتراضه.

(٢) لأنه يستدل على نقضه بالدليل ليعزز به أن التعريف اختل فيه شرط من شروط الصحة.

جـ- بتحرير المراد من نوع التعريف.

د- بتحرير المراد من المذهب الذي بنى عليه التعريف.

هـ- وقد يكون بغير تحرير المراد.

إذا أتى محمد بتعريف، فأول خطوة يقوم بها خالد أن يسأله هل نقل هذا التعريف نقلاً أو جاء به من قبل نفسه، فإن كان قد نقله دون أن يلتزمه طالبه بصحة النقل فقط فيجيب محمد بأني نقلته من الكتاب الفلاني أو عن الشخص الفلاني.

فإن كان قد جاء به من قبل نفسه أو نقله والتزم صحته، أجرى مع المناقشة بالطريقة الآتية:

يرى هل في التعريف ألفاظاً موهمة شيئاً غير واضح فيحتاج إلى الاستفسار عن المراد منه؟

مثال ذلك: أن يقول «محمد»: المصدر: اسم للحدث الجاري على الفعل.

فيقول له «خالد»: ما تقصد بقولك الجاري على الفعل؟

فيقول «محمد»: أردت من هذه الكلمة أن المصدر أصل للفعل ومنشأ له.

فإن لم تكن فيه ألفاظ موهمة، نظر «خالد» هل التعريف مستكمل لشروط الصحة السابقة؟ وهي:

١- إنَّهُ غير جامع.

ومثاله: يقول «محمد» : الحيوان: جسم نام حساس يحرك فكّه الأسفل عند المضغ.

فيقول «خالد»: هذا التعريف غير جامع؛ لأَنَّهُ لا يشمل التمساح وهو حيوان، وكل تعريف هذا شأنه فهو فاسد.

فيجيب «محمد» بتحرير المراد من المعرَّف ويقول: أمنع قولك (إن هذا التعريف غير جامع لكل أفراد المعرَّف) لأني أردت بالحيوان الفرد الكامل منه فقط وهو الإنسان، وهنا أجاب بتحرير المراد من المعرَّف -بفتح الراء-.

٢- إنه غير مانع.

مثاله: يقول «محمد»: المربع[1] سطح مستوٍ محوط بأربعة أضلاع.

فيقول «خالد»: هذا التعريف غير مانع من دخول غير المعرَّف فيه؛ لأَنَّهُ يصدق على المستطيل[2] والمَعِين،[3] وكل تعريف هذا شأنه فهو باطل.

فيجيب «محمد»: أمنع صحة قولك «هذا التعريف غير مانع»؛ لأني أردت من الخطوط التي تحيط بالمربع المتساوية في الطول مع كون الزوايا قائمة، وهذا جواب بتحرير المراد من بعض أجزاء التعريف.

٣- أن التعريف خفي.

مثاله: يقول «محمد»: الهواء شيء لطيف كالنَفْس في اللطافة.

فيقول «خالد»: هذا التعريف ليس أوضح من المعرف؛ لكون النفس في غاية الخفاء، وكل تعريف هذا شأنه فهو باطل.

فجيب «محمد»: لا أُسَلِّمُ قولك: «إن هذا التعريف ليس أوضح من المعرَّف»؛ لأَنَّ الوضوح والخفاء ليس لهما حد يقفان عنده ، بل هما أمران نسبيان، فقد يكون واضحاً عند قوم، خفياً عند آخرين، وأنا ذكرت هذا التعريف لمن هو واضح عندهم.

٤- أنه يلزم منه الدور.

مثاله: أن يقول «محمد»: الدلالة الوضعية: هي كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه معناه بعد العلم بوضع اللفظ للمعنى.

فيقول «خالد»: هذا التعريف يستلزم الدور المحال؛ لأنك جعلت فيه فهم المعنى وكل تعريف هذا شأنه فهو باطل.

فيقول «محمد» لا أسلم قولك: «إن هذا التعريف مستلزم للدور»؛ لأَنَّ فهم

---

(١) هكذا شكل المربع: □

(٢) هكذا شكل المستطيل: ▭

(٣) هكذا شكل المعين: ◇

المعنى من اللفظ متوقف على العلم بتعيين هذا اللفظ لهذا المعنى، أما العلم بوضع اللفظ للمعنى فهو متوقف على مطلق المعنى لا تعيينه فهنا اختلف جهة توقف بعضها على الآخر فلا دور ممنوعا.

٥- أن يأتي بتعريف ظاهره أنه تعريف حقيقي وهو يريد به اللفظي.

مثاله: يقول «محمد»: الحيوان: جسم نام حساس مفكر، فهذا التعريف ظاهره أنه حقيقي.

فيقول «خالد»: هذا التعريف غير جامع لجميع أفراد المعرَّف؛ لأَنَّهُ لا يشمل الجمل والحصان، وكل تعريف هذا شأنه فهو باطل؛ لأَنَّهُ فقد شرطاً من شروط صحة التعريف بظن خالد.

فيجيبه «محمد»: لا أُسَلِّمُ قولك: «إن كل تعريف أخص من المعرف فهو فاسد»؛ لأَنَّ هذا خاص بالتعريف الحقيقي والاسمي، وأنا أردت بهذا التعريف، التعريف اللفظي.

وهذا جواب بتحرير المراد من نوع التعريف.

٦- مثال تحرير المراد من المذهب:

يقول «محمد»: الاسم: كلمة دلت على معنى في نفسها.

فيقول «خالد»: هذا التعريف غير مانع؛ لأَنَّهُ يصدق على الفعل، وكل تعريف هذا شأنه فهو باطل أو فاسد.

فجيب «محمد» لا أُسَلِّمُ قولك: «إن كل تعريف كان أعم من المعرف فهو فاسد»؛ لأَنَّ هذا عند متأخري المناطقة، أما عند المتقدمين فيجوز بالأعم عندهم.

وهذا جواب بتحرير المراد من المذهب.

وإليك مثالاً يمكن الإجابة فيه على المعترض بجميع أنواع التحرير: هو أن يقول «محمد»: الحيوان جسم نام مفكر.

فيقول «خالد»: هذا التعريف غير جامع؛ لأَنَّهُ لا يشمل الحمار، وكل تعريف هذا شأنه فهو فاسد.

فيحق «لمحمد» أن يجيب:

١- بتحرير المراد من المعَّرف، فيقول: لا أُسَلِّم أنه غير جامع؛ لأني أردت بالحيوان: الكاملَ وهو الإنسان.

٢- بتحرير المراد من جزء من أجزاء التعريف، فيقول: لا أُسَلِّم قولك «إن هذا التعريف غير جامع»؛ لأَنَّهُ أردت بالمفكر المريدَ وهو يشمل جميع أنواع الحيوان.

٣- بتحرير المراد من نوع التعريف، فيقول: لا أُسَلِّم «أن كل تعريف أخص من المعرف فهو فاسد»؛ لأَنَّ هذا في التعريف الحقيقي والاسمي وأنا أردت به اللفظي.

٤- بتحرير المراد من المذهب، فيقول: لا أُسَلِّم أن قولك «كل تعريف كان أخص من المعرف فهو فاسد»؛ لأَنَّ هذا عند متأخري المناطقة، وأنا عرفت على مذهب المتقدمين منهم.

وتكون الإجابة على الاعتراض بتخلف شروط الحسن بالشكل الآتي:

إذا قال «خالد»: هذا التعريف يشتمل على لفظ كذا وهو غامض، وكل تعريف اشتمل على الخطأ فهو غير حسن.

يقول «محمد»: إنه ليس خطأ؛ لأَنَّهُ جار على مذهب فلان من النحاة، أو يقول: نسلم أنه خطأ، لكنه لا يتوقف عليه صحة التعريف.

وكذا إذا قال «خالد»: هذا التعريف مشتمل على لفظ كذا، وهو معنى مجازي بدون قرينة، وكل تعريف هذا شأنه فهو غير حسن.

يقول «محمد» له: إنه مجاز قد أصبح حقيقة عرفية في المعنى المقصود منه، أو أن في الكلام قرينة تدل على المعنى المراد.

وإذا قال «خالد»: هذا اللفظ مشتمل على لفظ كذا، ولهذا عدة معان، فهو مشترك وليس ثمة قرينة تعين المراد منه، وكل تعريف هذا شأنه فهو غير حسن.

يقول له «محمد»: إن اللفظ المشترك قد صار حقيقة عرفية في المعنى المقصود، أو بتسليم أنه مشترك، لكن محل عدم صحة استعمال المشترك إذا لم تصح إرادة كل معنى من معانيه، أو بوجود قرينة تعين المراد في المعنى.

وبهذا نكون قد انتهينا من مبحث المناظرة في التعريف.



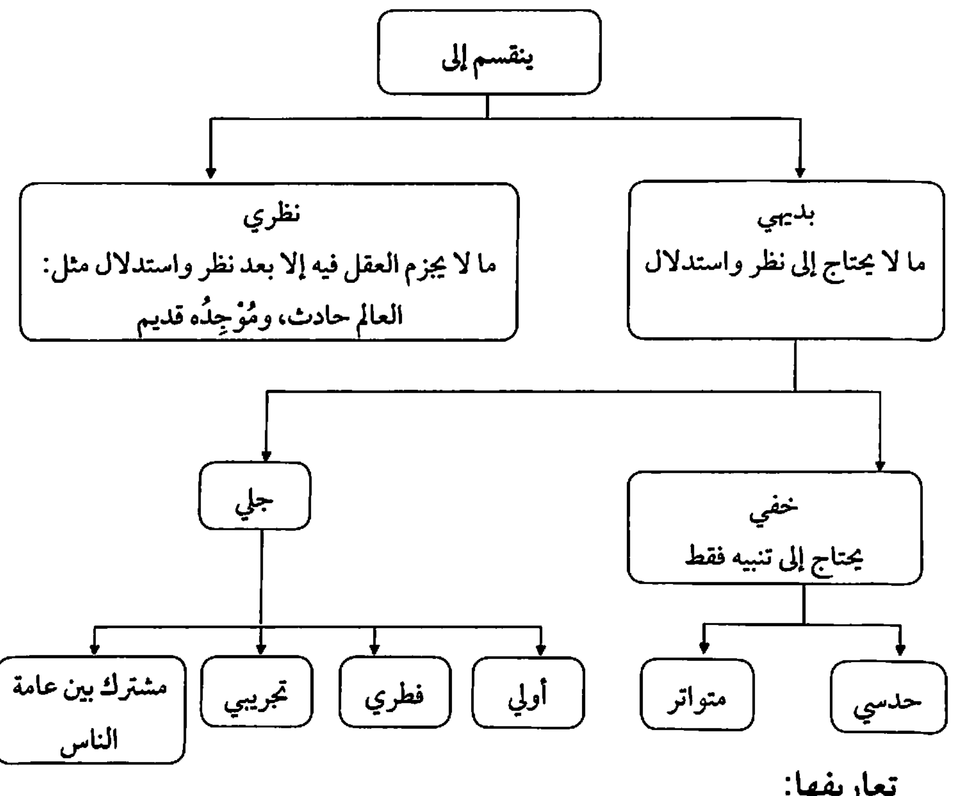
المبحث الثالث

في التصديق



المبحث الثالث في التصديق

وهو ما يسميه المناطقة بالقضايا جمع قضية، وهي المركب التام الذي يحتمل الصدق والكذب لذاته، وربما يسمى دعوى أو مدعى.



تعاريفها:

١- **الجلي الأوّلي**: هو ما يحكم به العقل بمجرد تصور طرفي القضية -المحكوم به والمحكوم عليه- بدون واسطة، مثل: الكل أعظم من الجزء، فإنَّهُ لا يحتاج إلى أكثر من تعقلك للكل وللجزء وللعظيم.

٢- **الجلي الفطريُّ**: هو ما يحكم به العقل بعد تصور طرفي القضية وبواسطة الطبيعة الإنسانية الملازمة للذهن، مثل: الأربعة زوج، فبمجرد تصور إنقسامها إلى متساويين تحكم بوجود الزوجية لها.

٣- الجلي التجريبي: هو ما يحكم العقل به بواسطة تكرار ذلك دون تخلف، مثل: دهن الخِرْوَع مُسهلٌ للبراز، والسمُّ قاتل.

٤- الجلي المشترك: بين عامة الناس:

- حسيّ : ما يدرك بالحواس الظاهرة، مثل: النار حارة، والسكين قاطعة
- وجدانيّ: ما يدرك بالحواس الباطنة، مثل: الجوع يستدعي تناول الطعام، والفرح يستدعي بشاشة الوجه

٥- الخفي الحدسي: هو ما يحكم العقل فيها بثبوت المحمول للموضوع بواسطة التخمين والتقدير، مثل: نور القمر مستفاد من نور الشمس؛ لأنا نراه يزداد بالبعد وينقص بالقرب.

٦- الخفي المتواتر: وهو ما يحكم العقل فيها استناداً إلى إخبار جماعة لا يتصوَّر اجتماعهم على كذب هذا الخبر، مثل: القرآن مُنزَّل، وهارون الرشيد ملك، ومكة موجودة لمن لم يَرَها.

٧- البديهي الجلي: لا يحتاج إلى استدلال أو تنبيه.

٨- البديهي الخفي: لا يحتاج إلى استدلال ، بل إلى تنبيه لإزالة الخفاء. والمتكلم به قد يذكر معه التنبيه، مثل قول: «لأنا نراه يزداد إلخ» في مثال استفادة نور القمر من نور الشمس. وقد لا يذكر معه التنبيه لإيهام أنه من الجليات أو لسبب آخر.

فالجلي: لا تجوز فيه المناقشة ، بل يجب قبوله؛ لأَنَّ الجليات إذا احتاجت إلى الاستدلال لا يمكن إذن إقامة دليل صحيح أبداً، ومناقشة البديهيات الجلية مكابرة وليست مناظرة، والمكابرة مرفوضة عند أهل العلم.

والخفي: إن ألقاه المتكلم مجرداً عن التنبيه فالسامع لا يحق له إلا أن يقول: أمنع هذه الدعوى، أو لا أُسَلِّمها فقط.

وقد تقترن بسند وقد لا تقترن، كأن يقول «محمد»: العالم قديم.

فيقول «خالد»: أمنع هذه الدعوى، أو أمنعها لأني أراه يتغير.

التصديق النظري: إما أن يلقيه محمد غير مقترن بالدليل، وحينئذ لا يحق «لخالد» إلا أن يقول: أمنع ذلك، كما تقدم في البديهي الخفي.

وإما أنْ يستدل «محمد» مقروناً بالدليل، مثل: العالم متغير، وكل متغير حادث، فالعالم حادث.

كيفية المناظرة في التصديق:

إذا أتى إنسان لك بدعوى، كأن قال: «العالم حادث» فاتبع الخطوات الآتية:

١ - انظر في مفردات المُدَّعى، هل فيها غموض أوْ لا؟ فإن كانت غامضة غير واضحة الدلالة على معناها فاستفسر منه عن معناها، ويجب عليه أن يبين ذلك، فإن بين أو كانت واضحة:

٢- انظر هل نقلها هو من غيره أو جاء بها من تلقاء نفسه؟ فإن نقلها من غيره فاطلب منه أن يصحح النقل، بأن يقول: نقلتها من الكتاب الفلاني، وإن نقلها وتبناها كدعوى له أو كانت فعلاً هي دعوى له:

٣- انظر هل هي بديهية جلية أو خفية أو نظرية؟ فإن كانت بديهية جلية وجب الإذعان والتسليم لها، وإن كانت بديهية خفية أو نظرية فانظر: هل أتى معها بتنبيه مع الخفية أو دليل مع النظرية أو لم يأت؟ فإن لم يأت فليس لك إلا أن تمنع دعواه فقط، وإن أتى بذلك فبإمكانك أن تناقشه بالمنع، أو بالمعارضة أو بالنقض، وقد تقدم تعريف كل واحد منها.

إليك بيان ذلك:

أولاً: المنع:

ويكون في التصديق النظري الخالي من الدليل، أو التصديق البديهي الخفي الذي لم يذكر له صاحبه تنبيهاً، ولا يكون في النظري إذا استدل عليه صاحبه، ولا على الخفي إذا ذكر له تنبيهاً، فإذا قال: العالم حادث، وكل حادث له محدث، فالعالم له محدث:

فالتصديق -الذي هو النتيجة- لا يحق للمعترض منعها ، بل له الحق أن يمنع مقدمة من دليلها الصغرى، أو الكبرى إذا لم يقم لها دليلاً أيضاً فيقول: أمنع المقدمة الصغرى أو أمنع الكبرى، يذكر مع المنع السند أو لا يذكر، وإذا منع مقدمة فقد يطلق على النتيجة أنها ممنوعة مجازاً؛ لأنَّ مقدمتها منعت.

والسند -كما تقدم- ويسمى «المستند أيضاً»: هو ما يؤيد به منعه مما يستلزم نقيض الدعوة الموجه إليها المنع.

وأقسامه ثلاثة:

١- **السند اللِّمِّيُّ**[١]: مثل أن يقول صاحب التصديق ويسمى «المعلل» «محمد»: هذا الشبح إنسان؛ لأنَّهُ ناطق، وكل ما هو ناطق فهو إنسان، فهذا الشبح إنسان.

يجيب السائل- وهو المعترض «خالد»-.

لا أسلِّم أن هذا الشبح ناطق، لِـمَ لا يجوز أن يكون حجراً؟ أو لِـمَ لا يجوز أن يكون غير ناطق؟

٢- **السند القطعي**[٢]: يقول «محمد»: هذه الزاوية قائمة؛ لَأَنُّهَا تساوي ٩٠ درجة، وكل زاوية تساوي ٩٠ درجة قائمة، فهذه الزاوية قائمة.

يجيب «خالد»: لا أُسَلِّم أنها تساوي ٩٠ درجة كيف وهي تساوي ٧٠ درجة؟ أو كيف وهي سطح؟

٣- **السند الحَلي**[٣]: هو ما إذا منع قَرَن منعه بمنشأ غلط المعلِّل، كأن يقول «محمد»: هذه الزاوية منفرجة، فيقول «خالد»: لا أُسَلِّم أنها منفرجة؛ لأَنَّ محل كونها كذلك أن لو كانت تساوي أكثر من ٩٠ درجة.

---

(١) سُمي لـمِّيّاً؛ لأنه منسوب إلى قولك (لِـمَ) في الاستفهام.

(٢) لَأنَّ السائل يذكره بصفة القطع لا الاستفهام.

(٣) بفتح الحاء؛ وسمي بذلك؛ لأنَّ السند يكون بلفظ (لأنَّ محل كونها).

وهناك صيغ أخرى للسند:

١ - أن يذكر المانع نقيض المقدمة التي منعها، كأن يقول «محمد»: هذا إنسان؛ لأَنَّهُ ناطق، وكل ناطق إنسان، فهذا إنسان.

فيقول له «خالد»: لا أُسَلِّم الصغرى، لم لا يجوز[1] أن يكون غير ناطق؟ فكلمة «غير ناطق» نقيض «هذا ناطق».

٢- أن يذكر بلفظ مساوٍ لنقيض المقدمة الممنوعة، كأن يقول «محمد»: هذه الدنانير زوج؛ لأَنَّها منقسمة بمتساويين، وكل منقسم إلى متساويين فهو زوج، فهذه الدنانير زوج.

فيقول «خالد»: أمنع أنها منقسمة بمتساويين، كيف[2] «وهي فرد»، فكلمة «وهي فرد» مساوية للنقيض، وهي ليس زوجاً أو وهو غير زوج.

٣- أن يذكر لفظ أعم مطلقاً من نقيض المقدمة التي منعها، كأن يقول «محمد»: هذا الشبح حجر؛ لأَنَّهُ غير ناطق، وكل غير ناطق فهو حجر، فهذا الشبح حجر. فيقول «خالد»: لا أُسَلِّم أنه غير ناطق،[3] كيف وهو حيوان، فكلمة «حيوان» أعم من «وهو ناطق» الذي هو نقيض قوله «غير ناطق».

٤- أن يذكر بلفظ أخص مطلقاً من نقيض المقدمة التي منعها، كأن يقول «محمد»: هذه الزاوية قائمة؛ لأَنَّها تساوي ٩٠ درجة، وكل زاوية تساوي ٩٠ درجة فهي قائمة، فهذه الزاوية قائمة، فيقول «خالد»: لا أُسَلِّم أنها تساوي ٩٠ درجة ، كيف[4] وهي حادة؟ فنقيض المقدمة هو «غير مساوية ٩٠ درجة» أعم من قوله «وهي حادة» التي هي أخص؛ لأَنَّها تشمل المنفرجة أيضاً.

---

(١) هنا جاء السند لمياً ويمكن أن يؤتى به قطعياً فيقال كيف، ويجوز أن يكون غير ناطق وأن يؤتى به حَلّيّاً.

(٢) أيضاً هنا جاء السند قطعياً ويمكن أن يؤتى به لمياً أو حَلّيّاً.

(٣) هنا جاء السند قطعياً ويمكن أن يؤتى به لمياً أو حَلّيّاً.

(٤) هنا جاء السن قطعياً، ويمكن أن يؤتى به لمياً أو حَلّيّاً.

٥- أن يذكر بلفظ بينه وبين نقيض المقدمة عموماً وخصوصاً وجهياً، كأن يقول «محمد»: هذا متنفس؛ لأَنَّهُ إنسان، وكل إنسان هو حيوان. فيقول «خالد»: لا أُسَلِّم أنه إنسان، لم لا يجوز أن يكون أبيض؟[١] فنقيض أنه إنْسان «أنه غير إنسان» وبينه وبين «أبيض» عموم وخصوص وجهي[٢].

٦- أن يكون مبايناً لنقيض المقدمة الممنوعة، كأن يقول «محمد»: هذا الشبح غير مفكر؛ لأَنَّهُ ليس إنساناً، وكل ما ليس بإنسان فهو غير مفكر.

فيقول «خالد»: لا أُسَلِّم أنه ليس إنساناً؛ لأَنَّ محل كونه ليس إنسانا[٣] إذا لم يكن حجراً، فكلمة حجر مباينة لكلمة إنسان الذي هو نقيض غير إنسان[٤].

إذا بطلت مقدمة المعلل محمد فماذا يعمل؟ يقوم بأحد أمرين:

١- إذا كان المانع -وهو «خالد»- قد ذكر سنداً لمنعه، فإنَّ «محمداً» يبطل السند، ومن ثمَّ يبطل المنع، وإبطال السند يثبت نقيضه وهي المقدمة الممنوعة؛ لأَنَّ النقيضين لا يرتفعان ولا يجتمعان، فعلى سبيل المثال: السند في المثال الأول آنف الذكر الذي جاء بنقيض المقدمة الممنوعة، يقول «محمد» لخالد: إن قولك «لِـمَ لا يجوز أن يكون غير ناطق» باطل؛ لأني سمعته يعبر ويتكلم، وهذا يدل على أنه يتمتع بالعقل والنطق، فعند ذلك يسلم الدليل لثبوت أنه ناطق.

---

(١) هنا السند لِّي، ويجوز أن يكون قطعياً حَلِّيّاً، وعلامة كونه أبيض مع غير إنسان بينهما عموم وخصوص وجهي، أنهما يجمعان في النعجة البيضاء مثلاً فهي بيضاء وليست إنساناً، وينفرد الأبيض في الثياب والورق، وينفرد أنه غير إنسان بالجمادات والحيوانات السود مثلاً فإنها ليست إنساناً وغير أبيض.

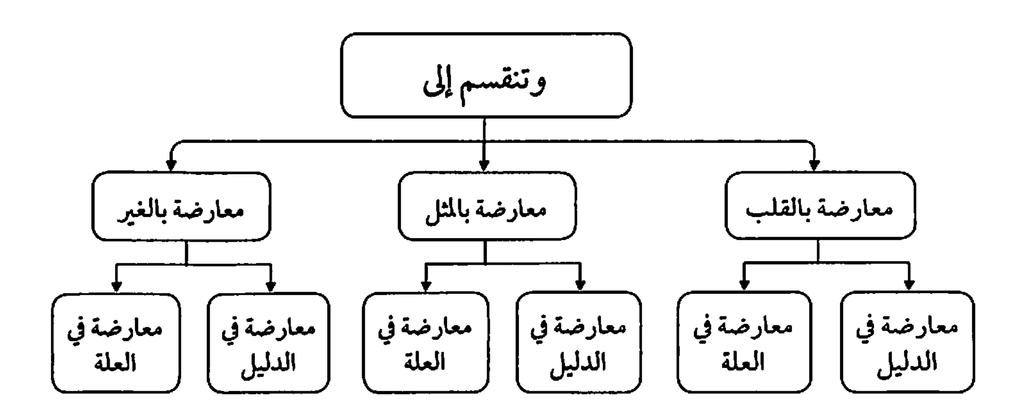
(٢) وهنا لا ينفع السائل (خالداً)؛ لأَنَّ كونه أبيض لا يمنع من كونه إنساناً. كما لا ينفع المعلل (محمداً)؛ لأنه لا ينشغل بإبطاله.

(٣) هنا أتى به حَلي ويمكن أن يكون لمياً وقطعياً.

(٤) هذا ذكر لبيان تمام القسمة وإلا فإنه لا يستفيد منه السائل (محمد)؛ لأنه إذا لم يكن حجراً لا يلزم منه أن يكون إنساناً. ولا ينفع المعلل (خالداً)؛ لأَنَّ الاشتغال بإبطاله عبث؛ لأنه فاسد.

٢- أن يأتي بدليل ينتج نفس المقدمة الممنوعة، سواء أتى معها بالسند أم لم يأت، فيقول «محمد»: في المثال السابق: هذا يسمع منه التحدث والتعبير عما في نفسه، وكل ما كان يتحدث عن نفسه فهو إنسان ناطق، ينتج فهذا إنسان ناطق.

ثانياً: المعارضة[١]:



فهذه ستة أنواع بالنظر إلى ما توجه إليه، وكل من معارضة الدليل ومعارضة العلة ينقسم بالنسبة إلى مشابهته إلى دليل المعلِّل محمد إلى ثلاثة أقسام:

١ . أن يشابه دليل المعارِض دليل المعلِّل في المادة والصورة ويتحدا في الحد الأوسط.

٢ . أن يشابه دليل المعارِض دليل المعلِّل في الصورة فقط.

٣. أن يخالف دليل المعارِض دليل المعلِّل في المادة والصورة معاً.

الأمثلة:

١ . مثال المعارضة بالقلب في الدليل مع مشابهة دليل المعارِض المعلِّل، أن يقول المعتزلي «محمد»: رؤية الله غير جائزة؛ لأَنَّهَا منفية بقوله تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام:١٠٣] وكل شيء هذا شأنه فهو غير جائز، فرؤية الله غير جائزة، أو لأَنَّ موسى طلب من الله الرؤية فلم يجبه لعدم جوازها.

(١) تقدم تعريفها.

فيقول المعارض خالد رؤية الله جائزة؛ لأنَّهَا منفية بقوله تعالى: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾[الأنعام:١٠٣]وكل ما هو شأنه كذلك فهو جائز، فرؤية الله جائزة[1]، إذ المنفي لا يصح نفيه إلا وأن ثبوته جائز، أو لأنَّ موسى طلب من الله رؤيته فلو لا جوازها لما طلبها.

٢. مثال المعارضة بالمثل مع اتحاد دليل المعلِّل مع دليل المعترض في الصورة ويخالفه في المادة ولكنه من شكل واحد -وسمي معارضة المثل لتماثلها- كأن يقول المعلِّل «محمد»: العالم متغير، وكل متغير حادث، فالعالم حادث. فيقول المعارض «خالد» الفلسفي: العالم أثر من آثار القديم، وكل ما كان أثراً من آثار القديم فهو قديم، فالعالم قديم. فالقياسان من الشكل الأول في الصورة ولكن المادة اختلفت.

٣. مثال المعارضة بالغير مع التخالف بالصورة والمادة:

أن يقول المعلل محمد: النية فرض في الطهارة؛ لأنَّهَا مطلوبة في كل عمل؛ لقوله ﷺ: ((إنما الأعمال بالنيات))[2] وكل ما كان كذلك فهو فرض في جميع الأعمال -الطهارة وغيرها-.

يقول المعارض «خالد»: لو كانت النية فرضاً في الطهارة لما جاز تركها في غسل النجاسة، ولكنه يجوز تركها في غسل الثوب من النجاسة بالاجماع فليست بفرض في الطهارة.

فهنا اختلت مادة القياس من حيث الألفاظ، واختلفت صورته، فالأول قياس اقتراني من الشكل الأول، والثاني استثنائي.

إجابة المعلِّل «محمد» بأحد أجوبة ثلاثة:

١. أن يمنع مقدمة من مقدمات المعترض خالد إذا لم يقم على مقدمته دليلاً، ويكون المنع بطلب من المعترض أن يقيم دليلاً على صحة المقدمة، فيقول له في مثال المعارضة

---

(١) هنا المعلِّل والمعترض اشتركا في الدليل، ولكن كل واحد من جانب، فالمعلِّل فَسَّـرَ الإدراك بالرؤية، والمعترضِ فَسَّرَ الإدراك بالإحاطة، ونفي الإحاطة ل تنفي الرؤية.

(٢) البخاري ج١: ص٦. المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية سنة ١٣١١ هت.

بالمثل: أمنع أن العالم حادث لأَنَّهُ متغير، وعليك أن تثبت تغيره، أما إذا دعم المعترض مقدمته بدليل لا يحق لمحمد منعه، كأن يقول بعد قوله لأَنَّهُ متغير: لأنا نشاهد تغيره من حالة إلى أخرى أو من عدم إلى وجود ومن وجود إلى فناء وهكذا.

٢. أن يجيب «محمد» بالنقض، وهو إثبات فساد دليل المعارض، والفساد يكون بتخلف الحكم عن المحكوم في بعض الجزئيات.

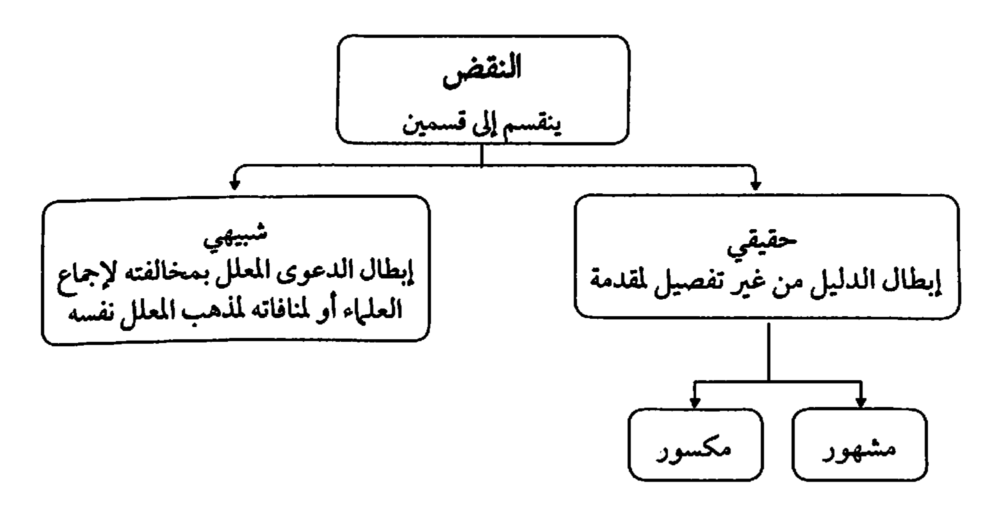
مثاله: أن يقول في مثال المعارضة بالمثل: لا يلزم كون ما هو أثر من آثار القديم أن يكون قديماً؛ إذ الحوادث اليومية أثر من آثار القديم وليست قديمة اتفاقاً، كما يقول الفيلسوف.

٣. أن ينتقل إلى دليل آخر ليثبت مدعاه غير الدليل الأول المعترض على مقدمة من مقدماته:

رؤية الله غير جائزة؛ لأَنَّ الله قال لموسى: لن تراني، وكل ما هذا شأنه فهو غير جائز.

ثالثاً: النقض:

هو كما ذكرنا إدعاء السائل خالد بطلان دليل المعلل محمد مقروناً بالاستدلال على دعوى البطلان، ولا بد من النقض من شاهد، وهو ما يدل على فساد الدليل إما بتخلفه عن المدلول وإما لا ستلزامه محالاً.



١. الحقيقي المشهور: أن يأتي السائل «خالد» بجميع أجزاء دليل المعلِّل «محمد» ويجعله دليلاً لمدعى آخر، وهو مقبول عند العلماء البتة، مثال ذلك: أن يقول المعلل «محمد»: العالم قديم؛ لأَنَّهُ أثر القديم ومستند في وجوده إليه، وكل ما هو كذلك فهو قديم. فيقول السائل «خالد»: دليلك هذا يجري على مدعى آخر، وهو الحوادث اليومية؛ فإنها أثر القديم ومستندة في وجودها إليه، وكل ما هو كذلك فهو قديم، فالحوادث اليومية قديمة، مع أنها بديهية الحدوث، فها هنا أتى السائل بجميع أجزاء دليل المعلل.

٢. الحقيقي المكسور: أن يترك السائل بعض أوصاف دليل المعلِّل، والمتروك قد يكون له مدخل عظيم في صحة دليل المعلِّل، مثل: أن يقول المعلِّل «محمد»: هذا الشكل مربع؛ لأَنَّهُ سطح يحيط به أربعة خطوط متساوية، وكل سطح يحيط به أربعة خطوط متساوية فهو مربع.

فيقول السائل «خالد»: دليلك هذا يجري في مدعى آخر وهو المستطيل ومتوازي الأضلاع.

فإِنَّهُ يقال في كل منهما: إنه سطح يحيط به أربعة خطوط، وهنا ترك السائل كلمة «متساوية» الموجودة في دليل المعلِّل وهي لها أثر في تصحيح دليله؛ لأَنَّ كلمة «متساوية» تخرج المستطيل ومتوازي الأضلاع، وهذا غير مقبول عند العلماء.

وبإمكان المعلل محمد أن يجيب بتحرير المراد من الدليل ويقول: أمنع أن هذا يجري في المستطيل؛ لأَنَّ محل جريان هذا الدليل على المستطيل لو كانت الخطوط المحيطة به متساوية، ولكنها غير متساوية، فلا يجري الدليل على ما ادعيته.

وبإمكانه أن ينتقل إلى دليل آخر يثبت به ما ادعاه، وقد يكون المتروك لا يؤثر، وهو مقبول عند العلماء، كأن يقول المعلل محمد:

هذا العالم قديم؛ لأَنَّهُ أثر من آثار القديم ومستند وجوده إليه، وكل ما هو أثر من آثار القديم ومستند وجوده إليه فهو قديم.

فيقول السائل «خالد»: دليلك هذا يجري في مدعى آخر، وهو الحوادث اليومية، فإِنَّهُ يقال فيها: إنها أثر من آثار القديم، فكان ينبغي أن تكون قديمة؛ لأَنَّ كل ما هو أثر

من آثار القديم فهو قديم، فهنا ترك السائل كلمة «ومستند في وجوده إليه» إلا أنَّ تركها لا نجد لها مدخلاً زائداً في التعليل على ما ذكره السائل، وبإمكان المعلِّل أن يجيب ببيان ما تركه السائل؛ لأَنَّ له مدخلاً في العلة.

مثال النقض باستلزامه محالاً: أن يقول المعلل محمد: هذا التأليف يجب تصديره بالبسملة، لأَنَّهُ من الأمور ذوات الشأن والبال، وكل أمر ذي بال فإِنَّهُ يجب أن يصدر بالبسملة.

فيقول السائل «خالد»: هذا الدليل يستلزم المحال وهو التسلسل؛ لأَنَّ البسملة نفسها من الأمور ذوات البال، فلو وجب في كل أمر ذي بال أن يصدر بالبسملة لوجب أن تصدر البسملة نفسها بالبسملة والثانية ببسملة أخرى وهكذا، وكل دليل يستلزم التسلسل فهو محال.

فيجيب المعلل بقوله: أمنع استلزام الدليل للمحال ويقول: لأَنَّ البسملة نفسها مستثناة من حكم الدليل؛ لأَنَّ محل ذلك أن لو كانت البسملة نفسها مع كونها من ذوات البال داخلة في عموم كل أمر ذي بال، ولكنها غير داخلة.

وبهذا نكون قد انتهينا من هذه الرسالة، فلله الحمد وله الفضل والمنة.

وختاماً أدعو الله أن ينفعنا بما نعلم ونكتب، وأن ينفع بها معدَّها ودارسها في الدنيا والآخر. إنه سميع مجيب.

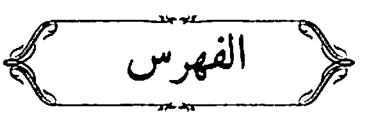
انتهت تحريراً في يوم الأحد

٢٨- جمادى الأولى- ١٤١٣ هـ

٢٢- تشرين الثاني- ١٩٩٢ م

الأستاذ الدكتور عبد الملك عبد الرحمن السعدي

العراق - الرمادي.



الفهرس

حسن المحاورة
في آداب البحث والمناظرة



النور
دار النور المبين للنشر والتوزيع
عمان - الأردن - تلفاكس: 0096264615859
Email: darannor@gmail.com - website: www.darannor.com
www.facebook.com/darannorpage
@Darannor